



الشم الثانية في الطبقات
وهو مرتب على ثلاثة فنون
١٥

الفن الاول فيما بين الاحصاء
وهو مرتب على عشرة فصول
١٧

فصل في ابطال الجوز
الذي لا يتجوى
١٧

فصل في اثبات الهيولى
٢٠

توزيع الكلور
٢١

فصل في ان الصورة الجسدية
لا تتجود عن الهيولى
٢٠

مطلب اركان
النسج
٢١

فصل في ان الهيولى
لا تتجود عن الصورة
٢٥

فصل في اثبات
الصورة النوعية
٢٥

ينتهي عند فصل الصورة
النوعية
٢٥

٢٧٢

قوله في التعريف ان النظر الاول والثاني نور وان كان في الشرح ايضا احدهما في الها مشي والثاني في الاصل فارادها ههنا لما لم تحت
ولا باعت عليه لانا نقول ان الاعت على ارادها ان الحشبة يجب من باب يقين كل منها فاذكر الشئ في الجواب قاور وهما في عداد الآثار
ليستظم صوابها في سلك الاجوبة ويشير الى ان فاذكر الشئ لا يتغير الجواب فيه قوله خليل

ثان من الاجوبة الثلاثة الاول حل العالم على المفهوم العام من التصديق والتصور لا يلحق به
حاشية نشاري على حاشية القاضي مير للارء وحصله الله الباري بفضله العاكس
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله للناظرين الناظرين في التعريف أي في نفس التعريف مع قطع النظر عما عداه انظارا لا يتجدد في ورو
الانظار الالائية ما نقل ههنا عن الشئ محموله ان هذا التعريف عند القائلين بخروج التصورات في ايقال
كان الحشبة لم يطلع على هذه الحاشية ليس بشئ **قوله** لان المراد بالعلم اما القواعد المحصورة فيل في ان
ليوهم ان جميع المحدثات كالاول من اخذ العلم باحد المعاني الثلاثة وليس كذلك بل السؤال الاول ناشئ من اخذ
العلم والى باقي من اخذ السجلات العينية ولو قال الناظرين الناظرين للتعريف انظارا والاول خروج مودة التصورات
من الحكمة مع انها منها كما يشعر به كلام الشيخ في منتهى كتابه لان المراد به وعلى كل تقدير يلزم ذلك والثاني ان كان
اول واجب بان جميع المحدثات من حيث المجموع ناشئ من اخذ العلم وبأن العلم مدخلا في ورو جميع
المحدثات باعتبار كونه متعلقا لا عيانا وهما ليسا بشئ ويمكن ان يقال ان جميع المحدثات ناشئة من
العلم والاعيان والاصول ولما كان متشائية الاعيان والاصول لها ظاهرا جليها دون العلم اذ هو قد يطلق
على مطلق الادراك ايضا لم يتقوض لها في التعليل **قوله** او ادراكها انت خبر بان لا يخرج التصور بل العلم
يتعلق بالتصديق وهو متعلق بالتصور ايضا متى يتعلق بنفسه فيكون ادراك القواعد اعم من التصور
والتصديق وهو مخالف لقوله في المشهور اذ لم يشترها اطلاق العلم بالمعنى الاسمي فيه بل لقوله الاول خروج التصورات
اذ على هذا التقدير لم يخرج جميع التصورات كما هو الظاهر من عبارة لكن المتبادر من اضافة الادراك الى
خبر القواعد والتصرح فيما ينبغي بقوله وثانيها التصديق بطلب المسائل يدلان بان المراد بادراكها التصديق
بما يتبين او ظاهريا **قوله** متعلقة بالاصول المذكورة لا يخفى ان المراد بالاصول المذكورة احوال الاعيان المتعلق
اما تعلق العام بالخاص لان تلك القواعد المرادة بالعلم بمنزلة الجنس واهوال الاعيان للذات ههنا بيان
عن الموضوع والمحل في العلم محصورة وميزة لها واما تعلق المحل بالمفصل لان احوال المذكورة بيان
لتلك القواعد فلا غبار في كلامه بل الغبار في قوله من قال من قبيل اشتغال المحل بالجوار اعتادا بقوله متعلقة
بالاصول حيث لم يقل متعلقة بالاصول والاعيان مع ان الامر فيه سهل كما ترى فلا تغفل **قوله** وعلى الثاني
انه ادراك قواعد متعلقة بها في ان اضافة التقدير القواعد بعد العلم اذ احوال الاعيان للذات ههنا
عبارتان عن الموضوع والمحل كما عرفت في العلم يفني عن ان يراد باحوال الاعيان احوال الجزئية
الثابتة في الاعيان الشخصى ويكون المراد بالتعلق في الاول والثاني تعلق القانون بالزور كالا يخفى
قوله وعلى الثالث ملكة ادراكها الظاهر الضمير راجع الى القواعد فعنى التعريف الحكمة ملكة ناشئة من ادراكها

قواعد

اجتماع هذه ارادة لكل منها مع اوزم كحذورات حتى لا يقال ان العلم بحسب نفس الاوزم كحذورات انما هو بحسب الظ
الانما نقول ان الجواب عن النظر الاول انما هو باجل علم المعنى العام ولعل المراد بالعلم هو العلم بالنظر الاول
بالفهم بان لا يكون كل منها مباين له واما الجامعة والنافعية ولست ادرى فساد اخر كون لا يوجد حكم في اطر
علم ان التعريف بالافضل والاعم جائز في الجملة

فوقه نظر لان السمع ليس كحسب الحكمة لانه جاز في تعريف المعاني وقيل توسع العلامة في شرح التلخيص
بل في تعريف علم الاصول ايضا والمحال ان هذا ليس بجامعية ولا نافعية فتأمل

قواعد متعلقة باحوال الاعيان بتقدير المضاف والمضاف اليه ويجتمعان يرجع الى الاصول و
المعنى الحكمة ملكة ناشئة من ادراك احوال الاعيان بتقدير المضاف فقط وكلاهما بعيدان في مقام
التعريف على الاول ان يقال ملكة تكرر ادراكها كما سيجي **قوله** لا يقال لا يجوز ان الظاهر يجعل هذه
من المحدثات لكن لالم يكن له دخل في الجامعة والنافعية ولم يكن مختصا بتعريف الحكمة لم يجعلها
من عدادها **قوله** وان مع ارادة كل منها كما في هذا المقام جاز الاستعمال في انما يتم اذا اخذ المراد
بالفهم عند التعريف عاما بالعموم الا فردي بين المعاني الثلاثة وهو بطء في مقام التعريف على انه
يجتمعا ان يكون المراد بالعلم معنى معينيا بخصوصه ويذكر بلا قرينة ويجتمعا ان يكون ذكره كذلك
المطر حاصله بان معنى اريد فارادة احدا لاحتمال دون الاخر محتاجة الى قرينة ايضا ولهذا اجاب
بعض الناس بان تعلق القواعد المحصورة والملكة باحوال الاعيان غير صحيح وهو قرينة على ان
المراد بالعلم التصديق وهذا ايضا ليس بشئ وكوقيل في الجواب ما يقال في تعريف القضية في
اعتبار العقول ملفوظا او معقولا كان له وجه خلا تغفل **قوله** الاول خروج معرفة التصورات
بمعنى التصورات يعني ان ادراكك منزهات الاشياء ومقتايرتها من الحكمة اذ في تلك الادراكات
كالم لنفس مع انها خارجة عن التعريف هذا هو المراد ولا يلتفت الى حرافات الاوهام **قوله**
الثاني خروج باب الامور العامة من الحكمة والامور العامة مالا يختص بقسم من اقسام الموجودات
كالواجب والجوهر والعرض وقيل هي ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي ما يشمل جميع
الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل ويتعلق لكل من المتقابلين غرض علمي كالعلمي والحيوي
والقدم والمحدث وهي عبارة عن مبدأ الاشتقاق عند البعض وصرح في حاشية التوحيد وصرح العلامة
الدواني في حاشية المطالع بانها عبارة عن المشتقات كالقديم والحادث وقيل على تقدير المص في عنوان
المفصول في بحث الامور العامة بقوله فصل في الواحد والكثير وبقوله فصل في القديم والحادث وقيل
على انها هي مشتقات وانما موجودات خارجية وايضا صرح في حاشية التوحيد بهذا السؤال ليس
بشئ وايضا هذا السؤال ناشئ من الغفلة اذ الشئ اوردته مع جوابه فيما ينبغي وانتهى انت خبر بانها
ليسا بشئ اذ اخذ مذهب البعض كاف في السؤال شايخ كثير بلا جدال واكثر السؤال من هذا القبيل
على انه ايضا كونه من الموجودات الخارجية وكذا البحث عن احوالها بحثا عن احوال الموجودات
الخارجية محل بحث كما ينبغي ان شاء الله تعالى وايراد الشئ هذا السؤال مع جوابه لا يمنع ان يورد في عداد
الواقعة التعريف ويجيب بجواب شاف ولا يحذره بل الدغفة في تخصيص الشئ هذا السؤال من بين

قواعد

قوله عليه السلام

قوله اذهولت من الاعيان قيل في كنية نظر فان الوجوب والوجود عند الشيخ من الموجودات الخارجية وايضا عند الحكماء وجود الواجب من الموجودات الخارجية لما اذ عين الذات عندهم وعند الاشعرى والمجيب البصري من المعقولات وجود الموجودات كلها عين الذات فيكون من الموجودات الخارجية انتهى انت خبير بنساده اذ الوجوب امر اعتباري وكيفية نسبتية بين الذات والوجود الخاص والوجود المطلق صرح في شرح حكمة العيون في كونه الوجود عين الواجب وان ما نقله الشيخ وغيره انما هو الوجود الخاص وما عدا ذلك من العامة انما هو الوجود المطلق الخاص على ان يجوز ان يكون قوله اذهولت من الاعيان لبيان الواجب على الذات الكلية **قوله** لان العدد مركب من الوحدات لاسيما الاعداد التي تحتها اعلم ان العدد مذهبهم الاول اعتبار الجزاء الصوري فيه والثاني عدمه وقوله ان العدد مركب من الوحدات مبني على القول الاول اذ على القول الثاني لا فرق بين القول بكونه مركبا من الوحدات او من الاعداد التي تحتها وانت خبير بان العدد سواء كان مركبا من الاعداد او من الوحدات لم يكن موجودا اما على القول الثاني فظروا على القول الاول فلا اعتبار الجزاء الصوري الاعتباري لم يكن موجودا عينيا فقول لان العدد مركب من الوحدات في نفي العينية عنه ليس اذ هو اعتبارا بل لكونه اشهر واقوى كالا يخفى **قوله** فلا يكون العدد من الاعيان قيل يجوز ان يقال حكم الكل حكم الجزء فلا يلزم من عدم عينية الاعداد عدم عينية الاعداد وانت خبير بطلانه فيما سبق **قوله** الخامس انه قيل انجب جعل البحث الخامس والسادس **قوله** واحدا كالا يخفى انت خبير بان الانجب ترك هذا القول لان الوجود الذي امر مستقل بمبحث عنه في الحكمة والعدوم امر اخر بمبحث عنه فاستقلا **قوله** وان المراد بالاصوال اما جميعها او لا يذهب عليك انه لا بد من ملاحظة الاعيان في ترتيب الاصوال جميعا والاي توجه المنع للامانة **قوله** ولقولهم ان ليس كذلك يعرف بالتأمل **قوله** وان لا يكون المدون حكمة على تقدير ان يكون العلم عبارة عن المسائل والمسائل والمبادئ والموضوع وان لا يكون المدون متعلق بالحكمة ان كان عبارة عن التصديق والمملكة ولم يفصل المحتمل اعتماد الظهور **قوله** وان اراد جميع الاصوال المدونة يلزم ان قيل على ارادة التدوين من غير لفظ دال عليه بآياه مقام التعريف وايضا ينتقض بحكمة افلاطون حيث لا تدوين في زمانه وايضا ان مادة التقول لا بد ان يكون محققا فلا وجه لقوله اذا جاز حكيم اه انت خبير بان الترتيب البعيد فينبغي للتوسيع وايضا هذا خروج افلاطون لا يضر الناقد للتعريف بل ينفعه وحديث تحقق مادة التقول ليس كليا امر متبعا على ان عدم تحققه ليس بنات بل الظاهر ان العلم لا يتزايد بتلاصق الافكار **قوله** قلت يلزم ان لا يكون الحكم السابق حكما في ذلك الزمان اي الزمان الاصل الذي هو زمان سائر في زمانه

مع ان الوحدات ايضا ليست من الاعيان وان نقل من الحكماء ان العدد موجود عينيا فقولنا في

قوله في امور الشرائع ان العلم بالحق لا يتغير ولا يتبدل في الزمان والافاضل الثاني في ايراد الاشياء التي لا تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي لا تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي تتغير في الزمان كالحكمة

محصل

محصل ما يجب عليه في انصاف بالحكيم وهو العلم بالاصوال المدونة في زمانه لا بجميع الاصوال فكيف يلزم ان لا يكون حكما في ذلك الزمان بعد تحصيل ما وجب عليه وقيل يجوز ان يكون اطلاق الحكم في ذلك الزمان باعتبار ما كان انت خبير بان لا حاجة الى هذا الاعتذار **قوله** يلزم ان لا يبقى ذلك الحكم حكما ما لم يعلم تلك الاصوال الملازمة مسلمة وبطلانها مما اذا انصاف بالحكمة ليس امرا سهلا **قوله** وما يساوقه كالحكمة والعلام ونحوها **قوله** احدى المسائل المخصوصة توصيف المسائل بالمخصوصة بالنظر الى المساق لا به وبالعلم والا فلا يصح ان يقع العلم بمنزلة الجنس في تعريف المساق الا ان يراد مفهوم المسائل المخصوصة عما في حق العلم وقوله اما مطلقا او مقيدا ليس امرا جيدا اذ هو داخل في المخصوصة لا حاجة الى بعد انصاف المسائل بالمخصوصة بالنظر الى المساق وبالنظر الى العلم ليس له معنى **قوله** وتأتيها التصديق بالمسائل عن دليل تقرر عند الجمهور ان اجزاء الفرض حليات موجبة كليات غير اولية والقضايا الكلية الاولى ليست من اجزاء الفرض وعند البعض اهم من الاولى والقضايا الكلية الاولى التي هي غير محتاجة الى تبينه جزء من الفرض صرح بكونه محتارا لبعض مسعود الشرواني في اول حكمة المطالع والمحتسب اطلق المسائل في الاول والمشاراة المذهب البعض وقيد هنا بقوله عن دليل لمشاراة المختار الجمهور والحل بهذا الطريق احسن واوّل من ان يقال قوله عن دليل لا مطلقا غلط فان حقيقة العلم انما هي مسائل مطلقا نظرية او بديهية مستفينة عن الدليل كما نقل عنه في الحاشية **قوله** اي ملكة التخضارها متى شاء اي ملكة يقدر بها التخضار متى شاء لا ملكة الا تخضار بالفعل على ما ظن حتى يقال يلزم ان لا يخض بالعلوم والحكمة الا قليل فان قوله متى شاء يصرح بما فرنا على انه يجوز تقدير المضاف اي ملكة اقتدار التخضارها متى شاء **قوله** وقد يطلق الملكة على التهيئ التام لا يذهب عليك ان التبادر من ان العلم وما يساوقه لا يطلقان على الملكة بهذا المعنى وهو الذي لا يخفى عنه من جواز الاطلاق ولما صرح به شارح مختصر الاصول ومحبيه قدس سره من اطلاق العلم على هذه الملكة في حد الفقه فاعرف **قوله** والمبادئ التصورية وهي عبارة عن مقدمات الاشياء التي تستعمل في العلم كقوانين الكان والزمان والفلك والحركة **قوله** والتصديقية وهي عبارة عن القضايا التي تنال منها قبيسات العلم وهي ثلثة علوم متعارفة ان كانت بيّنة واصول موضوعات ان كانت غير بيّنة لكن مسلمة على سبيل حسن الظن ومصادرات اي موقوفات ان كانت مشككة وموقوفة الى ان تبين وان سلمت في الوقت **قوله** والموضوعات اهليتها لا التصديق بموضوعيتها **قوله** ويدل عليه قوله جعل بعض مقدمات العلوم هذا السبيل تفصيل المقام انه ذهب الجمهور على ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم والتصديق بها كاصواب وكلمات العلوم

قوله في امور الشرائع ان العلم بالحق لا يتغير ولا يتبدل في الزمان والافاضل الثاني في ايراد الاشياء التي لا تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي لا تتغير في الزمان كالحكمة والاشياء التي تتغير في الزمان كالحكمة

لها فتعريفها انما يكون بتفصيل تلك المسائل والتصديق بها وذلك لا يكون الا بعد الوقوف على جميعها
 ان احسن واما ما يذكر في تعريفاتها من ان الحكمة علم باحوال الالهيان او المنطق علم يبحث فيه اوه فهو يوم
 لها ان كانت حاوية لتلك المسائل والتصديقات العلوم المذكورة في المقدمة كلها رسوم حقيقة لها
 على ما ذهب اليه الجمهور وذهب بعض المتأخرين منهم صاحب المواقف والسيد السند الى ان سماء العلوم
 موضوعات المفهومات كلية شاملة لتلك المسائل والتصديقات بها وتلك المفهومات الكلية هي المذكورة
 في التعريف المذكورة من الموضوعات اذ فان فصل في التعريف تلك المفهومات كان هذا السبيل
 وان فصل لا زمها كان لاسما اسما على اختيار البعض وقد ظهر لك مما فصلنا ان سماء العلوم كالقول
 وضعا على المسائل والتصديقات والمملكة والمجموع على مختار الجمهور وكذلك يطلق وضعا على المفهوم
 من الاربعة المذكورة على سبيل الانفراد على مختار البعض وهو المراد بقوله ويدل على جعل بعضه كعلم يظهر
 اطلاق لفظ العلم على تلك المفهومات الكلية اذ مختار البعض انما هو في سماء العلوم والساق لا يلفظ
 العلم فتعريف المختص للعلم والساق ليس بجيد نعم اعلم انه هذا الاسم ما يبين مفهومات الاشياء من غير
 ان يعلم وجوده في الخارج سوار كان موجودا في الخارج في نفسه او لا فاذا عرفت شيئا اسما ثم علمت
 وجوده في الخارج انقلب ذلك الحد حقيقيا والاسم ما يبين لوازم هذه المفهومات والتعريف
 الحقيقي ما يبين ماهيات الموجودة ولوازمها فاذا اجمع التعاريف ثمة اربعة في الحقيقة واربعة في
 واداء التعريف اللفظي في مجموع الثانية داخل في القول الشارح دون التعريف اللفظي انه هو بهما اقل
 في المطلب التصديق على ما اختاره قدس سره **قوله** اما اذا كان له لوضع العلم لا يخفى عليك ان من جعل
 المفهوم الكلي موضوعا له وهو بعض المتأخرين جعل المساوق عبارة عنه دون عن كل واحد من تلك الاربعة
 ومن جعل المساوق والعلم عبارة عن كل واحد من تلك الاربعة وموضوعا له وهو الجمهور لم يجعلها عبارة
 عن مفهوم كلي بل ذلك المفهوم الكلي المذكور في التعريف رسم لها انما كما عرفت فقوله اما اذا كان له لوضع العلم
 المقوله فلا تعدد في معناه ليس منطبقا لشيء من المسالك بل لا توافقه شأنه ان يكلم برقم من البين الا ان
 يدعى الاصطلاح الجديد من غير سند **قوله** وقد يطلق لفظ الحكمة قاصدا الى من بين المساوق ولفظ العلم
 الواقع في التعريفات اذ غيرها لا يطلق على التصديقات والتصورات تدبر **قوله** وعلى هذا كان الملاق العلم
 على المعنى السادس المختص بالحكمة في لم يلزم استعمال المشترك بلا قرينة اذ اطلاق الموقوف عليه بخصوصه يجوز
 ان يكون قرينة ان خبر بان الحكمة اذا كانت عبارة عن الادراك المطلق يكون معلوم الحكمة عبارة عن الادراك
 المطلق وهو القضايا الكلية في شق التصديق والتوفيق في شق التصورات ان شق التعريفات مقصور ومعلوم لا تصور
 وعلم

انما هي
 العلوم
 التي
 هي

انما هي العلوم التي لا يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف

وعلم لا يخرج شئ من التصورات التي هي تعريفات الاشياء التي لها تلك التصورات
 فرد في الخارج وهي الحدود الحقيقية عن احوال الالهيان التي هي معلوم الحكمة كما لا يخرج نفس التصور عن نفس
 الحكمة فان كل تصور في تصور له فرد في الخارج يصدق عليه ان من احوال الالهيان اذ المراد من احوال
 الالهيان المحولات موطنه بحسب الصورة او الحقيقة في يدخل التصورات والتصديقات المفصولة
 في الحكمة ولكن لم يدخل الحدود الاسمي وادراكها فيها ولا ضريحه اذ لا يمكن من خروج ما ليس له فرد في الخارج
 من التصورات من الحكمة ومعلومها اذ لا كمال يعتد به في ادراكه كما قال السيد المحقق في كلنية المطالع
 انما اخذها من اعيان الموجودات في التعريف لان كمال النفس الانسانية انما هو ادراك الواجب فقال
 والامور المستندة اليه في سلسلة العلوية بحسب وجوده الاصيل عن الخارج ولا كمال لها مستندا
 به في ادراك احوال المتعلقة بالمعدومات واذا بحث عنها في الحكمة كان على سبيل التبعية دون الاصل
 هذا غاية توجب الكلام وان صدر توجيها اخر مقامنا الطعي المختص عن بعض الانام **قوله**
 ادراكها يتعلق بالامور العامة سوار عددها متعلق الادراك المحولة او الموضوعات او
 كلاهما اذ ان المحول على الامور العامة الشاملة او رعاة اخرى شاملة لاشياء ايضا كالوضع
 كاصح به الشريف قدس سره في كلنية المطالع حيث قال المبحث عنه في هذا القسم هو الاعراض
 الذاتية لا امور العامة فيكون مشتركة مثلها وهي احوال الامور العامة مطلقا سوار كانت موضوعا او
 محولا عن احوال الالهيان اما كون ما عد موضوعا من احوال الالهيان فظا وما كون ما عد محولا منها
 فظكون مشتركة شئ فاذا كان مشتركا مثل فلم لا يجوز ان يعد من احوال فيصير على تصديقات تلك المباحث
 انها متعلقة باحوال الالهيان وقد عترض مسعود الخشن على كون الاعراض الذاتية لا امور العامة مشتركة
 مثلها بقوله لا خفاء ان كون الصفة عرضا **قوله** ذاتا شئ مشترك لا يستلزم كون تلك الصفة مشتركة
 وعرضا لما يقع عليه الاشتراك ان صفة صفة الشئ لا يلزم ان يكون صفة واجاب بان ما ذكره قدس سره
 ليس بناء على تلك الكلية بل الامر فيما نحن فيه واقع على الوجه المذكور وهذا توجيه من الفقير فلا تغفل
 وقد وجه بعض الازكياء هكذا يعني ان الامور العامة في تلك المباحث ولو كانت موضوعات لكن
 يصدق على تصديقات تلك المباحث انها متعلقة باحوال الالهيان اذ التصديق لا يتعلق بالموضوعات ايضا
 اذ هو ادراك نسبة بين الموضوع والمحول وبعض المقامات قد حصل المقام على ما حل وعرض على قوله
 لا يخفى عدم ملائمة هذا الجواب للسؤال لان عرض السائل ان باب الامور العامة يبحث عن احوال الامور
 العامة وهي ليست من الالهيان فاحوالها ليست من احوال الالهيان والمختص اجاب بان الامور العامة

وعلم لا يخرج شئ من التصورات التي هي تعريفات الاشياء التي لها تلك التصورات
 فرد في الخارج وهي الحدود الحقيقية عن احوال الالهيان التي هي معلوم الحكمة كما لا يخرج نفس التصور عن نفس
 الحكمة فان كل تصور في تصور له فرد في الخارج يصدق عليه ان من احوال الالهيان اذ المراد من احوال

انما هي العلوم التي لا يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف

انما هي العلوم التي لا يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف
 لانها لا يمكن ان يكون لها تعريف

الاعيان مما عدا الافراد الجزئية الذي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا عند علم مبادئ تصورية للحكمة واجهذا
اللفظة عن الحكمة وايضا صرح كثير من الفضلاء وجم غفير من الاكابر بان تصورات حقائق الموجودات
الغيبية خارجة عن الحكمة عند البعض اخذت عندهم عرفها بانها علم بالحكمة بالاعيان واحوالها حقان موجود
المخترع صرح بان تصورات الاعيان داخل في الحكمة ومبادئ تصورية لها ان اردت فادرج اليه **قوله**

والاطلاع على الحقائق وان كان هذا يؤيد ما قلنا من ان السؤال يخرج الحقائق للاعيان **قوله** بعض التهم
اي التهم التي التام وهو كون الشخص بحيث يستجمع الاسباب والشرائط التي تمكنه بها من تحصيل ما
يراد من الاصول ويكتفي الرجوع عند استقلامه فلا يرد عليه ان اراد التهمي التكميل البعيد فهو قد
غير الحكم وان اراد التريب فهو مجهول غير منضبط كذا بين التفتا في موضع لكن دلالة العلم الواقع
في التوفيق على الحكمة مع كونه مشتركا على هذه الملكة بعيد غاية البعد كالاخي **قوله** وان لا يكون الدولة
حكمة اي متعلق حكمة كاشرا الى فيلهنق **قوله** ولا يرجع الاصول المذكورة الاشياء او شيئا قال الشريف
العلامة في حاشية المطالع ليس موضوع الحكمة شيئا واحدا هو الموجود مطلقا او الموجود الخارجي واللازم
ان يبحث فيها عن الاصول المختصة بانواعها وقال الدواني في حاشيته قيل ليس موضوع الحكمة امر واحد الا
ما ذكره قدس سره لما عرفت من انه يجوز ان يبحث فيكون الاعراض المختصة بانواع موضوع العلم عندنا ذاتيا
لموضوعه من حيث انه موضوع فيه بل لعدم رجوع موضوعات مسائلها الى امر واحد باعتبار قبول
مختلفة في موضوعات اقسامها ومجولات كل قسم منها اعراض ذاتية لموضوعه اقول انهم عدم رجوعها
الى امر واحد فان موضوع الطبيعي وهو الجسم الطبيعي من حيث وقوعه موضوعا في فئة مندرج تحت
الموضوع المطلق الذي هو موضوع **قوله** الالهى وكذا المقدار الذي هو موضوع الهندسة والعدد
الذي هو موضوع الحساب بل بدن الانسان الذي هو موضوع الطب من حيث يصح ويؤول من
الصق كلها مندرج تحت الموجود المطلق ولا يتوهم ان الموجود المطلق الذي هو موضوع الالهى مقيد بقيد يخرج
الامور المذكورة فان القوم جعلوا الموجود المطلق مثلا للموضوع الذي ليس مقيدا بقيد انتهى ثم قال الشريف
العلامة بل موضوعات الاشياء متعددة متشاركة في امر عرضي هو الموجود المطلق والخارجي انت صير ما فصلنا
بانه لا يمكن اعتبار الرجوع الى امر واحد كما ذكره الدواني لا حاجة الى جعل الحكمة علوما متعددة كواخي
ولا اجعل موضوعات الاشياء متعددة متشاركة في امر عرضي كما هو متعارف قدس سره فان قيل هذا فان ذكر
الافكار العقلية **قوله** اعلم على وجه يكون تلك الاعيان واقعة عليه اي مع ذلك الوجه من الايجاب والسلب
والحلية والجزئية في نفس الامر مع قطع النظر عن الغرض واعتبار العبرة **قوله** لا يخرج الجاهليات المركبة

ولا يرجع الاصول المذكورة في الحكمة الى الاشياء
واما لا يكون الموضوع والوجود الخارجيا بل موضوعا
عن الاصول المختصة بانواعها فان كانت مسائلها
غيرية فلا يخرج الموضوع عن موضوع العلم
فليس موضوع الحكمة شيئا واحدا هو الموجود مطلقا
ان يبحث فيها عن الاصول المختصة بانواعها وقال
العلامة في حاشية المطالع ليس موضوع الحكمة شيئا
ما ذكره قدس سره لما عرفت من انه يجوز ان يبحث فيكون
لموضوعه من حيث انه موضوع فيه بل لعدم رجوع
مختلفة في موضوعات اقسامها ومجولات كل قسم
الى امر واحد فان موضوع الطبيعي وهو الجسم الطبيعي
الموضوع المطلق الذي هو موضوع الالهى وكذا المقدار
الذي هو موضوع الحساب بل بدن الانسان الذي هو موضوع
الصق كلها مندرج تحت الموجود المطلق ولا يتوهم ان
الامور المذكورة فان القوم جعلوا الموجود المطلق مثلا
العلامة بل موضوعات الاشياء متعددة متشاركة في
بانه لا يمكن اعتبار الرجوع الى امر واحد كما ذكره
ولا اجعل موضوعات الاشياء متعددة متشاركة في امر
الافكار العقلية **قوله** اعلم على وجه يكون تلك
والحلية والجزئية في نفس الامر مع قطع النظر عن
صحيح العلوم في هذا

اذ الجمل

اذ الجمل المركب من حيث انه جمل مركب ليس من الحكمة واما دخول مسائل المشايخ والاشترافيين
في الحكمة فليس من حيث كونها جهلا مركبا بل من حيث انها متعلقة بالاعيان وهذا مبني على ان يكون قوله
يقدر الطائفة البشرية متعلقا بالعلم ووجه على ما هي عليه ودون التنازع تدبر **قوله** وليس ليقين
الامر في اليها فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون جميع مسائل تلك العلوم كاذبة غير صادقة لان الحق
مطابق الحكم لما في نفس الامر لا للوضع والاعتبار قلنا لا يلزم ذلك لانهم حكموا بان القاطن خلال بعض
الناظر هذا و حال الاخرى في وضع الواضع وهذا الحكم مطابق لنفس الامور وانت صير بان الحكم
يكون اللفظ صريحا ومبينا وضع الواضع مطابق لنفس الامر لكن بقى الكلام في حكم الواضع ومثل نحو
بان هذا صواب ومبني مطابق لنفس الامر او لا فلا تغفل **قوله** ولا يتم وجودها هذا ايضا وقوله انها
مركبان من حروف لا يمكن اجتماعها في الوجود لا ينفع اذا يلزم في الوجود الخارجي كون الاخر
قارا ومجتعا فالامر الذي يوجد اجزاء في الخارج متعاقبة بعد ذلك موجودا خارجيا وانما
الاجزاء وهو الواجب اعتبارها من هنا للتلاخي الحكمة العملية من التعريف على من قال ان موضوعها
الافعال والاعمال التي لا يمكن اجتماع اجزائها في الوجود ومنه في بيان قبوله في خروج الفقه بقوله
فما بعد وكذا يخرج الفقه اذ موضوعه فعل المكلف وهو غير مجتمعة الاجزاء **قوله** لظنة ان لها مدخلا
في الانظمة كجواز قتل الشياخ او الاشرار لصلته العامة فانه البحث في مثل هذه القضية ليس بحثا
عن احوال الاعيان على ما هي عليه في نفس الامر فيدخل بل المحفوظ في نظام العالم فقط فلم يكن
التوفيق جامعاً **قوله** ولا يتوهم انه على مذهب الحكمي يوجد افعالا باعتبارها في الالاف
الصادرة عنها بالا اختيار مذهب الاول انها صادرة بقدرة الله في وجوده وليس لقدرة العبد
تأثيرها بل الله سبحانه وقع اجري عادة ان يوجد الافعال حين عرف العبد اختياره الجزئي الذي
هو امر اعتباري في العبد **قوله** ليس مخلوقا له ولا للعبد كصديقه زيد وعمروا كما هو ملك
الما ترديته او اجري الله في عادة ان يوجد في العبد قدرة واختيارا ثم يوجد في فقه الافعال كما
هو ملك الاشعري ولا يخلص لهذا من الجبر والثاء انها صادرة بقدرة العبد وحدها ايضا
على سبيل الاستقلال كما هو مذهب اكثر المعتزلة والثالث مجموع القدرتين المحي المتعلقتين باصل الفعل
جميعا وهو مذهب الاستاذ والباح مجموع القدرتين قدرة الله في متعلقة باصل الفعل وقدرته
العبد بصفته وهو مذهب القاضي والخامس بقدرة الله تعالى وجوبا اذا قارنت الشرائط والافعال
الموانع وهو مذهب الحكماء واما مخرج الحرفين **قوله** بل هم مصرعون بلشتا في جميع الاشياء سواء

كانه انما لنا او غيرهما من البساط والمركبات **ق** والوسائط التي ينهم اثباتها من بعض الباطن
منها انهم قالوا الواجب الوجود كونه سيطا حقيقيا لا يصدر عن الا واحد والصادر الاول عنه
تعلق العقل الاول فتارة اعتبروا فيه جهتين وجوده وامكانه وجعل الاول علة العقل الثاني **ق** والآخر
الثاني علة العقل الاول وبعضهم حمل الجهتين على تعقل الموجوده وامكانه وبالعقل الاول علة العقل
ثاني والثاني للعقل الاول وتارة اعتبروا ثلث جهات وجوده ونفسه ووجوبه وامكانه **ق** فثبت
وجوده يصدر عن عقل ثالث وباعتبار وجوبه بالفرد يصدر عن نفس وباعتبار امكانه يصدر عن العقل
الاول وتارة اعتبروا اربع جهات وجوده وامكانه وبذلك الغير وجعلوا امكانه علة لوجوده **ق**
وعلمه له صورته وكذا الحال على منوال هذا العقل الثاني العقل العاشر الذي هو في رتبة
العقل العاشر المورثة هي في العالم السفلي المضيض المصور والنفس والاعراض على الفناء
الموالي بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات الحاصلة لها من الحركات العقلية والاتصالات
الكوكبية ومنها ما يدور في مباحث الصور النوعية من ان الآثار الصادرة عن الجسم هي
مستندة الى الصورة النوعية عند المشايخ والارادة الفاعل المختار عند المتكلمين
ولما ارباب مجردة في عالم النور عند الاشراقيين وغير ذلك من عباراتهم ومن اعتمد من جانبهم
واثبت لهم مذهبين ظاهري وتحقيقي جعل **ق** امثال هذه المقالات كلها مبنيا على مذهبهم الظاهري
وجعلها موافقا للتحقيق **ق** بالتحصيل والتأويل المسموع ولا ضير في من جهة الحقيقة والمعنى
وان كان بعيدا من جهة اللفظ والفظ فلا تلتفت الى ما يقال **ق** وان الوجود مطلقا لا يتبع
اتصال الموجود بالوجود مطلقا **ق** وفيه رمز الى ان الالهية ليست بمجمولة **ق** قد بحث في علم
الاخلاق من الحكمة العلمية عن الاطلاق والمكاشاة من احوال الاخلاق والمكاشاة بحذف المضاد **ق** يمكن
يتعلق بالموضوع بمعنى حصول احوال على وجه لا تقدير فيه ثم ان الخلق ملكة يصدر عن النفس بسببها **ق**
بالاوية فالكيفية النفسانية اذا لم يكن ملكة لا يسمى خلقا واذا كانت ملكة ولم يكن سببا لصدور
الفعل عنها لم يسمى ايضا خلقا واذا كان مبداء لم يسمرونا لم يكن خلقا ايضا واذا اجتمعت
فيها هذه القيود كانت خلقا ومن هذا عرفت ان الملكة اعظم من الخلق فخلقها ليس عطفها تنفيرا
كما ظن بل كونها متجوئا عنها ايضا وعرفت ايضا سر ترك المكاشاة في باب العبارات وينقسم الخلق
الى افضل هو مبداء لما هو كالود زينة هو مبداء لما هو نقصان وغيرهما وهو ما يكون مبداء لما ليس
شيئا منها ويصدر عنها بسبب كل منها افعال شتى كلها يبحث في علم الاخلاق فاعرف **ق** كيف يعلم

يبحث فيها من الامور فلا يكون تعريف الحكمة العلمية الاستفادة من التقسيم جبا معا الخرج علم
تهذيب الاخلاق عند اذ ذلك العلم عبارة عن مجموع المسائل ومجموع المسائل ليس متعلقا بالامر
التي وجودها بعد تناقض **ق** لان الاخلاق عندهم تابعة للمراجحة لعلنا ان الاخلاق امور جبلية
غير اختيارية والاولا فقدمنا على قول كيف يصح **ق** وما قيل ان ما قيل في تعليل كون
الاخلاق امورا جبلية من انها تابعة للمراجحة عندهم فنقول في الجواب عن قطع النظر عن القول
باختيار احد المذهبين بعينه دون الاخر وحاصلنا اننا سلمنا ان الاخلاق تابعة للمراجحة وعرضه وان ملكة
كونها جبلية لان المراجحة وهذا ينبغي ما يتوهم من التنازع بينه وبين قوله والجواب فاعرفه
ق من الحجة المذكورة وهي حجة التاوي الصلاحيين ولما كون الاعمال بقدرتنا واختيارنا
فستفاد من غير التكلم فلا تلتفت الى ما يقال **ق** ونسكوها له عطف على معنى القول
اي ان موضوعها تلك لانهم بسكوها موضوعيتها لانه اثبات شرفها اذ من جهات شرف العلم
شرف الموضوع **ق** بناء على خلاف بينهم اه هذا الخلاف شايع فيما بينهم وصرح كثير من
المؤلفين فيما بينهم بالتعبير بقوله اللهم ليس بحجيد عرفا **ق** ويمكن ان يقال ايضا مراد من قوله
فان قيل تعبير الامكان وكذا وقوع الاخلاق في موضوعها صريحا كما سمعت يدان على ان تطبيق القولين
ليس بواجب **ق** على القول بان موضوعها النفس الناطقة الانسانية يرتفع المقابل بين الحكمة العلمية
والنظرية اذ النفس الانسانية واحدة في موضوع الحكمة النظرية قلنا لا نعم ذلك لان من قال ان موضوعها
النفس الانسانية جعل النفس الناطقة موضوعا للاقسام الثلاثة او الاربعة للعلمية وجعل التقسيم
هكذا وتلك الاعيان اما النفس الناطقة باعتبار اتصافها بالاعمال والافعال والا والعلم باحوال
من حيث يؤدي الى الصلاحيين في الجملة يسمى حكمة عملية او يجعل الامتياز باعتبار المحول بان يقال
الحكمة العلمية باقية عن الامور والاعراض الذاتية التي يكون وجودها بقدرتنا واختيارنا والحكمة
النظرية بخلافها كما صدر عن بعض الفضلاء المحققين وقيل المحصول من بعض المحققين كون
خير بان لا يلزم امتياز العلمين بالمحول وهو غير شايع وغير متحس عندهم وايضا كون الاعراض
الذاتية في العملية والنظرية مع ذلك المنوال غير معلوم بل عدم معلوم ان كنت اعلا تعرف **ق**
ولاشك انها من حيث اتصافها بالاعمال وجودها بقدرتنا واختيارنا هذا ظاهرا لا سريه فيه فلا
يلتفت الى بعض جهات الاوهام **ق** واجب بان المراد بالاعيان المذكورة الانواع وحاصل
حاصل التقسيم هكذا وتلك اما انواع الافعال والاعمال التي وجودها اي وجود تلك الانوع

بقدرتنا واختيارنا اولا والتبادر من انصاف الانواع بقدرتنا وكونها باختيارنا
لا تنصف تلك الانواع البكونها بقدرتنا واختيارنا دون غيره وهذا لما يكون كذلك اذا كان
جميع افراد تلك الانواع مقدورا لنا اذ لو كان بعض افراده غير مقدور تنصف تلك الانواع
بكونها غير مقدور لنا ايضا فلم يقدح انصافها بكونها بقدرتنا واختيارنا فائدة معتد
بها كالا يخفى فاذا انصاف الاحمال بكونها بقدرتنا يدل تبادرا ظاهرا ان جميع افراد انواع
تلك الافعال والاحمال مقدور لنا ومادة النقص ليست كذلك اذ جميع الحركة والوضع
غيرها ليس مقدورا لناخذ هذا فلا يلتفت الى ما سقط هنا **قوله** والحق ان الحكمة
واجبا ايضا بان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة وهو غير غريب **قوله** ما اعتبروها
كلية ما للنفى فلا حاجة الى ما ارتكبه بعض الناس من افعال النابذون تلك الحشية غير دالة على
الواقعة موضوعات في الحكمة وان كانت داخلة في مطلق الايمان اذ الافعال بدون الهيئة لم تقع
موضوعات للحكمة كالحكمة ومن ان قوله من حيث يؤدي الى علمه للتسمية بالحكمة العملية متعلقا
بقوله يسمى حكمة علمية فانه تكلف بل بارد **قوله** ولا يخفى ما فيه لان كلام القيل اشعر من القيل
العملية العمل متغيرا كان القوة النظرية النظر وكل منهما منسوب الى التمهيد وليس كذلك الشيخ
خرج بان المقوم الاول او النظر والعمل انما يقصد ثانيا فيكون المقوم العملية شيئين لا شيئا واحدا
كأن النظرية هكذا اصل المقام فلا تنظر الى ما طول بعض الانام **قوله** فالنائب في وجه التسمية
انما يقل فالصواب لانه يحتمل ان يكون مراد القيل المقالات من الاول العمل كاشعرية كلمة من ضرب
الاتحاد مع ما اختاره تدبر **قوله** فالاول اى القسم الاول من الحكمة وهو الحكمة النظرية ينب
الى الاول اى القوة النظرية فعنى الحكمة النظرية الحكمة المنسوبة الى تكامل القوة النظرية والثاني اى
القسم الثاني من الحكمة وهو الحكمة العملية ينب الى الثاني منه فعنى الحكمة العملية الحكمة المنسوبة الى
تكامل القوة العملية من قبيل نسبة السبب الى المسبب قريبا وبعدا **قوله** ولا يبعد ان يقال وجه
التسمية بالعملية ان البحث فيها من الاحمال فيكون من قبيل نسبة الكل الى الجزء او نسبة المتعلق الى
اشرف جزء المتعلق ثم اعلم انه لا يبعد ان يكون مما ينبغي ان يعلم هنا ان العملية والنظرية تشتمل
في ثلثة معان احدها ما عرفت في هذا التقسيم وثانيها في تقسيم العلم مطلقا وهو ان العلوم اما
نظرية اى غير متعلقة بكيفية العمل واما عملية اى متعلقة بكيفية العمل والمنطق والحكمة العملية
والطب العلى وعلم الخياطة كلها داخلة في العلم بهذا المعنى لانها ليس بها متعلقة بكيفية عمل ذهن
وهو

وهو فكر مثلا في المنطق وعمل خارجي كاذ الطب والخياطة مثلا والثاني في تقسيم الصناعات
من انما اما عملية اى يتوقف حصولها على ممارسة العمل او النظرية لا يتوقف حصولها على العلم
والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب خارجة عن العلم بهذا المعنى اذ لا حاجة في حصول الافراط
الاعمال بخلاف علوم الخياطة والحياكة والحجامة لتوقفها على الممارسة والمزاولة **قوله** يبحث فيها عن
النضال لا بد منها بنذا من التفصيل فاعلم انهم قالوا ان النفس الناطقة جهتين جهة العلم الغيب
وهي باعتبار هذه الجهة مستفيضة عما فوقها من المبادئ العالية وجهة العلم الشهادة وهي باعتبار
هذه الجهة مغيضة وموثر فيها تحتمل من الابدان ولا بد لها من كل جهة قوة فالقوة التي تستفيض
بها تسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر وتصرف بها تسمى قوة عملية والنفس باعتبار تلك القوة
وتعلقها بالبدن وتدبيرها اياه يحتاج الى قوى ثلث احدىها القوة التي تعقل بها ما يحتاج اليه
في تدبيره وتسمى قوة عقلية ملكية وثانيها القوة التي بها تجذب ما ينفع البدن ويمنع ما يضره ويسمى
قوة شهوية وثالثها ما تدفع بها ما يضر البدن ويولد وتسمى قوة غصبية سببية وكل واحد
من هذه القوى طرفان ووسط فالغصبية الخلقية هي الوسط من احوال هذه القوى والروية
هي الاطراف من تلك الاحوال وهي ستة ثلثة من قبيل الافراط وثلثة من قبيل التفریط كما ستعرف
غير الغصبية والروية ليس شئ من الوسط والاطراف **قوله** الحكمة وهي هيئة للقوة العقلية
العملية المذكورة فيما سبق متوسط بين الجزئية التي هي الافراط هذه القوة والبلادة التي
هي تنزيها **قوله** والعفة وهي هيئة للقوة الشهوية المذكورة وتوسط بين الغرور الذي هو
افراط هذه القوة والخورد بالحاء المجرة الذي هو تنزيها **قوله** والشجاعة هي هيئة للقوة الغضبية
المذكورة متوسط بين التهور الذي هو افراط هذه القوة والجبن الذي هو تنزيها وهذه الاوساط
الثلثة اصول للفصائل الخلقية ومجوعها تسمى عدالة ومقابل العدل الجور فانه قيل لاشبه ان
العدالة شريفة وهي مبنية في الحكمة العملية فيعلم ان يكون العلى واشرف من الحكمة النظرية قلنا لا
اذ لا كمال اشرف من معرفته تعالى بصفاته ومعرفته افعاله المبداء والمعاد والاطلاع على حقائق
مخلوقاته واحواله وليست هذه داخلة في العدالة اذ هي مخصوصة بتدبير البدن فقط كما عرفت
لا العلم المطابق للاشياء الذي هو معنى المقسم اما كونها غير اعلى تقدير كونه علة عن التصديقات
والسائل فقط واما ما تقدير كونها عبارة عن المكاتب فان التوسط لا يمتنع **قوله** بل كل كان
اكثر كان اربا واحدا كما قال السيد المحققين ان الافراط المذكور انما يتصور في القوة العقلية العملية

دونه النظرية فان هذه القوة اعز النظرية كل كانت لشدة واقوى كانت افضل وعلى فذلك ان الحكمة
الشاملة لها كذا يبقى السؤال بكونها غير الحكمة العملية كما ظن بعضهم واجاب عن هذا الظن سند
المدققين ببعض مؤلفاته بان المراد من الحكمة الخلقية ملكة تصدر عنها افعال متوسطة والمراد
بتلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها بقدرتنا وبنيها بكون بعيد **قوله** بل الجزء انما هو التصديق
باصولها لا يذهب عليك ان الحكمة المدونة من الاطلاق عبارة عن كيفية نفسانية وهيئة متوسطة
وهي من قبيل العلوم فيكون المقسم من قبيل العلوم البتة فكيف يكون التصديق باصولها من قبيل العلوم
والعذر بان مما شاة مع الختم وبان اشار اليه نفسه بقوله المحذور الذي ذكره عذر اكبر من غيره
القول بان هذا مبني على كون المراد بالقسم وهو التصديق او امدى المفاهيم المختصة بلفظ الحكمة
فاسد لان المقسم اذا كان ماهو المذكور في قسم الاطلاق **قوله** فاصلا للعلمة والشجاعة كيف يكون عبارة عن
التصديق بل الصواب كونها عبارة عن مطلق الملكة **قوله** لان الملكة ينقسم الى العملية والنظرية
انقسام الكل الى الجزاء هذا لتبليغ لكون التصديق باصولها جزء دون نفسها ودون جزئياتها لما
وهو مقيده لا ستره فيه فلا تلتفت المستطعات بعض الاوهام وانت ضيق بان هذا مبني
على تقدير كون الحكمة عبارة عن جميع المسائل والتصديقات على كون الحكمة علما واحدا واما اذا كانت عبارة
عن مفهوم كل شامل للقليل والكثير من المسائل وكانت علوما متعددة كما اختاره فيما قبل فالامر ليس
لكذلك فلا تغفل **قوله** مع انهم حصروا مطلق الفضائل فيها هذا محل بيان بل الظاهر تحريراتهم وتحقيقاتهم
كون هذا الحصر التقسيم من متعلقات القوة العملية **قوله** يلزم ان لا يصح الحكم على الحكمة بانها المتوسطة
هذا ظاهري وما قال بعض الناس في الجواب عنه من انه يمكن ذلك بان متوسط بين البلاهة والجهل والركب
الجزء ليس علميا ينبغي **قوله** قيل هذا هو صاحب المطارحات **قوله** واجيب باننا لا نرى موضوع
الحساب المجيب هذا الشيخ حيث اشار في الشفا وجوابا عنه بان يقال ان الحساب ليس نظرا في العدد
وعوارضه مطلقا بل من حيث انه يصير محال يقبل اى نسبة اتفقت وحيث يكون في هيولى الاجسام او في وهم
الانسان وفي الحال التي هو غير مفارق للطبيعة واما العدد الاصح للفارقة فانه ثابت علميا هو غير متغير
اي نسبة اتفقت فعمل الحساب ينظر في العدد بما ذكر من الاعتبار واما النظر في العدد في عوارضه
مطلقا فهو من الالهيات انتهى ومن هذا عرفنا ان المحقق من قول اهل الخارج ان في الخيال بمعنى ان في
الحقيقة المذكورة من الجمع والتفريق وغيرها العدد موقوف على امرين الموجود الخارجي للمادة وبين
الخيال والوهم ان العدد المحيى بتلك الحقيقة انما يوجد فيها والوهم والخيال من القوى للمادة فيفتقر

العدد

العدد في الوجود الخارجي اما المادة وعرفت ايضا ان قول المحقق فيها بعد والمدونات المجردة هي
فيها الجمع او رد لقول المجيب واما العدد الاصح للمفارقات فانه ثابت علميا هو عليه وانت حبيب بان هذا
الرد من غير نقل المورد لا يخفى عن تعقيد وعرفت ايضا ان الجواب بطريق الاستدلال كان السؤال
لكذلك ولا تغفل بظاهر عبارة المحقق في تقرير الجواب مع ان قوله لا يتم يتعمل في مقام الابطال غير ان
خرد المحقق ذلك الجواب بالمنع مطابق لقانونه الخلف ومن لم يتفطن وقع في الخلف **قوله** بل يعرض
لنفس العدد مع قطع النظر عن معروضه ان العدد لما كان مركبا من الاعداد التي تحت سيماء ان يكون
في الخارج بزم الحكما ، فلم يجوز ان يعرض تلك الحقيقة على نفس العدد مع صدق تعريفات الجمع و
التقسيم وغيرها باعتبار نفسه **قوله** والمدونات المجردة هي فيها لا يذهب عليك ان
عرض العدد المتصف بان نسبة اتفقت للمفارقات في الخارج وحيث ان الجمع والتفريق وغيرهما
في المجردات في الخارج مما لا ينبغي ان يحكم نعم يعرض لها باعتبار العقل وليس الكلام فيه هذا قيل عليه
فيها بناه احتياج العدد الى المادة في ضمن الماديات اذا لا الخارج جزء الحقيقة في الماديات فاذكره
في مقام السند لا يصح السندية انتهى انت خير بنفسه اذ ذلك مقارنة لا احتياج وايضا يشكل
على الفرق بالامور العامة وايضا قد فاذكره في مقام السندية ناش من فقدان المورد للمتنا
اليه **قوله** والظاهر الثاني لان الموضوع لا بد ان يكون مسلم الثبوت قد يقال هذه الحقيقة قيد للموضوع
اجمالا والاحمال مسلم الثبوت وبيان للعرض الذاتية تفصيلا وقد يقال ايضا ان القيد للموضوع
انما هو قابلية التقسيم وغيره وما هو عرض ذاتي له انصاف بتلك الامور لا يذهب عليك
ان اثبات احتياج العدد للمحيى بهذا التأويل الى المادة مشكل اذا القابلية والصحة تعرضان
لنفس العدد من غير معروض ظاهر **قوله** وبيان الاول لا يخفى عن الاشكال قد بين في الشهور
بما عرفت انما وقد بينه التفات انه بوجه التحقيق ايضا ان الموضوع لما كان عبارة عن البحوث في العلم
عن علمه الذاتية قيد بالحقيقة على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحقيقة وبالنظر
اليها اى يلاحظ في جميع المباحث هذا المعنى الكلي لا على معنى ان جميع العوارض والبحوث عنها يكون لحوها
للموضوع بوسط هذه الحقيقة البتة انتهى وفيه ما لا يخفى **قوله** ولا يجد ان يراد من المادة ماهو الظاهر
البيان ان هذا الجواب مبني على اخذ العدد بحيثيات تلك الحقيقة المذكورة وتكون تلك الحقيقة قيد للموضوع
دافعا لكون عرض تلك الحقيقة لنفس العدد بناء على ان العدد مركب من الوحدات لا من الاعداد
التي تحتها كما هو مبني المنع السابق كما عرفت والاعداد المركب من الوحدات لا يجري فيه الخارج

ضم عدد الى عدد ونقصه منه وتضعيفه مرة او مرارا باعتبار الموضوع وتسليما لعروضها المحررات
ولكن يطلق عليها المادة بهذا المعنى اذا عرفت هذا فما يقال من انه لا يلزم من عدم عروض تلك الهيئة للعد
الاعتبار الموضوع كون العدد محتاجا الى الموضوع في الوجود بل غاية ما يلزم ان مقدار ذلك ان كان
وكان اخذ ذات العدد او بدون جعل تلك الهيئة قيداً للموضوع هذا هو الظن الغالب ان يخرج
مع مباحث صفات النفوس والعقول المجردة بل اكثر الامور العامة عن الاى لانها محتاجة الى الموضوع
الا انهم من المجرى والمادى وقد يقال في الجواب ان العدد مفترق المادة لان المراد بالمادة مادة الشئ
بالقوة فيكون ما قد بهذا المعنى واجزاء العدد اعني الوحدات يصدق عليه بان مادة العدد بالقوة
فيكون مادة بهذا المعنى والعدد مفترق الاجزاء انتهى كون الوحدات الامتباري بدون اعتبار
الجزء الصوري معها مادة بهذا المعنى بدون ملاحظة التشبيه كيف يظن القرب بالهوية وكيف يقول
بان العدد مفهوم محض واعتباري صرف مع انه من الامور المادية حقيقة بلا اعتبار التشبيه
وكيف يدخل في الرياض بل يميل الى الطبيعي ميل التفتيل المطلق الى المركز وقد يشك في الجواب وقد يشترط
بان العدد اذا اعتبر من حيث هو كان مستغنيا عن المادة ويبحث عنه الاى واذا اعتبر من حيث
هو في وهم الانسان او في الموجودات المادية منفردة ومجتمعة فهو علم العدد والحساب هذا
وعلى هذا الجواب ايضا يدخل العدد الطبيعي تدبر حتى يظهر لك الفرق بين هذا الجواب وبين ما
ذكرناه من الشفاء وحصلنا تقريبا المحقق في الجواب عليه ثم تأمل حتى ترى ما لا ترى في الموضوع
من حيث هو الموضوع ويمتاز به عن الكلام تمام ما قال بان موضوعه ايضا ذلك بان البحث في كلامه
يعاين على قانون عقولهم وافق قانون الكلام او لا والبحث في الكلام على وجه يوافق قانون الكلام
وفي نظري وجهين يطول الكلام بذكره فان اردت فارجه الى **المواقف ق** باعتبار ان
هذا هو المشهور فيها بينهم وهو الانسب بالقبول ان بعض المسائل اشرف من بعض بدون اعتبار
لقومية الدلائل بلامرته وان لم ير من به الشريف المرحلة عليه سبحة في بعض مصنفاته حيث
خصر حبات شرف العالم الموضوع والغاية والدلائل **ق** بحسب التحقيق فيكون المقدار اخر
اعم مطلقا للاخير فقط كائن نعم النقي بقوله لا يصدق دائره على الاخير فقط دون الاول ان لم يكن
ان يقال في الاول كلما تحقق المقدار تحقق الموجود من حيث الموجود بدون العكس وبلمر ايضا ان يقال
في المقدار موجود وهو موجود ليس بمقدار واما في الاخير فيقال كل مادة تحقق في المقدار الجسم
تحقق فيها المقدار بدون العكس ان يوجد المقدار بوجوده في الخط والسطح دون الجسم اما الجمل فلا يكون
فيه

فيه اصلا كما لا يخفى واما حديث ان المقدار وغيره من الوجود والجسم مغزوات والنسبة الميزنة
بالجمل لا بالتحقق فوهم ان النسبة بالجمل تحققة بالمغزوات واما النسبة بالتحقق فبحارة البقيلين كما
صرح به سيد المحققين وشيده بعض المتأخرين واما يقال ان النسبة في الاول باعتبار الجمل وفي الثاني
باعتبار التحقق فلم تكونا من جنس واحد فكيف يتحقق بينهما الواسط بين الاعمية والاضمية
فمن سوء الوهم ايضا **ق** فتأمل لعله لك شاة الا ان كون المقدار اعم مطلقا من موضوع الطبيعي
بحسب التحقيق يقتضي عدم احتياجه الى المادة في الخارج اذ مؤدى الاحتياج ان كلما تحقق المقدار
في الخارج تحقق في ضمن المادة ويحتاج الى الجسم ومؤدى هذا الكلام ان ليس كلما تحقق المقدار في
الخارج تحقق الجسم **د** الا انية تقتضي مادة بدون الجسم اية مادة يريد من السطح والخط
وغيرهما فيتنافيان والقول بان التحقيق في بيان النسبة اعم من التحقيق بحسب الخارج والداخل
لان الخارج فقط كما هو مبني التنازع في المقدار اعم من الجسم بمعنى ان ليس كلما تحقق المقدار
تحقق الجسم اذ الاعمية تقتضي مادة اى مادة يريد من السطح في اخر تحقق في الجسم بحسب
الذنه وان تضاد قاجب الخارج بمعنى ان كلما تحقق المقدار في الخارج تحقق الجسم فيه وبالعكس
وفي المثال السابق وهو السطح تحقق الجسمية فيه ايضا بحسب تحقق العروض عند تحقق عامه
وهو السطح المفروض مادة فليس بديد من وجهين فاعرف ذلك ان تقوله على نظير ما يلزم
ان المقدار موضوع في فن الرياض والاعيان المحتاجة الى المادة في الخارج دون التعقل كما هو
الاستفاد من تقسيم الشارح موضوع المسئلة والنسبة انما اعتبر بين موضوع الفرض لا موضوع
المسئلة فلا تنافي فلا تغفل **ق** وما في الكتاب مشير الى موضوعات المسائل فلا تنافي له
لا يقال ان الظان ما في الكتاب يكون نوعا من موضوع الفن وظان نوعا اخر منه موضوع الرياض
والطبيعي وغيرهما كما هو مقتضى الفهم والخصوص في بيان النسبة وحديث وجوب المسائل
الاشياء واحد هو موضوع الالهي فيمشتق في يلزم ان يكون قسم الالهي من الطبيعي والرياضي قسما
من موضوع الالهي وهو فاسد لا نأقول فسادهم ولا خلاف فيه ومن اثبت **ق** في العلوم
شرفا بحسب اعمية الموضوع واهضية فقد التزم ذلك الامر البتة كما لا يخفى ويصدق على
هذا العام تعريف موضوع العلم ايضا انه هو لم يعرف بانه ما يبحث فيه عن جميع الاوضاع الدنية
ق وعرضه الذاتي يجوز وجوب الضم الى موضوع الفن والمنافع منه **ق** او بغيره
الذات ذلك التعيين يجري فيه ايضا ويجوز ان يكون موضوع الفن نفس موضوع المسئلة كما تقرر في محله

وهو التسمية الاولى وامامتية بالفلسفة فلا نامورية من فيلسوف اى بحسب الحكمة او
التشبه بالبارى في العلم والعمل والانصاف بالحكمة يوجب ذلك **قوله** متعلق باصول اول الامور في العموم
هذا تسمية للشيء بحال موضوعه **قوله** هو الموجود الذي كونه الموجود اعم الامور قابل للعلم
من حيث يتعلق به اثبات العقائد الذي هو موضوع الكلام اعم ولا اقل من ان يكون مساويا له تأمل
او اول الامور وهو اسم سبحانه وحي يكون تسمية للشيء بحال اشرف موضوعات مسأله فتدبر
عليه ما بعد الطبيعة اعم الجسم الطبيعي اطلقت عليه كونه محال لها او مبداء اول الحركة ما يكون هي غير
وسكونه بالذات لا بالعرض **قوله** فلتعلم بالكميات اى الشاملة لجميع الموجودات او الكثرها وهي
باب الامور العامة والاجميع موضوعات العلوم وموضوعات مسائلها ومحولاتها كل امور كلية
والحاصل من التيامها قضية كلية حلية دائما فكل العلوم متعلقة بالكميات لكن ليس بالكمية المادية
وهذا انما يتم اذا لم يكن ذكر باب الامور العامة **قوله** تعلقها **قوله** ثم ذكر في المقولات اى الموجودات
القائمة من حسنة **قوله** ويقدم الطبيعي عليه اى على الالهى **قوله** ولا كان بحسب نفس الامر معلوما الالهى
اى موضوعات مسأله متقدمة بالذات التقدم بالذات قد يستعمل بمعنى التقدم بالعلية فتقدم
معلومات الالهى في ضمن المبداء الاول وقد يستعمل عبارة عن التقدم بالعلية والتقدم بالطبع معا
بمعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج سواء كان المحتاج اليه مؤثرا كانه العلية او لا كانه الطبيعي وحي
التقدم في ضمن المبداء الاول والمقولات والهيولى والصورة والتشريف وهو كالتقدم الى كبره
الله عنه على غير رضى الله عنه وهي في ضمن المبداء الاول والمقولات والنفوس وصفاتها كانت متقدمة
على الطبيعي بل جميع جهات التقدم من التقدم بالزمان والتقدم بالرتبة كرتبة الاجناس
والانواع متصاعدة ومتنازلة وهو في ضمن اكثر معلومات الالهى **قوله** معلومات الالهى هي
المتنوع متقدم بجميع جهات التقدم على معلومات الطبيعي ولذا يطلق عليه ما قبل الطبيعة
عن البساطة العلوية وهي الافلاك والسفلية وهي العناصر **قوله** وجودا وتعدا فيكون الالهية
داخلة في الطبيعي خارجة عن الرياضى **قوله** وهذا ما يتم بلا تعقل مادة مخصوصة وايضا قال الشريف
العلامة في حاشية المطالع الفلك الثامن مثلا انما يتعين عندنا بمفهومات كلية بقيد بعضها ببعض
حتى صارت متحصرة في واحد بالتخصيص بقاء ذلك المفيد كليا بحسب تصور ولو وضع موضوعه جرم اخر
يو تفكر **قوله** مقدار وسائر احكامه وان خالف في ماهياته كانت مباحث لغات **قوله** في
على **قوله** الالهى **قوله** في حاشية المطالع الثامن انتهى فليعلم ان الالهى في موضوع المادة في المباحث المتعلقة

قوله فتثبت بالبساطة المراد بالسيط هنا ما لا ينقسم الى اجسام مختلفة الطباع والصورة وان
انقسمت الى اشياء مختلفة الحقائق واما اثبات على ما قاله الشيخ في الاشارات انه يجب ان يكون الشكل
الذي يقتضيه البسيط مستديرا والاختلاف هيئته في مادة واحدة من قوة واحدة لانه لو
كان مضلعا لكان جانا من خطا واخر زاوية او سطحا او نقطة وهي من مختلف الحقائق وذلك
غير جائز بناء على ان الفاعل الواحد في القابل الواحد لا يصدر عنه الا فعل واحد **قوله** فيلزم **قوله**
بمادة المحصورة اذ يقال في هذا العلم السماء والارض كرى لا بسيط اى افر **قوله** ليست **قوله**
بما مختلفة الحقائق وكل بسيط كرى كما عرفت فيجب البتة تعقل السماء والارض بمادتها المحصورة
حق يحكم بانها بسيط والا ربحا في هذا اذ ذكر في الهيئته هذا ولك ان تقول ان البساطة مشتركة
بين الخليات والعلويات فاذ لا يجب تعقل السماء والارض بمادتها المحصورة ليحكم بالبساطة
بل اذ انصور السماء بانه مركب من الهيولى والصورة من غير تعين بمادتها المحصورة **قوله** يمكن الحكم
بانها بسيطة **قوله** وليس منها ما يحتاج الى المادة محصورة فيه اى الخارج كالاختلاف في التعقل
فيدخل في الالهى فلم يطرده ويخرج عن الرياضى فلم ينفكس **قوله** وايضا القول بامتناعها **قوله**
بخالف لقول الشيخ قيل اقول لا مخالفة بينهما فاما مراد المجيب ايضا مراد الشيخ وحاصلان الكروية
ثبتت في الرياضى بالبرهان الالهى وثبتت في الطبيعي بالبرهان في الحقيقة موضوعها شئ واحد
وهو الكروية ثامنا بالبرهان انتهى وهذا ليس بشئ اذ ينشأ من عبادته قوة وما يبحث
عنه في الهيئته ليس كذلك وقوله وهذا ما يتم بلا تعقل مادة مخصوصة مع قوله فيلزم تعقل مادة
المحصورة وسوق الجواب كيف يقبل هذا التوجيه وهذا السرور له حادثة وقعت وقيل ايضا **قوله**
بينها اذ مراد المجيب بذلك موضوع العلم ومراد الشيخ انما هو موضوع المسئلة وبينها فرق **قوله**
التمييز بين موضوعي المسئلة في تلك المسئلة يستلزم عدم التمييز بين موضوعي العلمين هذا لا يذهب
عليك ان عدم استلزام مدفع بان موضوع المسئلة في تلك المسئلة اما عين موضوع العلم
فالا مرج فلا انواع من موضوع العلم فالشئ الواحد وهو موضوع المسئلة كيف يكون نوعا
مرء الامر من التباين اى معنى موضوع العلمين فلا تغفل فيه **قوله** وانت تعلم انه كان قبل الحاشية
بين المجيب والشيخ اذ على قوله يتغير الموضوع ايضا بسبب تغير البرهان فزوده بقوله وانت
تعلم وحاصل نعم يستلزم التباين بين الموضوع لكن ليس بما ذكرته من احتياج الجسم الى المادة
المحصورة خارجا وهذا في الطبيعي وعدم احتياج اليها وهذا في الرياضى بل بان الاجسام

المحمولة عليها الكونية من حيث الملاحظة بانثارة وشوارضه من تحريك الثوابت على النحو
المعين غير من حيث ملاحظتها بالبساطة والشيء لم يعتد هذه المفايزة وقال الامتياز
بالبرهان لا بالموضوع **قوله** لعل مراد الشيخ اه جواب ~~الاعتراض الثاني~~ الاعتراض الثاني
ومحصوله ان الشيخ لم ينكر تغير الموضوع بل الموضوع متغير عنده بما ذكره ايضا لكن
ذلك التغير للموضوع انما نشأ من تغير البرهان اذ كون الاجسام كرية لما اثبت في البنية
بتحرك الثوابت على النحو المذكور لم يمتنع في النقل الى مادة مخصوصة ولما اثبت ذلك في
الطبيعي جعل البساطة حد الوسط احتجنا في النقل الى مادة مخصوصة فتغير الاجسام
في العلمين انما هو بسبب تغير البرهان والشيخ تعرض بالسبب وظهر المنشأ وحكم بالاشراك
نظرا الى هذا **قوله** هو توجيه المقام وقد وجه بعض الناس بان قوله وانت تعلم اعتراض
على الشيخ على قوله والامتياز بالبرهان لا بالموضوع حيث يتغير الموضوع ايضا بتغير البرهان
فكيف نفى تغير الموضوع وقوله ولعل مراد الشيخ دفع ذلك الاعتراض بان الموضوع علم كين
منشأ للتغير وقول الشيخ نفيا واثباتا دار على المنشأ انتهى انت صير بان هذا
التوجيه لا يزيد الادعة لذهن الطلاب بل اضلال عن طريق الصواب ويؤيد ما
قلنا انه اجاب بعضهم عن هذا السؤال بان المحوطة في مباحث الهيئة مقادير تلك الاجسام
وفي الطبيعي الطبيعة الجوهرية وما قيل ان مسئلة الاستدارة مشتركة بين العلمين فهو بالنظر
الى الظاهر بالنظر الى الحقيقة فلا اشراك لان ماهو من الرياضيات المقدار وما هو من الطبيعي
الجوهرية **قوله** لا يحتاج في الذهب الى الاداة احلا اي مطلقا في الخارج يحتاج لاسطق
المادة فهو جواب باختيار مطلق المادة **قوله** وما قال الشيخ من الاشراك اي بحسب الظاهر بحسب
التسليم **قوله** الكرية ما يمتنع فيكون موضوعا محولا او موضوعا والتفصيل للموضوع ولو
اريد به اذات الكرة بلا ملاحظة وصف الكرية فهو جسم طبيعي لا يتكلم ايضا والقول بان
اريد به الجسم الطبيعي التعليمي بناء على اختيار المتكلم على الصواب وفيه نظر قد يقال
النظر في النبوة والامامة والمعاد من الالهى لا فرع له وكذا جبر النقل ليس من فروع الطبيعي
بل هو من فروع الرياضيات **قوله** تفريها بالناء المجردة ثم بالعين المهمة وهو ناظر الى اصول
فان بعد ما عرفت اصول تقدر على المسائل المتقدمة عليها وتفصيلها ناظر الى الجمل فانه بعد
ما تفطنت الجمل يسهل تفصيلها هذا وكما اختلفوا في دخول المنطق في عدمه في الحكمة كذلك
اختلفوا

12
اختلفوا بعد دخوله فيها هو قسم برأسها ام لا وفيه العلامة الشيرازي وغيره من بعض
الفكرية انه من فروع الالهى وفيه بعض القوم انه من قسم برأسها والقسم هكذا
الحكمة اما ان يطلب بها التكون الى ما عداها او الى الاول المنطق والثاني اما على ان نظري
لا ينبغي عليك مباحة ما فيه قد يقال الحكمة قد تنطق على المعنى المصدري وقد تنطق على الحال
بالمصدر اعني الامور الثلاثة وكذا الخروج يطلق عليها فان اريد بالحكمة المعنى الاول فكذا اريد
بالخروج المعنى الاول وان اريد بها المعنى الثاني فكذا بالخروج وعلى التقديرين لا مباحة في الترتيب
بل علم يخرج بمعرفة الاول بمحصوله ليعلم في صيداء الخروج اي الحكمة خروج الى
كالاشراك لا نفس الخروج فعلى هذا ان على تقدير تفسير خروج النفس يعلم يخرج بمعرفة يكون العمل
خارجا عنها جزا اذ العلم غير العمل بديهية انت حبيب بان على هذا التوجيه لم يكن الحكمة بالعلم
الثلاثة صغرية او مع العمل كالا للنفس بل هي الى او سبدا لكالها وقد تشر بعض الفضلاء
بان المراد بخروج النفس الى كالا الحكم ليس ما به حصول كالا الحكم بل كالا الحكم الحاصل
لها بحسب القوتين ففي التعريف مباحة والعمل داخل في الحكمة قطعا وكذا المنطق وانت
تعلم ان الحكمة كمال يصدق على المعاني الثلاثة للحكمة مع العمل فيكون الحكمة بجميع معانيها
نفس كمال النفس لا كالا لها فطليك فطليك الترجيع باحد ما كان مجتبا واثرائه عند ان كانت
من اهل الترجيع لان النفس الناطقة آية على الملازمة وانما اصنع هذا التعليل لئلا يمكن
للمجتهدين يقول يجوز ان يراد به الامكان الذاتي ويختلف ذلك الامكان باختلاف الافراد بناء على
كون النفس الناطقة غير متفتحة في الناحية وح يمكن لكل فرد ان يخرج الى كالا الحكم بالامكان
الذاتي المنسوب الى النفس **قوله** وعلى هذا اريد ببعض ما تلونا عليك في قوله بقدر الطاقة البشرية
ورجوع الجواب اليك في ذلك القول بان المراد بالمرجة امرجة او ساط الناس ثم اعلم
ان الكمال ما يكون حصول الشيء او لا حصوله وهو قد يكون للنفس الانسانية وقد يكون
لغيرها او كمال النفس قد يكون مجازيا كالثاني الامر **قوله** ورواج الذكور قد يكون حقيقيا
كالنفس كالا الحقيقى قد يكون بالعلم وقد يكون بالعمل والذي بالعلم قد يكون بالعلوم الهئية
وقد يكون بالعلوم الزمنية فليس كالا الموجود حكم بل هي كالا النفس وليس كل كالا نفس حكم
بل هي كالا النفس الانسانية وليس كل كالا النفس الانسانية حكم بل هي كالا المعقولة بشرط ان يكون
بقدر الطاقة البشرية المتوسطة فالحكمة علم الانسان وحده كالا الفقه علم المجتهد وعلمه او

مع العمل لا علم العقول والنفس العقلية وان صدق عن بعض القاصرين ان علم العقول يطلع عليه
 هذا ابقى البحث في خروج الكلام والفقه وغيرها عن هذا التعريف وان ما يخرج اتم قيدا هو
 بالاعم ولا وان الحكمة بالمعاني الثلاثة اذا كانت عبارة عن مبدء كمال النفس على مختار المنهج فكمال
 النفس ما هو مع صدق تعريف الكمال على نفس المبدء وان الكمال بعد ما هو حفظ بالمعنى هل يكون
 المنطق داخل في الحكمة اذ هو باحث عن احوال العقول التي هي مدومات وقال الشريفي المنفرد
 بالكمالات لا اعتداد في ادراك المدومات ولا تكون في مرتبة في دخول التصورات **قوله** بل يجوز
 ان يكون شرطاً لخصوصها فيه ان الحكمة على ما اختاره عبارة عن مبدء الخروج وظان المبدء
 2 يكون عبارة عن التصديقات والمسائل فكيف يكون العمل شرطاً لخصوصها بل الارباب العكس
 نعم يكون شرطاً لاعتدادها بالخصوص لو كانت الحكمة عبارة عن الكمال الحاصل فالعمل يكون جزء
 بلا شبهة على ما اختاره البعض فلا يجعل المنطق قسماً من الحكمة النظرية اذ لم يدخل في
 المقسم فضلاً عن قسم منه بعينه وعلى تسليم دخوله في المقسم بان لا يلاحظ الايمان اصلاً
 في دخوله في الحكمة النظرية بحث اذ الحكمة النظرية هي علم باحوال الموجودات التي ليس وجودها
 بقدرتنا واختيارنا والظن انه ان لا يكون وجودها الخارجي والذهني معا بقدرتنا واختيارنا
 والمعتقدات الثانية التي هي موضوع المنطق ليست كذلك اذ لا وجود لها في الخارج وفي وجودها
 الذهني مدخل بقدرتنا واختيارنا باعتبار تعلق الكسب والتوجه الا ان يكتفي في الحكمة النظرية
 ان لا يكون وجودها الخارجي فقط بقدرتنا واختيارنا على طريق السابق والمعتقدات الثانية
 كذلك فلا تغفل ويصدق تعريف الاول على الوجوب والوجود انهما لا يعقلان الا عارضا
 لعقل اخر بديهية ولم يكن في الخارج او يصدق ان يحلوا عليه مواطاة دونه الثانية لا يصدق
 عليها التعريف الثاني لانها يتصف بها الموجود الخارجي والتعريف الثاني مخصوص بالاعتصاف به
 الموجود الخارجي بل يتصف به الموجود الذهني فقط هذا ولما كان صدق التعريف الاول عليها مبنياً
 على حمل قوله ما يطابق على ما يحمل عليه وتجدد مع ولم يكن ذلك القول انقطاعاً في هذا المعنى ولا قرينة
 قوية فيه امكن ذلك القول على معنى ما يتصف به بل يجب حمل عليه لئلا يدخل لوازم الماهية بل
 لوازم الوجود الخارجي في المعتقدات الثانية والوجوب والوجود ما يتصف بهما الايمان فيكون
 التعريفان متساويين لعدم الصدق عليها على ما بينه بقوله وقد يقال **قوله** لا اعتداد بها
 ان من لوازم الماهية ولا يخرج لوازم الماهية يخرج ايضا لوازم الوجود الخارجي المتصف بالماهية
 في الخارج

السابعة

في الخارج فقهه ولم يكن في الايمان ما يطابقه اي ما يتصف به فصل يخرج لوازم الماهية ولوازم
 الوجود الخارجي فاختص التعريف الاول بالتعريف الثاني بموارض الوجود الذهني بموارض
 تعرض للماهية بحسب وجودها الذهني فقط والوجوب والوجود ليس كذلك
 المفيد بحسب العروضة في حاله تعقلها مع تعقل الموارض الا عذب في العبارة انه يقال المفيد
 تعقلها في حاله العروضة لمقول اخر لا يقال يرد على الاول انه لا ينبغي عليك ان قوله قد يقال
 فيمليق دفع وطعن كونه الوجوب والوجود من العقول الثانية واثبت التساوي بين
 التعريفين من جانب الغير وقوله لا يقال الا اخر القول ابتداء اراد على التعريف الاول ثم الجواب
 عنه من قبل نفسه لا واثبت التساوي بين التعريفين ثانياً على وجه يتضمن مقرباً للفقهاء
 التساوي على خلاف ما اشتهر ذلك الغير لا يجوز انفكاك تعقلها ظاهره منع للتوفيق
 وفي اراده خروج عن العرف فتوجه **قوله** المحصر اذ اتمه التعريف الثاني ايضا والمنع مدفع
 عن التعريف بالاستقراء لاننا لم نجد في تتبعنا انفكاك تعقلها عن تعقل الموارض والتعريف
 لكونه هاتهما يعني الجواب عنه بالاستقراء المفيد للفطن كانه دعوى انه لا شيء اعرف من الوجود
 اي كاي دفع المنع الوارد على كون الوجود اعرف بالاشتداد بالاستقراء فاذا جرى الاستقراء فخرجنا
 بمخرج توجيه التعريف من جانب الوجه اولاً وانت خبير بان المعتقدات الثانية لوازم حقيقة
 واعراض دائرة على المحل في العقل ولا شبهة ان تعقل العرض سوار كان ذاتياً وخارجياً على الوجه
 الكلي يمكن بلا تعقل الموارض واما على الوجه الجزئي فلا يمكن تعقلها مع تعقل الموارض ومنها الحكمة
 فالمنع انما يندفع اذا كان جميع المعتقدات الثانية المبحثة عنها في المنطق ما يتعقل على الوجه
 الجزئي وبعد اثباته لا وجه للتشكيك بالاستقراء واي فرد يمنع ذلك وبدونه التثبت فاسد
 كما لا ينبغي فلا تغفل من العوارض العقلية لانها ليس لها وجودان في الخارج بل وجودها
 انما هو في العقل كالجسمية والنوعية لان الفرق بينهما ان العارض والمعرض والعروض كلها في العقل
 في الجسمية والنوعية بخلافها فان العارض والمعرض في العقل والمعرض قد يكون في الخارج **قوله**
 فصدق الثاني ظاهر هذا انما كان ظان لو اراد بالعوارض المحصورة بالوجود الذهني في تعريف
 العقلية التي عروضا في العقل سوار كان موارضه موجوداً خارجياً متصفاً بحسب وجودها الذهني
 اولاً واما لو اراد بها العوارض التي لم يكن موارضها موجوداً خارجياً كما بينا في التعليل فلا فائدة
 المعنى الاول يحتاج الى التبريح حتى يكون صدق الثاني ظاهراً فعليك بالتعريض ان وجدته

قوله وقد صدق الاول خلفاء أي بحسب الظاهر كون الوجوب والوجود مما لا يتصل بالاعتبار العقول آخر
أمر حتى بل الظاهر ما يقتلان بدون العروض مع ان قوله ولم يكن في الايمان ما يطابقه من دخول
في احد المعنيين فيورث الخفاء لا **قوله** لكنهم يدعون البديهة اذ هما امر متبني وشيئ انتزاعي لا يتصور بدون
تصور المتسوبا اليه والمنزوع عنه فلا تفاوت بين التعريفين في صدقهما على الوجوب والوجود اذ
الحرف اختيارا لشيء صدق التعريف الاول عليها دون الثاني وكذا مفاد قوله قد يقال من عدم صدق التعريفين
عليها ليسا على ما ينبغي هكذا احتق هذا المقام فلا تلتفت الى تزيع الادغام **قوله** ولا معنى للبحث عن احوال
وقيل هذا جواب عن سؤال مقدم وهو ان على تقدير ارادة المشتقات يكون موضوعات المسائل الوجود
والقديم والحادث وهي كونها كلية غير موجودة في الخارج فاعتبار المشتقات لا يجدي نفعا فاجاب عنه
بقوله ولا معنى للبحث اهـ ولك ان تقول ان كلمة الواجب قول ولا معنى للبحث للحال وهو جواب آخر والا جواب
على تقدير ارادة نفس الموضوع وعنوان موجودا خارجيا عما رأى من جواز وجود الكلي الطبيعي في الخارج
ويكون الحكم على نفس الموضوع والعنوان من غير سريته على مفاد كون مبداء الاشتقاق موضوعا بل
في كون الموضوع الحكم على المفهوم مع كون القضية طبيعية اولا الا ان المفهوم اعتبر هنا موجودا دون المبدأ
وهذا القول جواب بان لا يلزم ان يكون نفس عنوان الموضوع موجودا خارجيا بل مدار كون الموضوع
موجودا على كون ما صدق عليه عنوان الموضوع موجودا خارجيا على ما قصد المحقق **قوله** ليس في الحكم
من ذلك الموضوع اهـ يرشد الى ذلك ما قاله بعض المحققين المنطقيين ان الحكم في القضايا الطبيعية والمحمولة
واللهمة كلها على الطبيعة الا ان في الطبيعة لا يتجاوز الى الافراد في الاخيرين يتجاوز ويسرى على **قوله**
فالمحمول في حكمنا حال ذلك الوجود المدلول عليه للعنوان فيان المحمولات في حكمنا امور عامة اخرى وهي
احوال غريبة لذلك الوجود المدلول عليه لذلك العنوان ثم يكون كذلك لو كان جميع ما صدق عليه ذلك العنوان
موجودا خارجيا وليس كذلك فان ما صدق عليه الحكم الواحد والغير وغير ذلك قد يكون معدوما ايضا
التموه الساري للممكن الشامل للوجود والمعدوم وكيف يكون احوالا للوجود الفرد من ازيد الممكن وايضا
ينبغي هذا الجواب ان لو كان جميع محمولات الامور العامة ما يسرى الحكم بها الى افرادها وهذا ليس بمعلوم بل معلوم
اذ تشكيكية الامكان وعدمه ما يبحث فيه وليس يسرى الى الافراد اذ هو صفة المفهوم كالاخفى فلا تغفل **قوله**
بمنا عن احوال الايمان لم يكن نافعا له وقوله ان افرادها موجودة خارجية لم يتم مراعاة **قوله** فلو كان
اراد به المبادئ كما هو مقتضى التزارع عن كونها موضوعات لما كونها محمولة لا يصح القول بالمحمولة اذ
المبدء لم يحل مواطاة للوجود ولواريد بها المشتقات ليصح الحمل في الفائرة في التوار وقد قال

المسعود

المسعود المحقق القول بان الامور العامة ليست موضوعات لكن هنا غير موجودة بل محمولات
في بابها قول بالتناقض وقد صدر عنها عن بعض الخلق ما يقع مثلا لا يظن **قوله** لانها
موضوعات ولذا قال الشيخ الحاشية واما نسبنا هذا الجواب الى الغير لانه مبني على تأويل عبادة
القوم ولانه لا يلزم ما ذكرنا من ان مباحث الامور العامة داخل في العلم الا على انهم ولا يلزم ايضا
تقسيم البعض العلم الاعلى الى القسمين وبيان التسمية بركب **قوله** ليس هو الاحكام التي يكون اهـ
قال في الحاشية لا يقولون الوجود اما ممكن واما واجب اما غير ذلك فان الظاهر ليس المراد به هنا الاكون
الموجود موضوعا انتهى كون الممكن والواجب محكوما عليها بالوجود **قوله** يجب ان يفيد وجود مخصوص
بالموضوعات بان يلاحظ وجود الواجب والجوهر والوجود بخصوصه مثلا كان يقال الواجب موجود
بوجود واجبي ونحو ذلك قيل انما يجب التقييد بما رأى من لم يجعل الاخر جزءا من اهم من الاعراض
عنها واما الذي من جعل فلا وهو فاسد اذ يجب التقييد على كلا الرأيين اذ لا يتحقق بين الموضوعات
الثالث من الواجب والجوهر والوجود ولا بين اثنين منها جزء مشترك ذهني او خارجي حتى يكون الوجود
العامة اللاحقة بواسطة ذلك الجزء من الاعراض الذاتية كالاخفى **قوله** فيكون عرضا ذاتيا حتى يكون
عرضا ذاتيا **قوله** من الطبيعي والا لئلا يخفى ان ذكر الطبيعي سهو من قلم الناسخ اذ هما من الاله
وايضا انما يريد هذا لو كان ذلك القول على موصية للاعراض واما لو كان نكته فلا والظاهر ان شاء **قوله**
اذ تبين مباحثها بالنظر والظان الحكماء اكثر اهتمامهم في جانب النظر واغلب اعتدادهم فيما يتعلق بالنظر
فلا تلتفت الى المسقط عن النظر **قوله** وقيل اعرض عنها أي اعرض عن الحكمة العملية واختار النظرية
لان النظرية اشرف فلا يرد ان التعقيب غير تام **قوله** لان النظرية اشرف من العملية أي القوة النظرية
التي تعلق بها الحكمة النظرية اشرف من القوة العملية التي تعلق بها الحكمة العملية وهذا هو اللام لسياق
كلام المحقق ولغريب اثرها اذ لا اثر انما هو للقوة النظرية ونفس عليه الشريف العلامة في حاشية المطبع
وان فسرنا بالحكمة العملية النظرية والحكمة العملية اغترارابط السياق لوقوعه في تكلفات كثيرة في حل
بأنه كلامه وقد يقال ايضا ان الاشتغال بالرياض ومارسته يورث ملكة التخيل في المراجع لملكة العقل
التي تحصل من ممارسة الطبيعي والا لئلا يشك ان ملكة العقل اشرف من ملكة التخيل وقد يقال ايضا
ان ذكر الرياض مع البراهين يؤدي الى الاطباء الذي لا يناسب هذا الكتاب وبدونه ليس علمانا
من مراتب القوة العملية التي تعلم الحكمة العملية لتكميلها ومرتبتها اربعة اولها تهذيب الظاهر
النبوية والنواميس الالهية وثانيها تهذيب الباطن عن المكلمات الروية وثالثها تدوينها

ان الجسم متصف به قائما هو به وهو معنى القابلية لطريان الانفصال بخلاف الامر في الهيولى
 فانه لا يمتنع له ليس متصل ولا منفصل فيتصف به معا ويقومان به فلم يتحقق انتظام
 الفعل بمعنى الطريان بالذات فيه فيخرج عن التعريف فيكون التعريف متعكلا ومطردا لكن
 انت خبير بان القابلية لطريان الانفصال اهم ما هو متصف به حقيقة او ما هو عارض
 فقط فحل الانتظام الفعلي في التعريف على معنى الطريان المقابل للاتصال الحقيقي للذات
 التعريف للهيولى مما لا يلتفت اليه كما لا يلتفت الاقول من قال ان معنى الطريان يجري في الانتظام
 الوهمي ايضا ولا فائدة في الانتقال الى الانتظام الفعلي يعرف بآدمي تأمل مع ان الفلك
 لا يتسم بالفعل اذ المشهور فيما بينهم ان الفلك لا يقبل الخلق والالتيام في الانتظام الفعلي بمعنى
 الطريان ايضا لا يجوز في الفلك فلم ينعكس التعريف ايضا في الفلك قابل بالذات للانفصال
 اى غير آت ذاته للانفصال الفعلي وبالجملة الفلك لا يقبل الانتظام الفعلي بالمكان النفس الامري
 ويقبل بالمكان الذاتية بالذات اى بلا واسطة ارجح يصدق التعريف في الفلك انه جوه قابل بذات
 للانتظام الفعلي بالذات اى بلا واسطة ارجح يصدق عليه التعريف فينعكس في
 ثم نقول ان المتبادر انه لا وجه للتعريف بان يراد بالانتظام الانتظام الفعلي اراد ان يتوجه
 بان يراد الانتظام الوهمي كما هو مسلكت الشر من غير ورود شيء مما ذكره وما يقال من ان هذه ايضا
 توجيه باداة الانتظام الفعلي والمراد من الفكرة قوله وان كان للفرد مدخل الهيولى والتعريف
 واراد ان يصدق على الهيولى لكنه لكونه جدا لا يريد به تعريف قوله لا يصدق التعريف على شيء اصلا
 لا تحقيق لا يصدق على المقال واسمه اعلم بحقيقة الحال فان نسبة قبول الانتظام الى الهيولى
 بل هي حقيقة بلا مرتبة وان كان للفرد وهو الجسم التعليمي مدخل في تلك النسبة والقبول بان يكون
 واسطة في التثبوت لثبوت انتظام الوهمي بل هو واسطة في العوض ولا يخفى ان هذا من الموضوعات
 في انتظام التعريف فانما امره في نهايته ان لو ثبت ان نسبة قبول الانتظام الوهمي الى الهيولى المجاز
 الحق لا يخلو بل خلاف وان اراد المعنى الثاني لا يخفى عليك ان المعنى الثاني ما يكون بالذات سببا
 في بقاء نسبة واسطة في الثبوت والعوض معا ولا يمتنع سرح اختيار الشق الاول في الجواب ولا شبهة
 في ان المراد في نسبة ما يقابل وهو اعم من ان يوجد فيه واسطة في الثبوت والعوض ولا يوجد
 واسطة اصلا في مدخل الهيولى الصورة في التعريف بلا واسطة وقوله لا يمتنع مدخل في
 وقوله ان يكون ثبوت انتظام الحقيقة لا يمتنع شيئا اذ مدخلها في التعريف لا يتوقف على
 ثبوت

ايضا

ثبوت الانتظام لها حقيقة ان قضاء الجملة في الحقيقة والجاز باعتبار الواسطة
 وعدمه والذات الجيب باختيار الثاني بجملة امر متوسط غير عام بهذا العموم كما ينبغي ايضا
 وايضا قد عرفت حال معنى الحقيقة من قبول الهيولى للانتظام بان هذا السند وتنويه
 يستدعي كون الحال كذلك في الانتظام الفعلي وهو مخالف لتصريحاتهم واشترافه فيما سبق
 لو اراد بالقول في الجملة اه وذلك قوله قد يجاب به عما اضار به الشئ من الانتظام فلا يلتفت
 الى ما صدر عن بعض القوم ولو اعتبر في الجوهر التركيب اه قد يقال سواء كان المراد من القابل
 بالذات اوجه الجملة وسواء كان الانتظام فعليا او وهميا لا يخفى بطلان هذا التعميم على كل احد من المدركين
 اعلم اننا اعترضنا على تعريف هذا الوجه وبانه تعريف بالاضحية ان كل احد يعلم بالمشاهدة حجم الجسم
 واما العلم بالانتظام الوهمي والعقل ومنه فهم القابل لمخصوص لود فرد وجوبه سهل مع اهل العلم
 في كونه حد الوجود تختص بذكر الوجهين منها الاول ان الجوهر ليس جنسا لما تحت والامتناع
 انما هو بفصول جوهرية فلزم النسبة الفصول لان الجوهر يكون جنسا لها فلها فصول اخرى جوهرية
 وهكذا والجواب ان لا يلزم من كون الجوهر جنسا لانواع الجواهر ان يكون جنسا لفصول تلك الانواع
 كما ان سائر الاجناس كذلك وان الجوهر هو الوجود لا في موضوع فبهذا القيدان لا يصلح ان ياتي
 لحقيقة الجسم اما قيد الوجود فانه عارض للوجودات من المعقولات الثابتة واما قيد لا في موضوع
 فلا نه عدمي لا يصلح ذاتيا للوجودات والجواب ان ذلك رسم للجوهر والاجناس البسيطة لا يقيد
 لها صدق والتا ان مفهوم القابل عدمي لا يصلح ذاتيا لوجود الجواب بمنع كونه عدميا لكن
 الحق انه رسم لان القابلية للابعاد والانتظام لازم وعارض بعد تمام مهية الجسم ثم ان هذا
 التعريف للحكماء واما عند الاشعاره هو التحيز القابل للنسبة ولو في جهة واحدة وعرضه القدر
 بانه هو الطويل الرفيع العميق واعترض عليه الحكماء بان المتبادر منه ان الجسم يوجد فيه
 هذه الابعاد بالفعل وانما مناط الجسمية وليس كذلك لان الخط لا يوجد في الجسم بالفعل واجب
 بان مراده ان يمكن يفرض فيه طول وعرض وعمق فيخرج لا القابلية وعرف الصالحية بانه القام بنفسه
 ودبانه صادق على الباري عز اسمه والجوهر الفرد وعرف الكرامة بانه هو الوجود وورد ايضا
 بانه صادق علىها وعلى العرض وعرف هشام بانه هو الشيء وورد ايضا بانه صادق على الثلاثة المذكورة
 ايضا على هذه الاقوال الثلاثة بانها لا يساعدها على اللغة اذ لفظ الجسم بحسب اللغة ينبغي ان
 التركيب اذ يقال زيد اجسم من عمرو وغير ذلك وليس في هذه الاقوال الثلاثة ابنا من

قوله لزم ان يكون كل واحد من الفنون الثلاثة جزءا لها ان الطبيعي فيكون الاراد بنفس
 الفن المشترك مع مباحث السواء او لزم ان يكون كل جزء من الفنون الثلاثة جزءا من الطبيعيات
 وح الاراد بنفسه بالاجزاء المعهودة وبأية الصبغات ما يحتملها باحدى توجيهي لكن لا يخفى
 ما لا يلزم من المنع والاستناد بالذات **قوله** من الحكمة الطبيعية على تغييرها او من
 الاجسام الطبيعية على تغيير القائل مع ان تلك المباحث من الالهى ينهم من ان مباحث ابطال
 الجزء من مسائل الطبيعي لان ذلك الجزء لما كان مستغنا عنهم ولم يكن البحث عن من الاجسام اول
 البحث بان الجسم لا يركب منه كاشي وايضا وهو بحث الطبيعي والسيولة والصورة لما كانتا موجودتين
 لم يحتج في بحثها لا هذا التأويل فيكون من الالهى هذا البيان **قوله** سواء كانت من مسائل
 من نسبة الجزء الى الكل او الجزئ الى الكلية **قوله** فهذا التغيير او الالهى ما يرد من جانب الشر
 على القائل عما ذكره الشر وبالعكس ما ذكره المحقق وهذا الاراد الوارد عليها الاراد على هذا التغيير
 في الحصر الكواكب جرم كروي مركز في الفلك منيرة الجحلة اى اهم من ان يكون الانارة بالعرض
 كانه القرا بالذات كانه البوابة وتخصيصها بالاراد دون المولى الثلاثة لانها ليست افلاكا ولا جزء
 منها ولا مركب منها جزءا وما المولى الثلاثة فانها وان لم تكن عناصر لكنها مركبة منها فيصدق
 العناصر على ما يادى الرأى واما التداوير الستة فهي من الافلاك **قوله** ليست بافلاك
 ولا اثنا انما الظان التهمات لما كانت جزءا من المثل المشتمل وكان المثل مشتملا عليها سيما على الحوى
 منتمى به العطارد ولم يبعد ان يقال انها اثنا انما الفلك على ان عدم كونه افلاكا مختار
 البعض ومحل بحث ايضا اذ الفلك قد فسر بعضهم بان كونه محركة بالذات على الاستدارة وبعضهم
 ان كونه لا يقبل الحرق والانارة وهو شامل لها بلا خفاء وبالجحلة لا فرق بين المقوم
 التداوير فاطلاق الفلك على احدها دون الاخرى تحكم فان قلت اذ كانت تعريفات الفلك اطلاقا
 لها فلا سبب حكم ذلك البعض بانها ليست افلاكا قلت نظرا الى عدم اطلاق الكرة عليها اذ الكرة
 بالحقيقة عنده ما يكون متشابه النفس وبعضهم نظرا الى عدم تعلق نفسها على صفة وهو شرط
 عنده اطلاق الفلك اذ ما يتعلق به النفس وهو مجموع المثل والتميم جزءا واما التداوير
 فهي تعلقها بنفس غير ما تعلق بالحاد والمركز والمثل **قوله** اما كونها افلاكا ان كونه اجساما
 فردا المفهوم الفلك من نسبة الافراد المفهوم الى او جزءا من اى من الفلك من نسبة الجزء
 الى الكل بالنظر الى التهمات او صلافة اثنا **قوله** اثنا الفلك من نسبة الحلال الجوارى الى المحل
 بالنظر

المحصول

بالنظر الى الكواكب وفيه شئ تدبر وقد يقال في الجواب ايضا بتخصيص الاجسام بالاجسام
 التى يبحث في الفنون عن احوالها والكواكب ليست مما يبحث عن احوالها فهو كائى **قوله**
 فيايعم الاجسام لا يقال لا يخ اما ان يكون موضوع الطبيعي مطلق الجسم الطبيعى او انواعه على الاول
 القاعدة تقتضى ان لا يبحث عن احوالها المختصة بالفلكيات والعنصرات كونها احوالا غيرية
 ونما القاء تقتضى ان لا يبحث عن احوالها التى تعم الاجسام كونها غيرية ايضا لانها نجيبه باختيار
 كل من الشقين تعرفه ان كنت اهلا **قوله** اللهم الا ان يراد بالاجسام قسما او يحل على التعليل
 وهذا اول شمول الكون **قوله** باعتبار كونه موضوعا للعلم الطبيعي وهكذا صرح صاحب
 المواقف الشريف العلامة وبعضه شرح المطالع وهو الحقيق بالقبول وما وقع عن بعض الناس
 فهو من غلبة الوهم وسلطه العقل **قوله** يقوم من هذا الكلام اذ هذا الوهم من تسلط الوهم ان الشر
 في صدق **قوله** بيان الاشتراك المعنوى لا يصدق التمييز على ان لا يلزم من اراد تمييز بين الشئين
 ان لا يكون بينهما مميزات اخرى ولم يلزم للتمييز اراد جميع التمييز كما لا يخفى على المتفكر **قوله** فقل
 من التعليل بقوله فان هذا الجسم من حيث هذه الصورة لا يخالفه فان هذا التعليل مع معلوله
 وان كان لبيان حقيقة الجسم كونها عبارة عن الاتصال فقط وما كونه ذاتية وجزءا وتقسيم
 قابل للابعاد وغير ذلك فانما يعرض بعد تمام حقيقة كالا يخفى على الناظر في الشفاء لكن هذا التعليل
 يؤيد ما قاله المحقق من عدم اتحاد القابل للابعاد بها فخص الشئ الامتياز بالجوهرية والعرضية
 على ما سبق وشاهده مطابقا لما يشهد به لا يخفى ان قول الشيخ في المدعى وهذا المعنى غير المقدار
 لا يوهن من الاشتراك المعنوى اذ ذلك المدعى من الشيخ في بيان حقيقة الجسم الطبيعي وكونه غير التعليل
 غير ان اطلاق القابل للابعاد عن الجسم ومن قال بالاشتراك المعنوى قائل بهذا التفسير البتة
 وهو ظ لا ستره فيه لان هذا القول من المحقق اراد به ان لا يحد من اختصاص الامتياز بالجوهرية
 والعرضية ظ لا ستره فيه وما صدر عن بعض العلماء هذا مشعر بان الاعتراض انما هو بعدم
 انحصار الامتياز لا ينفي الاشتراك المعنوى كما يوهن قول الشيخ الجسمية الحقيقية اه انتهى
 فهو صادر قبل فهم المقام كما عرفت حقيقة الحال **قوله** والحال ان الابعاد المقيدة آه
 يوضحه ما ذكرناه في الفرق بين الجسم الطبيعي والتعليم ان الشمعة الواحدة مثلا يمكن تشكيلها
 بأشكال مختلفة فينصهر الجسم التعليمي واما الطبيعي فهو في جميع الاشكال المذكورة احواله
قوله واختلفوا في حقيقة الجسم بمعنى انهم قسموا الجسم تارة الى مركب وهو ما يتركب

من اجسام مختلفة الحقائق كالابعاد الثلاثة وهو ما ذكره المحقق وتارة الاموال وهو ما
تولدت من الجسم سواء كانت متخالفة الحقائق أو لا ومزود وهو ما لم يولد من اجسام
ويحل النزاع بين المركب بالاتفاق بل هو اما البسيط كما هو الحق والمزود كما قيل **قوله** ما لا يتركب
من الاجسام مختلفة الحقائق أي بحسب الحقيقة لا بحسب الحسن ولا ينافي تركيبه من اجسام
متنفة الحقيقة ومن شيا مختلفة الحقائق كالهيولى والصورة والجوهر **قوله** اجزاء متناهية
اما اصحاب هذا المذهب التفسيرى ان الجسم البسيط على مذهب الحكيم لا اجزاء من الهيولى والصورة ولم
يكن متناهيته لكن الجمهور منهم على انها متناهية لكن اختلفوا في اقل ما يتركب الجسم منه
قال الجبائي يتركب من ثمانية اجزاء لا اقل منها يحصل الابعاد الثلاثة وحصوله فلا ذهب العلامة
تركبه من ستة اجزاء بان يوضع ثلثة وذهب البعض الا انه من اربعة اجزاء بان يوضع جزءان تحت
احدهما جزء ثالث وفوقه جزء آخر هكذا فيحصل الابعاد الثلاثة وعلى هذا المذهب الثلاثة يكون
المركب من جزئين وثلاثة اجزاء ووسطه بين الجوهر والود والجسم وهو المراد بالخط الجوهرى والسطح الجوهرى
كما يسمى باطلان المصنوع اما عندنا ان يتركب من جزئين فتلك الوسطة داخلية الجسم عندنا فلهذا السر
عرف الاشارة الجسم بان التحي القابل للقسمة ولو في جهة واحدة ولما كانت تلك الوسطة داخلية
عندنا في الجسم ولم يكن ايضا الجسم عند المذهب المشهورة لم يذهب احد من المشهورين الى ان الجسم يتركب
من الخط الجوهرى والسطح الجوهرى وان وقع رواية بعض القدماء انه ذهب الى ذلك بل ما هو مذهب النظام
تركب الجسم من فان النظام والتجار قد ذهبوا الى ان الجسم بل الجوهر عبارة عن اعراف مجتمعة ومركبة من
ليس مركبا من الجواهر واصحابنا يوجبون على مذهبها الاول ان الجسم لو تركب من الجواهر يلزم تجانس الاجسام
لان الجواهر الود متجانسة لا تتركبها صفات نفس الجوهر من النجزة والقيام بالنفس وقوله الاعراض في المركب
من المتجانس متجانس وهو بطل فثبت تركيبه من الاعراض الثلاثة ان اذ وجد الجسم وجد الاعراض واذ انتفى
الجسم انتفى الاعراض وبالعكس انت خبير به الدليل الثاني اوجه من بيت العنكبوت اذ التلزم لا يلزم
الاتحاد وزعموا الدليل الاول بان الجواهر ليست متجانسة عندنا وما ذكرنا من الصفا المشتركة في الاعراض
مشتركة بين متخالفة الحقائق واوردوا على المعارض بان الاعراض سبالة غير باقية فكيف يكون جزء
من الجواهر الباقية وبان الاعراض لا يقوم بذاته وان كان كذلك بالغاما بل هو القام بذاته عبارة عنه
ومركبا منه ومن هذا التور عرفت ان مذهب النظام ما ذكره المحقق فيقول من قال ان مذهب
النظام ليس ما ذهب اليه المحقق بل مذهب فائده اول ما لا يلتفت اليه واعلم ان سبب المحققين قد ذكره

وان قرر المذهب على الوجه المذكور في طائفة شرح الهداية الا انه بين الحال على طبق ما بينه المحقق
في بعض مؤلفاته والمحقق انتمحل عنه **قوله** موقفا على ابطال الجزء الذي لا يتجزى اه اي على ابطال
تركب الجسم من الجسم الجزى الذي لا يتجزى وما في حكمه ما ينقسم في جهتين او في جهة واحدة اذ ما ذكره
في ابطال هذه الفصل لا يتجزى وابطال ايضا كما ستعرف ثم لا يخفى عليك ان اثبات افعال الجسم وتركبه
من الهيولى والصورة ههنا تحصيل لموضوع الطبيعي وانما يحتاج اليه لتحقيق الهيئة موضوعه والحصول
الصورة فتوقف ذلك الاثبات على ابطال الجزء يستدعي توقف اثبات موضوعه وتصوره على ابطال
الجزء والحال ان ابطال الجزء من مسائل الطبيعي كما ستعرف فتحصل موضوع العلم وتصوره على بعض
مسائل العلم لا يخفى عن كبريل بل يلزم الدور فطريق التدرج **قوله** وعلى ما هو جزى بها أي نسبة الشيء
هذا هو مختار المحقق والافان المشهور ان جزء المتولة عند حال الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه الى
بعض فقط **قوله** ان يكون الوضع بالذات بالبلغ الثاني من تمنع الذات على ما سبق وهو ما يكون
الذات سببا بالامدخل فيه لغيره **قوله** يصدق التسوية على الجسم الامور في موضع لا يتقبل القسمة
الوحية والعقيدة بالذات اي بلا وسطه اراصل بل يتقبل الاول بوسطه التعليمي والثاني بوسطه الهيولى
لا عرفت واذ لم يتقبل الجسم القسمة كذلك فعدم قبول جزء اعني الصورة الحسية والنوعية لها
كذلك بالطريق الاول سيمثل الوحية فلذلك اقتصر على الجسم والا فلا غبار على هذه الارادة الثالثة
على ان صورة الجسم جسم في بادي الرأي فهي داخلية فيه كما رأيت **قوله** يصدق على كل من الصورة
الحسية والنوعية فلم يعط التعريف وما يقال انه لا صورة جسمية او نوعية جوهرية عند
المتكلمين فلم يتحقق مادة النقص من ان هذا تعريف بالاسم فهو كلام عند من الاغيار طالب لاهل
الاعتبار **قوله** وكذا لو كان اه انما يصدق التعريف على الصورتين لو كان المراد به هذا هو
الحق فثبت **قوله** يصدق على الجسم ايضا كما يصدق على الصورتين وفيه مراد من الصورة
لحوتان في الشق الاول **قوله** لو اراد بالقبول معنى الطريان على تقدير ان يكون المراد بالذات المفعول الثاني
من معنييه كما حمل السائل **قوله** ولا يلزم شئ مما ذكرنا اذا الجسم لا يتقبل القسمة بمعنى الطريان بالذات
وبلا وسطه اراصل والقسمة بمعنى الانقسام بالذات وبلا عرض ومجاز وان كان الغير مدخل في
الصورتين داخلتان بعد بل الهيولى ايضا داخلية فيه في محل القابل على معنى الطريان كما سمعت
انها لا تقبل الطريان **قوله** والصدق المذكور غير مسلم والمستند ما مرع بسيد المحققين
من ان الصورتين تقبلان القسمة بعد الجسم في الجملة وان شئنا بخلافه في بعض مؤلفاته هكذا حمل المقام

ليس فيه كاعرفت انما اشارة الى انهم لم يبق في ابطال ابطال وجوده مطلقا وابطال تركبه
ولما اضار المصاحف اشارة الى الفرق **قوله** لا يعني ما في هذا التفسير لا يشعور فساد تدخل الاجزاء
بتمامها فقط **قوله** ولو استدرك بطلان التدافع كافتد المص والشرايين حيث
جعل قوله وايضا فلا يكون اه يخرج كلمة ايضا فسادا ثانيا ولستد لا مستقلا لبطلان التدافع
و 2 ينتقض الدليل بالنقطة فالاول ان يقال بدل قوله فلا يكون وسط وطرف وذلك ينافي تركيب
الجسم منها حتى لا ينتقض الدليل بالنقطة وانا قلنا اوله ان الشئ لما جعل ذلك القول تنبيهها على بطلان
التدافع لا مستد لا حقيقة كان النقص بالنقطة واردا على التنبيه وهو لا يجدي كثيرا ويمكن
ان يكون مراده رد لما يقال تقريبا مع التنبيه من ان يستحال تدافع الجواهر مطلقا مع فضلا عن
بيده كيف وجوب تدافع البعد المجرد في الاجسام وايضا قد تحقق ان ما لا مقدار اصله سواء
كان جوهر او عرضا لا يتناسل التدافع وظ كلام المص نادى عدم ادعاء بيده يستحال التدافع
والواجب ابقاء كلامه على ظاهره انتهى انت خبير بان لو كان الا كذلك ولستد لم يطل بطلان
التدافع بلزوم خلاف المفروض لا ينتقض الدليل بالنقطة وكان الا و ان يقال وذلك في تدافع
تركيب الجسم منها ولهذا الامر لم يذهب **قوله** الشئ الى ذلك المملك وادعى بيده بطلان التدافع
وجعل قوله فلا يكون اه تنبيهها وتزجيا على فتأمل والله الموفق لا يحصل الجبر والمقدار
لانص عليه بهمينارة التحصيل في بيان بطلان تركيب الجسم من الاجزاء بان كل ما يتجزى لا يتناسل الا
مع التدافع والتدافع مستلزم لعدم حصول الجسم فهو منافخ لتركيب الجسم منها ولا يلتفت الى ما
سقط **قوله** اتحاد النهايتين بحسبها اي بحسب اشارة الحية فقوله فيكون الكثرة
الاحدها عين اشارة الى الاخرى وقد يقال ولو سلم مستلزم المحل اتحاد المحل بحسب
الاشارة اتحاد النهايتين بحسبها فلا يلزم لزوم ثلاثة الطرفين مع كايقال الاشارة الى
احدى منها تقتضي الحظ عين الاشارة الى الاخرى من غير لزوم ثلاثة النقطتين و
الشيئين اللذين عند النقطتين كما يشير اليه الشئ ايضا هذا ولم يلتفت اليه المحقق لكونه
في غاية الاستبعاد وكونه مستلزما خارجا عن الاعتماد كما ستعلم عليه **قوله** فان
المحدب والمعتز لا ان في محل واحد قد يقال لا يخفى على الناظر ان التركيب ان محل المحدب والمعتز
غير متحديين في الاشارة لان الاشارة الى محل المحدب من الجسم هي الاشارة الى الجزء الاكبر
الى المحدب من الجسم ولو كان الجزء فرخيا وكذا في المعتز والمحلان غير متحديين في الاشارة

انتهى

انتهى ولا يخفى على العالم ان هذا ليس على ما ينبغي في غير الاشارة العقلية **قوله** فيلزم كون
كون الجسم متقسما الى الاجسام غير متناهية لان كل قسم جسم وكل جسم نهاية فيلزم
الانقسام **قوله** وودتها يستلزم مذكورة اى وحدة المحل بالاشارة العقلية يستلزم
وحدة النهاية فيلزم التلاية اذ محمول الوحدة بالاشارة العقلية هو ان لا يمكن للمحل
فرض شئ دون شئ وفي الغلظ ليس فيها الوحدة بهذا الاعتبار وهو لا يسترة فيه
لكن انت خبير بان قوله اذ يمكن 2 ان يتوهم فيه شئ دون شئ في الرد يد الثاني
قرينة واضحة كما ان المراد بالاشارة ههنا الاشارة العقلية فهذا البحث من المحقق مع وجوب
تلك القرينة بعيد عن كونه مما يشار اليه سيما تلك العبارة للشريف العلامة والشئ
اخذ منه **قوله** فيشمل جميع ماصورنا اه ان يشمل جميع ماصورنا ه من الصور
التي ما عد الصور الاربعة التي في قوله اما ان لا يلاية واحد منها اه اذ الملاقاته بمجموعها
اعم من ان يكون بالتمام في الكل والبعض في الكل والبعض فيخرج ثلثة احتمالات وما
وقع في الملتقى فيه احتمالات فيا ضرب الى الثلثة يخرج ستة احتمالات ولا يلتفت
الى ملقط ههنا **قوله** وقد يتوهم ايضا باقوله يجوز ان لا يكون وقوع الجزع على الملتقى
اصلا ويكون تركيب الجسم من اربعة اجزاء مثلا موضوع اثنان منها في تحت واثنان
منها في فوق والجواب الاخر عنه بان المراد لو كان كذلك فقط فلا شك في المحل وضع
جسم اخر على الجسم المفروض و 2 يقع الاجزاء الفوقانية على الاجزاء التحتانية واذا
فرض تحرك الفوقانية فيا لفرورة يقع جزء منه على الملتقى كما لا يخفى فاعرفه **قوله**
لان فرض تعدده ممكن اه فعلى هذا يمكن تحريك البراهين على نفيه في نفسه بان يقال
حتى جاز وحق وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مفروضة مثلا
فيه بحيث يكون واحد منها وسطا بين الطرفين او واقعا على ملتقاهما والثاني بط
كما فصل فلذا المقدم ما بيان الملازمة فهو ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد اخراده مع
الترتيب المذكور ايضا ممكن وغير منافي والامور الغير المتناهية اذ الممكن كل واحد منها
يملك اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود اجزاء متعددة فرضا مترتبة على الوحدة المذكور
وبهذا التقرير يندفع ما يمكن ان يورد عليه مثل ما يورد على قولهم وقيل قول الشيخ لو لمكن
اعادة المعدوم لا يمكن عوده مع مثله مع ان المحال انما يلزم من مجموع المركب من الموجود

والمفروض فيكون المجموع محالاً ولا يلزم منه محالية الجزء الموجود بعينه **قوله** بل لا يحتاج
 الى فرض التعدد في الخارج اه اذ جريان الدليل يتصور بثلاثة اوجه بان يكون الاجزاء موجودة
 في الخارج بالفعل وان يكون موجوداً مقابلاً لاختلاف الغرض في الخارج وبان لا يثبت الوجود في
 الخارج بل تجري بحسب تصور هاهنا ووجودها الذهنى كما لا يخفى وان ضفى على من ضفى عليه **قوله**
 فانه صرح بان تداعى التخييزه ولعل من وجد ان هذا التصريح من المصن ايضاً ادعى
 الشر بديهته بطلان التداعى في كل كلام المصنف الدليل وجعل لزوم خلاف الفرضية
 عليه فالتصريح كانه قائلان بالتحالة التداعى من غير تعلق بلزوم خلاف الفرض لكن
 لما كان التحالة عند المصن منصوصاً في متخيز بديته من حيث **التميز** جريان هذا
 الدليل عنده بادعاء بديهته بطلان التداعى ولا يبادع بطلانه بلزوم خلاف الفرض اذ
 ذلك غير ملتفت اليه ومنقوض بالنقطة فاطلاق الشر جريان الدليل بل متبادر جريانه
 عند المصن ليس على ما ينبغي وبهذا التقرير يندفع ما يقال لم يدع الشراقة الدليلين
 من قبل المصن وانما ادعى قاضها مطلقاً عما ان مدعى بديهته بطلان التداعى المذكور ليس
 الا الشر وان جريان الدليل واره لم يكن بادعاء البديهته لكن يلزم خلاف الفرض
 فاعرفه والله الموفق **قوله** الظاهر ان القاطن يوناني قال في القاموس الهبوط القطر وثبت
 الاوائل طينة العالم به اذ هو في اصطلاحهم موصوف بما يقصف به اصل التوحيد لله تعالى
 انه موجود بلا كية وكيفية ولم يقرره به شيء من سمات المحدث ثم حلت به الصفة
 واعتبرت به الاعراض فحدث منه العالم انتهى **قوله** والمراد ههنا الاطلاق قيل لا يمكن
 ان يكون للتعقيد او للتعليل امتناع تعقيد الشيء او تعليل بنفسه وقيل وقال **قوله** فيقول
 اذا الكلام على تقدير ان الجسم المقيد بالجسمية فقط مركب من جزئين وعلى تقدير التعليل
 ان الجسم بسبب الانصاف بالجسمية فقط مركب من جزئين وليس فيه تعقيد الشيء
 وتعليل بنفسه انتهى ولا يخفى ان هذا مما لا يلتفت اليه العوام فضلاً عن خواصهم **قوله**
 والظاهر انما ناطقه اذا الجسم لم يقبل الصواب لا مكان محل ارادته انما ناطقه
 النوع باعتبار الارادة ويكفي في بيان نكته قيد الجسمية التعرض للضرورة النوعية
قوله مثل السيرة هذا امثال بكى لغز الجسم الذي يكون الصورة العرضية جزء منه يقال
 يلزم تقدم الجوهر بالعرض وهو غير جائز اذ يقال عدم جواز في الحقيقة الجوهرية النوعية

دون الاشخاص والاصناف وايضاً قال الفاضل الشريف المحال تقوم الجوهر بالعرض المحال
 المتأخر عنه وتقوم به بما ان يكون محولاً عليه موافقة واما تفوقه بما ان يكون عرضاً حالاً في
 اخر له جوهره كانه السيرة فلا استحالة فيه كما خرج به المولى الاعظم قطب الدين الشيرازي
قوله كالمزاج اه ان الكثرة المعجون بالمزاج البفسر بالكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل
 العناصر بحيث يكسب كل منها صورة كيفية الاخر وصارت منشأ لانثار المعجون يكون المزاج
 صورة عرضية جزء من المعجون وان اثبت له صورة نوعية مخالفة لصورة مفردة لا يثبت
 جماعة منهم فليكن المزاج عبارة عن تلك الصورة النوعية الجوهرية جزء من الجسم ثم لا يخفى ان
 عطف قوله كالمزاج لا يخلو عن كونه **قوله** اني يجب الخارج منه مركب من الجزئين كما كان قول
 المصن في جزئين **قوله** في التكوين الخارجي والذهني من الجزئين ولم يذكر في التركيب
 الذهني حلول مع عدم كونه مراداً ههنا فسر المحقق بقوله اي يجب الخارج اصراً زاعماً
 ولما كان يلزم ازدياد اجزاء الجسم في الخارج مع الجزئين مع فقدان الحلول بما رأى من جواز
 وجود الكل الطبيعي في الخارج قال لكل منها وجود غير وجود الاخر ففعل ذلك **قوله**
قوله فلا يرد النقض قد عرفت ورود النقض ودفعه **قوله** ولو كان الكل الطبيعي موضوعاً
 في الخارج قالوا الناحية تؤخذ بشرط شيء اي تؤخذ مع العوارض وتسمى الماهية المخلوطة
 وهي موجودة في الخارج وتؤخذ ايضاً لا بشرط شيء اي من حيث هي وهي الكل الطبيعي
 فهو ايضاً موجود في الخارج مع قطع النظر عن وصف الكية لانها جزء من مخصصاتها
 الموجودة في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود في الخارج وتؤخذ بشرط لا شيء
 اي بشرط ان لا يكون مع شيء من التعيينات والشخصات الخارجية في الوجود اذ الخارج
 بل وجودها انما يكون في الذهن فقط والتفصيل في رسالتنا في هذا البحث **قوله** ايضاً
 التعريف عليه لان الحلول بهذا المعنى كما يكون صفة للمحل ايضاً يكون صفة اختصاص وتعلق
 بالمحل فيصدق عليه اختصاص شيء بشيء اه فيكون الحلول صفة للمحل وقائماً به فيكون
 محل **قوله** ايضاً في الحلول وقد يقال انهم صدق التعريف عليه اذ المراد باختصاص
 شيء بشيء اذ لا يكون تشخص الشيء الاول نظر الى ذاته بدون الشيء الثاني والمتوقف
 في التشخص انما هو الحال والمحل متوقف في البقاء وانت ضيق بان ارادة هذا المعنى في
 التعريف بلا قرينة تدل عليه مما لا يخفى سيما جازها وان المراد لا يدفع الايراد **قوله** في حلول

تقديم

اى من اضافة المصداق الى الفاعل كاهو المتبادر عما ما قيل لا يبعد ان يشتم فيه رابحة الدور
 اذ مونة المضاف اليه سابق والحال ما يتصف بالحلول فاعرف **قوله** اذا لا يمكن تحقق هذا بدون
 ذلك على طريق كون هذا محتاجا الى ذلك ونفى امكان تحقق هذا بدون ذلك ليس باثبات الدوام
 بينها فقط حتى يقال ان الدوام بين الضوء واللون مثلا كونها معلولا على واحدة فلا يتصور
 هذا الجواب بل باثبات الدوام مع تحقق الاحتياج بينهما فلا اختصاص بهذا المعنى لم يوجد بين
 اللون والضوء عما ان امكان الانفكاك بين معلولا على واحدة بالنظر الى ذاته مما اثبتته كثير
 من اهل الوثاقة كعمود الشرواز والسيد الشريف الجرجاني ولما كانت ارادة هذا المعنى
 في اجزاء التعريف من غير قرينة بعيدا كما عرفت ومع هذا يصدق على اختصاص
 الرسيول واختصاص الكل بالجزء كما استطاع عليه صدر بقوله اللهم ^{جواب} وثنا هذا اختار
 الاحتمال الثالث والسابع والتاسع عند وجود هاتين الاصلين ^{الثلث} **قوله** وتتم المحذور
 المذكور بان اختصاص شئ بشئ غير صادق مع مادة النقض كما عرفت اننا وقد وقع
 ذلك المحذور مولا ناخر الدين بان المراد بالاختصاص هو الاختصاص بلا واسطة وفي
 مادة النقض تحقق الوسطة وهي **قوله** او تقديرها ولا امتناع في الثاني لان المجرى
 لو فرضت محسوسات كانت الاشارة اليه عين الاشارة الى اعراضها بالعكس ^{في} **قوله** فينتج
 لا يقال ان يقول لانهم المجرى لو كانت مشار اليها بالحق كانت الاشارة اليها
 عين الاشارة الى اعراضها كذا نقل عنه ^{في} ويمكن الجواب اى عما ذكره الشرح ولو جعل الترخ
 فيما بعد مخصوصا ^{في} متحدة حال التداخل ولو كان الامر كذلك يلزم من هذا ان يكون اوجه
 غطارد متحدة وليس كذلك ^{في} مع ان عدم الصدق مع هذا مع كون النقض بالنقطة
 باقيا مما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ يكون ^{في} من الحلول الجوارى سراينا وقد ثبت الرواية من بعض
 تلامذة الشيخ ان قوله مع عدمه ^{في} الاخر القول فقد وقع في سورة فامر الخ في اثناء
 القراءة بالحك وقد وجدنا في بعض النسخ مضمونا **قوله** وتحقق ذلك في الاطراف المتداخلة
 ثم قد يقال بان الاطراف المتداخلة متميزة عن العقل فالتحكيمة واجيب بان المراد بالعقل
 عند العقل ان يكون العقل حكما بان احد الاطراف المتداخلة مختص والاخر مختص به والعقل
 لا يقدر على ذلك لتساوي الاطراف في هذا الحكم ثم لا يخفى ان هذا الجواب من المخرج غير مباشر
 فيقولون بل لا يخفى ان لم يفرق بينهما ويقول الاول ان يقول ويجيب عنه الشرح فليتهم

قوله

في الاصطلاح موصوفا لهذا المعنى ولم لا يجوز ان يكون هذا المعنى معنى الحاصل بالمصدر ^{في}
 الاشارة فاعرف **قوله** لا يلزم ذلك بل يجوز هذا الكلام على توضيح السند وايضا كلمة قد داخله ^{في}
 والمقيد وايضا سيوجهه بان الظاهر وضعه بما ذكر بناء على ان الظاهر **قوله** على هيئة
 المخروطة المخروطة جسم يحيط به سطحان وينتهي احد سطحيه الى النقطة هي رأس كسر القاعة
قوله كدوائر الفلك اضافة الدوائر الى الفلك لامية عند المتأخرين وفيه تنبيه الى ان فلك
 واحد دائرة متعددة وبيانته عند القدماء لكن الظاهر كدوائر الافلاك **قوله** على الخط
 المشار اليه بل ينطبق مع نقطة منه فقط لا لا يخفى وقد اجاب بعض الجوزين ان يكون طرف
 السطح الامتدادى ايضا دائرة بل جعله محيطا بدائرة القبول وجعله بعض المحصلين بعد اخراجه
 عن حيز ولستاسم الثاني عنه ايضا بل كناسم الثاني بالنسبة اليه **قوله** وانت تعلم انه لا يلزم ذلك
 قال المولى الحلي في بعض مؤلفاته الاشارة بالذات يستعمل في المعنيين في الاشارة المقصودة بالذات
 وفي الاشارة الاولى الى الاشارة في اول الامر ولو حملت الاشارة بالمقصد ههنا على المعنى الثاني
 في الاشارة بالذات كما حمل بعض المتأخرين وتبعه بعض الواهين لاندفع ايراد المحذور
 خبير بان بين الاشارة بالمقصد المقابل بالشيء وبين الاشارة بالذات الغير المقابل بالشيء
 بعيد عن عدم الفرق بينهما من سوء الادهان واسه المستعان ولعله لهذا امر بالتأمل **قوله**
 والحق ان الاشارة تعيين ويميز من جانب العقل يعني ان الاشارة تعيين المشار وتمييزه
 من بين المعلومات من جانب العقل ولتحضاره عنده فاصدا اياه فالعقل ان يتخيل عند
 ذلك التعيين امتدادا يصل الى ذلك المعين المستحض سوار انطبق عليه او لم ينطبق يكون
 تلك الاشارة صفة قصدية وان لم يتخيل ذلك الامتداد يكون الاشارة عقلية قصدية
 فتلحق الاشارة بتميز العقل وتعيينه في نوع التنازع بين هذا القول وبين قوله السابق
 وهو تخيل الامتداد لنفسه ليس **قوله** ولا يبعد ان يقال ان اعتبارا من جانب الشر
 بان ساق كلامه على ما هو الغلب من بين اهل الاشارة لكن كون ذلك اغلب ينازع كون الاشارة
 بالامتداد الخطي اغلب وان هذا عذر لا ينبغي ان يلتفت اليه **قوله** السطح بتسمية الجسم
 فالاشارة الى الجسم تتبع الاشارة الى السطح والخط والنقطة معا وستطلع في القول الثاني
 ما عليه فانظر **قوله** دون الاعراض التي لا جرم لها ولا مكان كما قال السيد السند قدس سره
 في ابطال الجزء الذي لا يتجزى ان كل متين بالذات عينية غير ميساره وكذا سائر جهاته المتعاقبة

بمخلاف النقطة والخط والسطح العرضيين فانها ليست متجزئة بذاتها حتى يتصور لها اجزاء والاول
 للمخترع ترك قوله الثاني للكان من وجهين فاعرف **قوله** منهم من قوله انه صدر الجواب عن الثاني
قوله ان ما يفهم من هذا التعريف بيان اتحاد اشارتين من قوله فان الاشارة الى الخطاه **قوله**
 التي وقعت الاشارة الى النقطة آه واما في صورة العكس فتجد في الكلام في البوابة وفي
 هذا التوضيف تعرض لبعض المخش حيث لم يميز الصورتين في الاعتراض كما لا يخفى مع ذلك
قوله النقطة التي هي نهاية الخط لان قول الشرح تلك النقطة من المشاير لا يأتى عنها
 ان الظان كلمة من تبعية هي تقييد الجزئية وايضا ان حين القصد بالاشارة بعد كل
 البعدان ينطبق طرف الامتداد الخطي على نهاية الخط والخارج منه كما لا يخفى **قوله** بالاشارة
 بالذات الى احد هاتين الاشارة الى الاخر بالاتباع في الصورة المذكورة لم تقع الاشارة الى الخط
 بالذات حتى يتحد مع الاشارة الى النقطة المحققة وقد تصدى بعضهم لاصلاح كلام الشرح
 بان ان اردت تلك النقطة المحققة قبل الاشارة فيها فتجد وان اردت بها النقطة
 المفروضة فذلك يتحد الاشارة لكن كلاهما بالبيعة وتقتل عن الشك طائفة هؤلاء
 كانت مفروضة كما هو المتبادر من وجوده انتهى انت خبير بان الترديد الاول بعيد
 في نفسه وان كان من جانب الموجه كما عرفت والترديد الثاني مع كونه مبنيا على ارادة
 الاحتمال الثاني من الاتصالات السابغة مع ما يرد عليه بعد اذا اتحاد الاشارة
 الى النقطة بالاتباع مع الاشارة الى الخط بالاتباع فاسد اذا اشارة من الشئ وانما تجزئ الاشياء
 اخر اذا كان الشئ الاول اخطارا بالبال بالاشارة والا فلا على منوال ما يقال ان تصور
 الايام انما يلزم من تصور الملزوم اذا كان الملزوم مخطارا بالبال فلم تقع الاشارة الى النقطة
 فضلا عن الاتحاد وقد صحت في حق فليس يصلح المقارنا فدهذه الدهن او غيرها
 في الجملة يحتمل ان يكون المراد في الجملة كسحق ذكره وان يكون معناه في وقت من الاوقات
 لا انقل عنه **قوله** والتحقيق ان الاشارة الحسية اه هذا اعادة التقصص على طريق
 الترجيح بان الاطراف لم تقبل الاشارة الحسية القصدية ككوننا امورا مخيلة فضلا عن ان
 يتحد في الاشارة مع محلها فلم يكن التعريف جامعا والتعريف بان الحلول هو اختصار
 الناعت بالمتصفت فيكون الما وما يقال ان هذا جواب عن اصل الاشكال بان الحلول
 انما يكون للامور العينية لا للتخييلية فلم تكن الاطراف من افراد العرف حتى يشمل عليها

التعريف

يكون نحو

التعريف هو التزام ما يفهم من ظ المقال وانه اعلم بحقيقة الحال **قوله** انما كان الاشارة الى الحلبي منه
 في الاشارة لتحقيق ما ان يكتفى فيها يكون محلها قابلية للاشارة بالذات **قوله** التي هي الحل بالنبذة
 الى الحل من اجزائه فان الحل لا يمكن ان يتحقق بذاته بدون الجزلان احصيا الحل الاجزاء من اجلي
 البديهيات لكن بقي ان احصيا الحل الاجزاء في الوجود او في الشخص او في كليها والظاهر الاول
 وتشخص الشئ خارج عنه ثم تنقص بالكل غير مختص بهذا التكلف بل يرد بدونه كما عرفت ثم هذا
 التكلف غير الجواب الذي سبق من المخش بقوله اللهم ومن زعم الاتحاد فهو خارج عن طريق الداد
 انتفاض التعريف باختصاص الوجود هذا رد لبعض المخش حيث قال هذا الجواب مع ما فيه التكلف
 ينتقض بالهيمول اذ لا اختصاص بالصورة بحيث لا يمكن تحقها بعينها بدون الصورة وانت
 خير بان ان اردت بالصورة الصورة الحسية فالخارج مع ذلك البعض الوجود بعينها لم ينفك عن
 الصورة وان اردت بها الصورة النوعية فالخارج مع المخش اذ الوجود تنفك عنها اذ الحيز مثلا
 يمكن ان يكون ماء و نار و اربا و هواء مع بقاء الوجود بعينها فلا تغفل والجواب بان
 اذ الجسم لا يحتاج في الوجود والتشخص الى مكان معين وكذا العكس مع انها غير متحد في الاشارة
 كما ستعرف **قوله** والنار بالجمرة اذ النار تنفك عن الجمرة كما في المصباح وايضا الاتحاد في الاشارة
قوله والما بالورد اذ الماء يؤخذ في القادرودة **قوله** لكن يرد انه لو كان هذا معنى الحلول
 لا حاجة له وكذا اورد عليه انه يلزم مع هذا المستدراك في اتحاد الاشارة وكلاهما
 ليس بواردا اما الاول فلا يبعد ما تقرر ان معنى الحلول ان قول المصباح احد هاتين الاخر
 ويسمى الحل الهيمول والحال الصورة نظري قابل للتعين مع وجود الحلول بهذا المعنى بينهما وكذا
 بين العوض والموضوع مما انه لا فائدة في جعل الشئيين الذين اخذها لازم للاخر مدعى بان
 المتكلمين اختاروا ان العلم عبارة عن صفة حقيقية ذات تعلق او عبارة عن تعلق ونبينا
 وحققوا بان ليس عبارة عن الصورة الحاصلة وانه ليس عين العلوم في الذهن **قوله**
 علم في الخارج معلوم مع انهم لم يتيسر لهم الذهاب اليها بعد اثبات انكارهم الوجود الذهني
 فجعلوا ذينك الاشكارين مدعى اللهم الا ان يقال ان وجود الحلول بهذا المعنى بين الهيمول والصورة
 وبين العوض والموضوع اذا كان نظريا يرد عليه فاما افراد الحلول بغير نظرا هو تعريف بالاشياء
 واحكام الانصاف ان يكون الامر الظاهر التعريف المقتضى التوضيح بخفا مستقلا ذي اهتمام بهذه الثابتة
 وان هذا الامر سوء التعريف واما الثاني فلا الحلول لا ينفك عن الجزء الاخير من العلم فهذا القيد لا خارج

بغير نظري نحو

فقد ذكره المراد باختصاص شيء بشيء وجود شيئين متميزين عند العقل كذا نقل عنه وقد يقال
 في الجواب المراد اختصاص احد الشئيين بخصوصه من جانب واحد وهذا في الاطراف المتداخلة غير
 متحقق اذ العريضة وكذا الصورة الجسمية لا تحتاج بنوعها الى هيولى معين بل احتياجا لها بشخصها
 اذ الهيولى وان كانت واحدة في العناصر الا انها متخالفة في الافلاك التسعة كما قالوا في الصورة الجسمية
 كما يمكن ان توجد في هيولى العناصر يمكن ان توجد في هيولى الافلاك فمن زعم ان الصورة الجسمية لا تحتاج
 بشخصها الى هيولى معين تحتاج بنوعها الى هيولى معين ايضا اذ الهيولى امر واحد فليس
 بقاء في هذا القول والقول بان الكلام في هيولى العناصر والصورة الجسمية لهما ما يلتفت اليه
 وايضا هذا القيد مستغنى عنه يقال ان اذ اطلعت الافلاك على الاطراف المتداخلة بنيت على كونها
 كون الافلاك متحركة مانع عن ان يكون من الاطراف المتداخلة وليست كذلك لان حركة الجسمين لا تكون مانعة
 من تداخل طرفيها ولا يبعد ان يقال ان كون الافلاك متحركة بعضها من الشرق والغرب وبعضها من الغرب
 الى الشرق وبعضها من الغرب وبعضها بطيئة وكون كلها متحركة من الشرق الى الغرب بحركة المحددة
 للجسمات مانع عن الحكم بتداخل طرفيها عند العقل بل عند الحس ولا خجل يكون هو باعنا التخصيص بالذات
 كما لا يخفى لا يفهم منه فائدة قوله نظر الذات يجوز ان يكون تفسيره على سبيل التاكيد كذا نقل عنه
 معنى الاختصاص كونه اي كون الشئ الاول بحيث يمنع ان يوجد ذلك الشئ الاول بدون الحصول
 انما الثاني الثاني ان الشئ الاول لا يوجد الا بالحصول في الشئ الثاني ويقتضيه وجوده متوقفا فيخرج الاطراف
 المتداخلة والسطوح والجسم والمكان والنار والحجارة والماء بالوجود اذا امتنع في الوجود
 متوقفا بدون الاخر بعينه فيخرج ويخرج الهيولى بالنسبة الى الصورة اذ الحصول فيه ليس صفة للهيولى
 المحل للصورة الحال بل يخرج الكل بالنسبة الى الجزء ايضا اذ لا يقال يمنع وجود الكل بدون الحصول
 في الجزء اذ لا حصول الكل في الجزء حتى يقال ذلك ويصدق على الصورة بالنسبة الى الهيولى اذ يقال يمنع
 وجود الصورة بدون الحصول في الهيولى وان كان احتياجا الى الهيولى في التخصيص كما ورد عليه
 بالاثار اليه ان لو كان معنى الحلولة وقد عرفت حقيقة الحال سواء كانا جوهرين بالصورة
 الجسمية والنوعية مع الهيولى او شيئين كالخط مع السطح او كالمختصين كالسطح مع الجسم
 وليس في ذلك التكلف ولم يأت في ذلك منه تكلفا من انه لا بد من ملاحظة فائدة قوله نظر الذات لا يخرج
 بعض الاغيار فندبر في معنى هذا التعريف لا يلزم ان يكون المحل ما لا عرفت انما الحصول في
 الشئ مطلق وصف الحال وفيه تنبيه على ان هذا تعريف اخر للحلول كما هو الحق لا تحقيق للتعريف

الاول

الاول وتفسيره بقوله بان يكون الاختصاص بمعنى الحصول وان يكون الاشارة اعم تحقيقا
 او تقدير اعم ما محل عليه البعض من المحققين ولقد منع حيث حمل هذا التعريف على تعريف اخر
 للحلول وانتقل من كلام هذا البعض معنى اخر للتعريف الاول فما هو ان يكون تفصيلا لا
 ولا يخفى انه يرجع في الحال الى الاتحاد يرد ان المكان لا يمكن ان يكون هذا ايرادا
 على الشئ بان ماطنه داخل في موضع يظهر دخول بعض الظن ويحتمل ان يكون الاول ايرادا على الشئ
 بان هذا المكان غير داخل في التعريف وان ادعى ظهوره في عدم دخول غيره هذا المكان
 في التعريف بالطريق الاول وان يكون ثوبا ايضا ايرادا على الموجب بما معنى وايضا ان لا يرد على الشئ
 هذا يرد على الموجب بل ذلك ويكون عرضه مجرد اظهار الابرار الواقعة في هذا المقام والكل
 لا يخرج عن الدغدغة واما ما قيل من انه يحتمل ان يكون ايرادا على الموجب بعدم جامعية التعريف
 اذ اكثر اعراض الاصنام غير قابل للاشارة تحقيقا كما زعمت فبناء على كلامه هو خارج عن التعريف
 ومكانه واثنين غير قابل للاشارة تحقيقا او تقديره فهو خارج عن التعريف ايضا مع انه مراد
 المعرف بناء على انه لا يوجد التداخل بين المكان عند عدم وبين المتكسر يوجد الحلول ايضا
 وليس بشئ والسيد السند قد سره صرح بان المكان ليس امرا حاله المتكسر والانتقال
 بانتقال ولم يذكره المصنف الا بطلان لانه لم يقل به احد انتهى انما يمكن ان يكون الظاهر جواب
 عن الثاني المذكور بحركته في الاولى ايضا وانت خبير بان محل الصورة وهي الهيولى ليست قابلة للاشارة
 بالذات تحقيقا الا ان يمكن بقابلية الحال ايضا ان يدرج في التقدير فما هو عند الجمهور
 من الحكماء ان جريان النقص فيه اقل من عند هار عمارة حصوله مقيد بكونه في
 لا يخفى ان مال هذا القول بعينه مال قوله السابق ويمكن ان يقال معنى الاختصاص ان يكون مال التعريفين
 واحدا على توحيده وقد شرعنا تفصيلا والمراد من تميزه وتعيينه تميزها ينطبق عليه بوجه هذا
 انه يمكن تميز الاطراف المتداخلة اذ السطح المتكسر مع السطح المكان من الاطراف المتداخلة وهو ينفذ
 ما سبق منه وتحقق ذلك في الاطراف المتداخلة مما وانت خبير بان المنع فيما سبق كما عرفت على التمييز يكون احدهما
 مختصا والاخر مختصا به والمراد ههنا مجرد التميز والتمييز ههنا بولطه الجسم بخلاف ما سبق هذا فلا يلتفت
 الى اضراف الاوهام بالا اطراف المتداخلة لم يوجد في اكثر النسخ قيد المتداخلة وهو الصواب
 سند ذلك السؤال باغناء القيد الثاني الاول في الترتيب ما يعاب ان المراد بالاختصاص ان يكون
 بين مختصا وسائر ما عموم من وجه وقوله في مطلق التعريفات غير مبرر فما هو ايضا يرد عليه

قد مر ان جريان النقص في الظاهر
 اي زعمه شئ

هذا ما يشاء من الشارح وهو كثير فلا يرد ان هذا ذهول عن قوله فيما سبق كان تبعه **قوله**
وقد يشك في حلول الاطراف محل بيان قد سبق ولا وجه لتأخير ههنا **قوله** ليس بشئ منها **قوله** ان
الوضعية محل الاطراف لما عرفت انه يلزم الترجيع ويلزم ايضا ان لا يكون محل النهايتين متداويا هو
مستدل ببيان **قوله** ان كل جزء من السطح مثلا سطح الاضطر اذ هو نهايته لا يمكن ان يكون داخل فيه
وكذا جزء الخط خط لا نقطة اذ هي نهايته ايضا **قوله** فلان المجموع منعدم بالانقسام يعني ان المجموع
ينعدم بانقسامه وانفصال جزء منه ولو كان الطرف قائما بذلك المجموع يلزم ان ينعدم ذلك
الطرف القائم بالضرورة ويحدث طرف اخر مع ان السطح مثلا اذا انقسم من جهة واحدة او
مرتين يبقى السطح الاضطر الخط الواقع في الطرف الاخر بديهته **قوله** وينعدم بانعدامه لان
النقطة التي هي قائمة بمجموع الخط مثلا عين النقطة التي هي قائمة بما بقي من المجموع بعد الانقسام
وكذا الحال في سائر الاطراف كذا نقل عنه **قوله** وعلى حلول الاطراف بل يخرج كثير من الافراد
لا يصح في خرد اصلا فلا يكون التعريف جامعاً في التريد النافذ لا يكون مانعاً لدخول كثير من الافراد
فيه وقد يقال المراد بصيرورة احد المتعلقين نقلاً لا خلوته قائماً به ومن حيرونة الاخر متوقفاً
بكونه قائماً الاول فلا يرد عليه ما اوردته المحقق من الاشكال الثلاثة انت جدير بان الصورة الجمعية
والنوعية جوهران والجوهر ما يقوم بذاته ولا يصدق ان الصورة نعت الهيولى بمعنى انها قائما بها
فلا يصدق التعريف على حلول الصورة في الهيولى فلا يكون جامعاً وهو الاشكال الاول فاعرف **قوله**
ان الصورة الجمعية الجزئية المرسومة في الخيال قال الفقيه قال المحقق المدرك للحكايات والجزئية هي النفس
ونسبة الادراك اقواها كسب القطع المالكين كذا خلفوا في ان صورة الكل في رسمه النفس
او صورة الجلياء والجزئية المجردة ترسم في النفس صورة الجزئية الكلية الجسدية **قوله** انها ذهب جماعة
الاول واخرى الى الثاني وقيل الحق هو الاول انت جدير بان ما ذكره المحقق هو الذهب النافذ وان
نقص التعريف بمثل هذا الامر المختلف فيه لا يليق بمثل **قوله** الذرة سطح نصف اللون والضوء على **قوله**
ما نص عليه ههنا ان الانصاف في اللون او الانصاف في طوع **قوله** الاجسام وبوطونها بتصفها **قوله**
لكن ليست كل طعة في العوض بل في الثبوت **قوله** فبصر **قوله** والحاصل ان التصور الاختصاص لا ينبغي عليك
ان مثل هذه العناية لم يرد الايراد السابق بالتوديد من فانما فعل بديهته الاختصاص المذكور بوجه
يتميز عن غيره لكن لا يعين في الخارج كيفية الحال والنعت **قوله** فان العقل تجد الاوصاف
ينهم من تقريره ان حلول الصورة في الهيولى لم يكن داخل في التعريف فاعرف **قوله** الاول ان يقال

تعبير الاول بشارته ان الامر فيه سهل وانما ذهب عليه الشرح تبييناً على ان الهيولى الثانية كما
تطلق على المجموع تطلق على الفرد **قوله** بل طلبنا النكتة على ايرادها بان يقال ان تلك المباحث كانت
الامر الالهى فما النكتة في ايرادها ههنا **قوله** يجوز ان يكون ذلك ان كونها من المسائل المشتركة
المناسب جعل الكون المذكور من المقتضى الطالب ان تلك المباحث ليست الامر الالهى لا جعله
نكتة لا يرادها اذ لا يطلب النكتة على ايراد مباحث الفرض عادة كالاخى **قوله** وكلامها بعيد **قوله**
انها اذا اشتركت فلا يضار اليه **قوله** نقلاً ولا عقلاً ومرجعاً بابطال السند **قوله** فان الوجود **قوله**
ذاتياً والحال ان وجود الصورة بديهي معلوم ضرورة كما عرفت سابقاً وايضا قد يقال ان
التلازم بينها يحتاج الى المادة في الوجود فلا يكون لكل ذلك غنى عن المادة **قوله** والمراد
الموجود الهيولى بناء على ان مسائل العلوم قد تكون جزئية وقد تكون شخضية وهو كثير في الاله
وعلم الكلام وما يقال ان مهلات العلوم كليات فهي مبنية على الاغلب على ما نطق عليه السعود
المحتج كمن الشهور خلافة **قوله** ويمكن توجيه قول صاحب المحاكمات بوجه لا يرد عليه
تشجيع الشرح **قوله** ليس ان الموجود وغيره موضوعات لتلك المباحث كما هو التبادر للفقهاء
بل المراد انها محمولات كما نص عليه عبارة وهذا ليس مدار رفع البحث بل بيان حقيقة الحال
كما ان قوله فان البحث لو سئل المقتضى لبيان حقيقة الحال وتفصيل لطيف للقيام وهو لا يرد **قوله**
وليس البحث بوجه يكون الاستئصال على المادة منظورة في جهة الموضوع ولا في جهة المحمول
وحاصل ان كلامه في تلك الاصول لا يحتاج في وجودها لموضوعاتها وثبوتها **قوله** اياها الى
للموضوعات **قوله** مخالطة المادة بالموضوعات ولم تكن الاصول المذكورة في وجودها لموضوعاتها متضمنة اصلاً
موضوعاتها المادة فيكون ما لا يحتاج الى المادة ظهور الموضوعات وانت جدير بان لا يرد ما قيل
من انه يأتي من هذا التوجيه اول كلام صاحب المحاكمات حيث قال ان الاصول المذكورة فيها لا
يحتاج الى المادة في الوجود انتهى اذ قد عرفت ان المراد بالوجود انه رطبى وان الاصطلاح **قوله**
الموضوع **قوله** اذ طبيعتها يابسة لا رطبة واليبوسة تقتضى صعوبة التشكل بالاشكال وكل يابسة
بالطبع تقتضى صعوبة التشكل بالاشكال وكل ما يقتضى طبيعتها صعوبة التشكل فهو غير قابل
للاشكال ينتج النار غير قابلة للاشكال وقوله ولا يبعد ان يقال انه من الصغرى مستند
بالوقوف بين ماضي عندنا وبين ماضى تحت القوم وقوله فان قيل اه دفع للسند بان هذا خروج عن النص
كان هذا مستند منع قولهم النار خارجة بالطبع فالوقوف بين النار المختلطة بالهواء وبين الخالص

فلا فرق بين خروج عن الانصاف بلافق وقوله قلناه اصلا في ذلك السند بين الرق بين الذين
 في الخروج عن الانصاف وعدمه كما سمع الان **قوله** اخر منه ولا خلف في ان يكون هذا **القول**
 ربطا لمخالطة المعاد ويكون المواد رطب منها **قوله** اما اوله فلا يصحوبة التخلل هذا منع
 للكبرى المطوية **قوله** واما ثانيا فلا كلام في قابليتها قد يقال المانع من القابلية لا لا يخفى
 وان كان السند مشعرا يمنع الرطوبة وقد وجد بان مضمون قد يقال في الحقيقة منع رطوبة
 النار ويؤيده ما ورد فيها بينهم ان السواد والجواب لو كانا من شخص يراعى التطابق بينهما
 فقوله في السؤال وهي رطوبة وفي الجواب في دفع منع الرطوبة اه يؤيدان بان الكلام في منع الرطوبة
 فيتوجه عليه تعريض المحنة هذا انت قد عرفت الصواب ما قررناه **قوله** لجواز اشتغالها
 احاد اخر **قوله** ~~تتضمن~~ مثلا الكثرة من افراد الانسان لا بد فيها من الانسان
 الواحد ثم الانسان الواحد يشتمل على احاد اخر لا يكون انسانا ويجوز كون كل من تلك الاحاد
 ايضا مشتملا على احاد لا يكون نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير النهاية **قوله** فانه لا يجوز غير **قوله**
 لما كان هذا مكابرة يكون الانتهاء الى الواحد الحقيقي بدعيما لان القائل انما في ذلك هو **قوله** يقول
 البحث متشبا بمذهب ذي غير اطيوس بل لم يكن هذا في مقابلة المدعى ههنا لان المراد من الواحد
 الحقيقي ما يكون متصلا واحدا ولا يكون قابلا للانقسام بالفعل تدبر وقد يقال ايضا لان
 الاختصار ما لا **قوله** بين الحاضر من الجسم المذكور محصور بين الطرفين المحيطين
 وكذا اجزؤه محصورة بينهما فلو كانت تلك الاجزاء كذلك لزم ذلك **قوله** وايضا ان يتركب اه
 وايضا انه يستلزم عدم الحرف السريع بالبطي اذا توسط بينهما ساعة قليلة لان تلك
 المسافة مركبة من اجزاء غير متناهية ولا يمكن قطعها الا بعد قطع نصفها ونصف نصفها
 وهكذا ولا يحصل القطع الا في زمان غير متناه وهو غير ممكن **قوله** لا يستلزم ما ذكره استلزام
 بدعي **قوله** وينكشف لك ايضا انه اذا القبول في كل موضع بمقتضى ادفع في الاول بعض الطريان
 وفي الثاني بمقتضى الانصاف لكن هذا التوجه في غاية السقوط اذ الحكم عليه بالتقابل للانفصال
 في الاول هو المتصل بالمهم العام للصورة الجسمية مخصوصا فكيف يتصور الثاني **قوله** بل لزم زوال
 وسد الاتصال يدل هذا على ان الكلام ليس في مطلق الاتصال بل في الاتصال المحصور ما لو كان **قوله**
 في مطلق الاتصال لم يلزم زوال وصفا الاتصال ايضا ثم اعلم ان لفظ الاتصال يستعمل في المعنى **قوله**
 الجسمية ومقابل الانفصال فكن على بصيرة فيما يجي **قوله** من يميز ما بينها قد منع الاشراق

دارس

يلزم اختصار ما لا يتناهى

انفصال

الاحتياج

الاحتياج الى الحقيقة في الامتياز بين النوع المتباينة كانه الجسم فانه عندهم عبارة عن الصورة الجسمية
 فقط والامتياز بين النوع المتباينة للجسم بالاعراض الخارجية عن قوامه فلا يقع لهذا الكلام في مقابلته
 كالاخي **قوله** وليس الا بقبول الابعاد كون قبوله الابعاد يميز ذاتيا للجسم وداخلا في قوامه مما عرفت
 فيلتحق **قوله** وانما لا لقبول الاشارة والحركة والسكون مما يؤخذ من الخارج اذ هذه الاشياء انما
 تعرض بحسب تميز الجسم في الخارج **قوله** والاتصال من لوازمه من لوازمه القابل للابعاد في زوال
 الاتصال اللازم بعد زوال ملزم وهو الصورة وفيه بحث اذ الاتصال لازم للابعاد الذي هو
 المقدار القابل للابعاد وما هو الفصل هو الثاني الاول اذ الاول متحد مع الجسم في الخارج وايضا
 من يمتنع كون الاتصال لازما للصورة يمنع كونه لازما لما جعل لازما له ايضا اذ يجوز ان يكون ذلك كالصورة
 في ط من عرض الاتصال والانفصال كالاخي **قوله** بل يبرزون وحدة او وحدة الاتصال ويحل
 الاتصالات ولا يلزم فيه فساد اجتماع الاتصال والانفصال لان الانفصال انما ينافي الاتصال الزايل
 الواحد لا اتصال في الجملة ولا يلزم هو اجتماع الانفصال مع الاتصال في الجملة وافاد فيه **قوله**
 انما ان الكلام ليس في مطلق الاتصال فانه لا يخلو عن الخلط والتليس فلا تغفل **قوله** فالقوى
 في اثبات الهيولى **قوله** ولا بد من لا يرضى به بعض اجلة الفضلاء كما ستطلع عليه ان شاء الله **قوله**
 اذ الوجود لا يكون بلا تعيين فيه ان يجوز ان يكون ذلك حال الوجود الاصل الصحيح لا الضمني التام
 لكن لا يقال عليه بان الهيولى امر بهم غير معين في نفسه فيلزم نفى ما ادعيتهم اذ لا تعيين لكن لا
 عليها تعيين معين كما ستطلع عليه **قوله** فلا بد من اخر مع نسبة الهيولى الى الارواح وان
 تقول يجوز ان يكون ذلك الامر المصحي لاضافة الهيولى الى الاول هو اعراض الاتصال كما يشاهد في البناء
 لا بد لشيء ذلك من دليل فلا تغفل **قوله** ~~ساد~~ الجسم بعد الانفصال موجود فيه ان الجسم كيف يكون موجودا
 بعد زوال اتصال الصورة والجسمية بسبب الانفصال عند المشائين وايضا قوله والكلام في ان ذلك
 الموجود ليس متصلا محل بحث لا **قوله** ان اراد ان ليس متصلا عند اشراقيين ومتصل عند
 المشائين **قوله** بعد طريان الاتصال فلو لم يقل به احد وان اراد ان ذلك قبل الطريان فبعد
 الطريان كيف يكون موجودا عند المشائين اذ به يزول الاتصال اللازم **قوله** وزوال الاتصال
 اللازم ملزم لزوال المفهوم وستطلع على ما عليه تفصيلا ان شاء الله **قوله** فاما **قوله** يجب ان يكون موجودا
 فالجسم المستفاد من كلام الشافعي على ما ينبغي اذ قدم وجود القائل الموضوع في المفهوم السليبي العدمي فاما
 اللفظ الحقة وانما اذا كانت تنصية على طريق لوجبة لانه المحمول يقع وجوده في حقيقة الشيء

دارس

بأنه لا فرق بينهما وبين الموجبات كذا السيد السند قد مر في ضلالتة مختار الأصول والتجريد بأن هذه القضية تقتضي
وجود الموضوع بل هي قوة السالبة وأيضا كثير منهم قد اختلفوا في وقوعها صغرى في الشكل الأول منهم من جرده
اعتبارا للمساهلة ومنهم من لم يجوز والشروط لم يلتفت إلى محل الاختلاف ثم علم أن السالبة المحمول ماحل و
مطلب المحمول عن الموضوع على الموضوع والسالبة المحصلة ما حكم فيها يطلب المحمول عن الموضوع والمعدلة
المحمول ما حكم فيها المفهوم السلبى في نفسه فانتفى الفرق وهذا البحث لا يليق المقام إيراد حاشية كانت لفظ
الاسم في قوله والزم الجزء الذي لا يتجزى وانعدام المتصل الجوهرى من غير انعدام الجسم المراد من قوله وال
لزم اجتماع الاتصال أنه يدل ذلك صراحة أن الاتصال لازم له فإذا طرأ عليه الانفصال يزول وينعدم و
لا يكون محلا للانفصال فعلم من أن المتصل الجوهرى ينعدم والحال أن الجسم لا ينعدم بالمرء بالبدية وبالارتباط
فيه بين الترتيبين فعمل بقاء أمر جوهرى إذا لم يبق الجسم الجوهرى من الانعدام بالمرء لا يكون الأجور
لأن البقاء الحافظ لو كان عرضا فاما أن يكون ذلك العرض قائما بذاته وهو يوطأ بالصورة الجسمية وهي متعدي
لا يبقى محلا أو جوهر آخر فهو الغنى من الهيولى فما الحاجة لذلك العرض وأيضا لو كان الحفظ البقاء ذلك العرض
يلزم تقوم الجوهر بالعرض أن الحافظ لا يكون الاجزء فتقولنا لأن البقاء لو كان أه قولنا وأيضا لو كان أه بيان
لوجه الاستغفار الدليل ببقاء أمر جوهرى لأن قول الشران الاتصال لازم أه بيان للضرورة فيبقى الاستغفار
ليس من كمال الشعور وبهذا لا يرد ما يتوهم من أن جواب المسئلة مبنى على ما يحوى بقاء أمر جوهرى محال
الشرعيق على عدم شعاع دليل المعنى لم يكن في المقابلة انتهى إذ شعاع الدليل واضح وأن لم يكن واضحا له
قوله وأيضا شروع ببيان محلية الأمر الباءة في حلولة الأمر الجوهرى في ذلك المتصل ثم انحلول
القابل للاتصال والاتصال في القابل للاتصال لازم له فقط بعيدا شبيها البعد مع قطع النظر عن
قابلية الاتصال أيضا خذ هذا البيان واشكر لأصان **قوله** وعرفت ما يتعلق به وكذا عرفت ما يتعلق
به وذكر بعض المدققين وهو من مندر الدين محمد الشيرازى كذا نقل عنه كذا يأتي وأن تبدل مقداره
مثلا فانها إذا تصورت بصورة متعددة يتبدل جسمها التعليم لا يتبدل الطبع كما عرفت **قوله** فلم يبد
يرد عليه المنع السابق بأنه لا يكون في نفسه متصلا ولا منفصلا فذا سورد بحث المسئلة فك على بصيرة
غير مناسب غير صحيح لهما ما أه سيجى من المسئلة من إيهامها بعد وقتها فلا يلتفت الأمر توهم التنازع
بينه وبين ما سبق من اشتراط التعيين في الوجود **قوله** والحكم ببقائها أه هذا مبالة في بقاء الجسم
بعد الاتصال بأنه لو كانت الهيولى أم معينة كذا لم يصح الحكم ببقائها بعد الاتصال أيضا **قوله** فاعلم
أن أحد جزئي التعريف كونه أمرا والجزء الآخر سلب وهو أن موضوعه وكلا الجزئين يقتضيان التعيين

فالجوهر

فالجوهر لا يقتضيه أيضا فيه أنه يجوز أن لا يكون التعيين من أحد جزئيه بل من مجموع **قوله** ولا يلزم من
التعيين أي التعيين لمخصوص أنه عام يمكن أن يتوارد عليه تعيينات متعددة فلا يلتفت إلى جزئيات
الأوصاف **قوله** إذ المنع المذكور من طرف الاشتراقيين بأنه يجوز أن لا يكون الجسم في نفسه متصلا ولا منفصلا
قوله إذ التنازع أن الجسم هل هو متصل في حد ذاته عند المشائين فادعائهم اتصاله في حد ذاته
هو مستلزم لادعاء عدم بقاءه عند الانفصال فكان ادعاء البدية في أحد هو ادعاء ما في محل النزاع
وكما يمنع المانع اتصاله في حد ذاته يمنع عدم بقاءه عند الانفصال أيضا **قوله** فينبغي بعد التفرقة
يشعر هذا بأنه لا يبقى بعد تفرقة ذاته في مذهب صفية وهو مؤيد للسلفاء **قوله** إن أجزاء
المتصل أي الأجزاء التحليلية للمتصل والأجزاء الأصلية كلاً في صرح بذلك المومنين زجان وأن
الأجزاء الأصلية للركب الذي لم يتجزأ أجزاء عند الحس كالمصون والآنسان مثلاً والذي يتميز عنده
موجودة بالاستقلال محل التركيب طرفه مرج ذلك سند المدققين الشريف العلامة في حاشية الظاهر
وغيره **قوله** يلزم صدق حله أي حمل الجزء عليه أي على المتصل الكل إذ شرط صدق الحمل وإفادة
وهو الاتحاد في الخارج والتغاير في الذهن قد وجد مرناج وهو البطلان إذ الأجزاء الخارجية لا تحمل
على الكل أصلاً لا بشرط الشيء ولا بشرط شيء وحاصل البحث إجمالا على اجلة الفضلاء وهو حفظ
قبل أقول في بحث بحث إذ صدق الحمل إنما يتصور في الأجزاء الذهنية دون الأجزاء الخارجية فذا استنباه
منه انتهى فهو مستقباه صنع ابن اخن خالته لأمته ويمكن دفع الملازمة مستنداً بأن الأجزاء التحليلية
قبل التحليل لم يتميز عند العقل تميزاً كما في جعل الكلام موضوعاً والأجزاء محمولات وبعد التحليل لم
في الخارج ويمكن بطلان اللازم أيضاً لما مال إليه بعض المتأخرين من أنه لا فرق بين الأجزاء الخارجية
والذهنية في جواز الحمل لا بشرط شيء وعدم جوازه بشرط شيء **قوله** كما هو ذلك الماء الذي كان أولاً
فيه أن ما تشهده البدية أن الماء الذي تنزق وحصل في الكيزان هو من الماء الذي في الجب الماء الذي
في الجب **قوله** كيف يحكم أنه لا يحكم أن يتنازع الجزء وهو الهيولى أيعى الحكم بأه الماء الذي في الكيزان هو الماء
الذي في الجب كذا هذا الحكم ثابت فعلم أن البقاء هو الجسم الذي لم يكن في نفسه متصلاً ولا منفصلاً الهيولى
فقط وقد يقال أن الإيقاع يورده هذا قوله فقد عدم ذلك المتصل بالكلية إذ بعد تسليم تلك المقدمة
لا مجال لإيراده مرنا انتهى ولعلك تقول ما قلنا أن هذا وهم **قوله** قلت الهيولى مع الصورة المائية أه
حاصل أن الباءت على هذا الحكم هو الهيولى الباءة وأن المراد بالماء في الموضوع هو الهيولى إذ هي تطلق
أنت خبر بان القول بأن المراد بالماء هو الهيولى وإنما الباءت على هذا الحكم المجازي في غاية التخلط وأن

وتعني موضع السند والاحسن من شهادة البديهة لهذا الحكم كالمشترنا اليه **انما** هو ان الماء
الواحد بالحقيقة هو مجموع الهيولى والصورة **قوله** وتبدل بتبدلها او تبدل الصورة كمن دعه سهل
من مؤنة التكلم فلا بد لها من مادة اخرى لكل حادث لا بد له من مادة ومدة **قوله** غاية ما يلزم من ذلك انما
يترتب من التوزيع ان يغير المادة **قوله** ولا يلزم من ذلك ان لا ينجى عليك ان تفصيل عبارة الشرح هكذا
اذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد واحدا ومع التعدد منفصلا ومتعدد كان المتصل والتعدد
مختصا به ناعته وان كان ذلك المتصل مختصا به ناعته لا يكون ذلك الشيء محلا لذلك المتصل فنتج
انه اذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد واحدا ومع التعدد متعدد كان ذلك الشيء محلا للمتصل
فالغايه منع الملازمة الاولى **قوله** وما وجه الحاشية بعيد هذا المنع من الحاشية وعلى تسليم تلك الملازمة
بناء على حوازي كوننا ناعتنا ومختصا به بالعرض يتحمل ان يرد على الملازمة الثانية اذا يلزم من كون
ذلك المتصل مختصا ناعته ان يكون الشيء محلا بالحقيقة كاهو المتبادر لجواز ان يكون ذلك اختصاصا
والنفق بالعرض ويحتمل ان يرد على الملازمة في النتيجة بجواز ان لا يلزم من كون الشيء ناعته الاتصال
والانفصال للمتصل كونه محلا ان يجوز ان يكون ذلك بالعرض ويحتمل ان يرد على الاستدلال القليل النتيجة
بذلك المستند انت خبير بان هذا المنع بعد تسليم كون المتصل مختصا ناعته لا ينبغي ان يصدر عن مثل
وايضاً ينبغي من باب كون المحل حالاً والحال محلاً فيختل تعريف الحلول فلا يتفصل **قوله** خلاصة منع الملازمة
الاستفادة اه هذا تعريف لمن قرر بحث الشر بالتوريد بان يقول حاصل البحث ان ان اراد بقوله
مختصا به ناعته ان نفس الصورة الحسية نفت له مختص به فالملازمة ممة اذ لم يلزم ذلك بل الان
كون الصورة وطلقة في اتصاف الهيولى بالاتصال والانفصال وان اراد به مطلق الاختصاص الناعم
به ولو كان اوصاف الصورة نفوسا الهيولى فالملازمة صلبة لكن التوزيع ممة اذ لا يلزم منه محلية الهيولى ومفهم
لم يفرق بين التقريرين وكان من اكره الفقيرين **قوله** ولما قل ان يقول جواب لبحث الشر على التفصيل
وبعضهم تكلم كلام خال عن التحليل **قوله** وكذلك الثالث لدخول اكثر ما ليس حالاً **قوله** وهو نسبة مخصوصة
بينه وبين المال فيكون حالاً زيد سببا ان يحمل المتقول عليه **قوله** وهذا المنع يتحقق بين الهيولى
والصورة وفي بعض النسخ وهذا المال وهما متحدان في المال وقد يقال ان الصورة سبب قريب
لاتصاف الهيولى بالاتصال والانفصال وفيه اذ المال سبب قريب هذا المنع لاتصاف زيد بالمتقول
فالاتصال والانفصال ليسا وصفاً محمولاً وقد يقال ان الصورة سبب قريب لاتصاف الهيولى
بالحسية فان الهيولى سبب الصورة فمير جساما وفيه اذ مع جريان السببية في جانب الهيولى

ايضا

ايضا يرد عليه ان النصف الحسية ليس هو الهيولى فقط بل هو مجموع الهيولى والصورة وقد يقال
ان الصورة سبب قريب لمحل المتصلة هو الاتصال مقابل الانفصال لا الاتصال بمنع الجوهري المتصل
فالهيولى يحمل عليها انها متصلة ومنفصلة بسبب الاتصال والانفصال وقد يقال ان الصورة
سبب قريب لمحل الوجود والتشخيص على الهيولى اذ هي بدون عرض الصورة ليست بموجودة
ولا متشخصة وفيه ان الصورة سبب بعيد والسبب القريب له هو الوجود والتشخيص وقد
يقال ايضا ان الصورة سبب قريب لمحل متصورة كان البياض سبب قريب لمحل البياض
واقترناء مورد بحث الشر كون المحل هو المتصلة والمنفصلة للصورة ممة اذ ما ذكره ذلك
المورد بيان ودليل لكون الصورة متصورة متصورة وحالا الهيولى انفس المدعى فلا يلزم المطابقة في
الرؤية بان يكون المحل ما ذكره الدليل وهو المتصلة وفيه ايضا خدش لا ينجى **قوله** كون الجسم
معها بالفعل وكذا كون الصورة معلومة الوجود بالبديهة ومحتاجة اليها في التشكل فان الصورة لم تكن
وطلة في العرض في ثبوت هذه الاوصاف لها كما لا ينجى **قوله** يمتنع ان يكون افعالها للتعلم وهذا
ليس بحق يعرف المتتبع بل التحقيق ما ذكره الحاشية واذا طعن اخر المتقدمين من الحكماء الاساطيقية
بالزجيد وتلذس سقراط وادوات دام مقدس وجلس في كريب وولد زمان اردشيس
وقال افلاطون لنا المشيئة لا ينبغي للانسان جهلها منها انه صانعها وان صانعها يعلم افعالها وذكره
ان انه انما يعرف بالسلب انما يشبهه ولا مثله له وان ابداع العالم من الانظام الى انظام وان كل مركب
منه لا يخلو ان الحكماء بل العلماء والمنفصلا مسكين **قوله** ان يكون الملك الاول هم المشيئة
ان لم يلزم مواملة بنيان عليه السلام او مله من ملل الانبياء مما افاده قدس سره والافهم المتكلمة **قوله**
هم الاشراقيون ان لم يوافقوا في افهمهم بخرقة بنيانهم او خريفة من الشرايع وانهم النصفون
المشركون ومن هذا عرفت ان الملك بين العلماء الفحول على قسمين وهم على اربعة اقسام **قوله**
اولا واحد بالتحقيق يكون في متناهيين وان جيزين وايضا يلزم ان يكون الواحد بالتحقيق متصورا
المختلفين واذا فرض تحرك الجسم المنفصلين بالحركتين المختلفتين يلزم تحرك الواحد بالتحقيق بالحركتين
قوله محتاجة الى اخرى وتلك المادة الاخرى كونها مادة لا امرية الحادثة بعد الانفصال لا بد ان يكون
حادثا فلا بد لها من المادة ايضا وهكذا **قوله** لو انعدم الجوهر المتصل الى ما هو من جهمكم من ان الاتصال لازم
الجوهر وهو الصورة **قوله** وانعدم مادة بانعدام بناء على هذا العرض **قوله** وهذا مع بطلان زيد
مع بطلان بديهة عندنا وعندكم وان خالف في المتكلم فانهم يجوزون انعدام بالمره وحدوث

المتفصلين من كنه عدم كاستلهم لا يستلهم مقصودهم اذ لم يبق مجال امر موجب ارتباط التفسير
بالاول **قوله** انت موجودة عطف على قوله فان حدثت ان على تقدير تعدد هالنج اذ لا يكون
بعد الانفصال او تكون موجودة قبل الانفصال ولما كانت الانفصالات في الجسم غير متناهية وجب
ان يوجد في الجسم مواد غير متناهية بالفعل اذ كل انفصالات الجسم وان لم يخرج العقل كمنه
ممكن فلا بد من تحقق مادة في الجسم قبله وهو **قوله** ابهام بغيره ان ليس لها تعيين مخصوص
كونها موجودة مستقلة برأسها والحال ان الشيء لم يتشخص ولم يتشكل لم يوجد ثم لا يخفى ان
هذا يلزم ان يكون اثبات عدم تجرد الوجود عن الصورة لغوا اذ لو تجردت عن الصورة لكانت
مبهمة واليهم باهام غير موجودة كما لا يخفى **قوله** انهم لا يريدون بها ان يحتل ان يكون تعريفها
يتراى ظاهرا بعبارة اتحاد المراد بالصورة النوعية بين الفريقيين ويحتمل ان يكون بيان الواقع
الحكم على سبيل المبالغة وجه الاحتياج الى هذا الاعتدال في القضية المذكورة هنا شرطية والحال
فيما اذا ان يكون المقدم على التثنية او بالعكس او يكونا على لعل واحد وما وجد شيء واحد
من هذه التثنية في القضية المذكورة فوجب التأويل بان يقال مثلا هذا الحكم على سبيل المبالغة لانه
لما كان المقدم جزء من على التثنية مدخلية في لزومه عليه كان على التثنية **قوله** انها تحمل في نفس
الحق المدرك للدرجات كلها كليا او جزئيا ماديا او مجردا هو النفس وارتسامها في الكون مستلزام
الحال انتقام المحل في مثل محل كلام **قوله** فالصورة المتعقبة غير متجزئة وهي في الخارج تقبل التجزئة ان كان
المراد التجزئة في العقل والمثبت في الخارج الانفكاك وهما فرضنا فالنفي ممنوع وان كان المراد
بها الانفكاك الخارج فكلها مسلم لكن تنزع قوله فلا بد من ان يكون اه مم اذ التجزئة الخارج لا يقبل
في الذهن كما لا يخفى **قوله** هذا الدليل مشتمل على عملية مرددة المحل اه الوقت بينها وبين المنفصلة ان
الفرع المردد مع صفة التردد اذ الوصف وحل على الموضوع يكون القضية عملية مرددة المحل
واذا تردد الموضوع بين هذين المفهومين بالمحل يكون القضية يكون القضية منفصلة وعلامتها غالبا
في خبر حرف التردد من الموضوع في الوجود وتقديم في الثانية والقضية الاولى هنا من قبيل الاول
المردد يكون ذاتها غنية عن المحل وعدم غناها يكون الغناء معاندة لعدم الغناء بمحمول طبيعة
القدارية وبين المراد بغيره لم يكن من اهل المقام **قوله** الاول كون الذات على هذا ما ذكره الشر
في التردد الاول على شارح المواقف **قوله** والثانية عدم علمتها ايقال هذا ما ذكره الشر في التردد
لثانية **قوله** ولا يتم القضية الثانية انه في قوله والا ولا يح والاولى لا استحال حلوله كاستلهم من الشر

انه يجوز ان يكون غير الصورة على لا احتياج **قوله** ولا يستلهم المط على اخره الف الاول كاستلهم
من الشوايف ان على هذا التقدير الشرطية متنوعة بجواز ان يكون الذات على لا احتياج **قوله**
تأمل لشارة اما ان لا تلتزم حين شيع الاراد على الدليل المعترض لهذا التفصيل بل لا تلتزم على اراد
كلام شارح المواقف تأيد الدليل وتبيننا بيناه ثم يعترض عليها بهذا التفصيل ان لزم القول بتوضيح
الحل المتناقضية وبين على الشرطية **قوله** ان يمكن نظر اليها فيكون القضية على لا الماهية
من حيث هي ليست على لوجودها وطولها ولونها فاما كن نظرا اليها مع قطع النظر عن غيرها عدم وجودها
وطولها ولونها ويجب ان يكون هذه العدمات مستندة الى الذات اذ لو حصلت مع قطع النظر عن غيرها
وليس الا ذلك اذ الماهية في نفسها ليست اسيا ولا لينا وليست على شيء **قوله** لا يجب
ان يكون هذا العدم مستند الى الذات لا يذهب عليك ان الازم من عدم كون الذات على لا افتقار
عدم الافتقار متنا واما انتي العلية انتي الامتناع في عدم الافتقار وبقى الامكان الخاص في جانب عدم
الافتقار ولا ينافي هذا الامكان الافتقار كما ان زيد اذ الوصف بنفسه امكن الوجود والعدم وذات
على **قوله** انما انتفى الغنى في الحلول هذا جواب استنباط الشق الاول ونفى ترا طه لم يكن
انما يكون الذات وحدها اذ لا يمتنع افتقار تعريف الذات **قوله** لا يمتنع تعريف الذات
بعد اصلا احاديا **قوله** او على سبيل الوجود هذا التردد مبنى على ان الدوام اعم من الفرقة
يكون على الافتقار عارضة فيه ان يمتنع ان يكون على الافتقار لازم الذات وحده على ما يقتضيه كلمة مع في
تغير الافتقار والغنى الذاتيين واما ما سبق احتال ان يكون على الافتقار الذات العارض واللازم والذات و
اللازم والعارض فكله اخل في قوله المذكور لا لا يخفى باق فكر **قوله** استواء نسبة الفاعل الخارجى لجانب
الافتقار والغنى فلا يكون ذلك الفاعل على فاختص العلية للعارض والعارض ممكن الزوال فيمكن زوال المعلوم وفي
الافتقار فيمكن عدم الحلول في الاجسام القابلة للانفكاك مع ان الامر ليس كذلك كاستلهم من جوهه انفت
قوله والا ولا يح والاولى لا استحال الحلول مع الدوام والوجوب فتبين الافتقار ويندفع ما يتوهم ان
قوله يكون على الافتقار عارضة اثبات الواسطة بين الافتقار والغنى الذاتيين بهذا الوجه فيناقض قوله
ولا شبهة في عدم الواسطة بينهما فتدبر **قوله** ما يمتنع ان يكون غيرها على لا على الدوام والوجوب
قوله لان النوع هو تلك المهيئة بشرط العموم لانه من اقسام المطلق المعبر فيه العموم **قوله** اذ بشرط
العموم غير متحققة فيه ومن قال بوجود الكلى الطبيعي في الخارج فاما يقول بدون وصف الكلية **قوله**
والماهية وحدها نوعية اي منسوبة الى النوع بينه اذ الوصف العموم معها تكون نوعا لا جنس انت

بأنه على هذا التوجيه كان عليه أن يقول أنه يحتمل أن يكون جنسية أو عرضية ثم أورد عليه بأن كل موجود
 في الخارج متعلق في نفسه غير قابل للاشتراك بخاصة فلا يتصور كون تلك الماهية موجودة في الخارج مشتركة
 بين أفرادها فلا تغفل **قوله** فاحتياج فرد لذاته غير مستلزم احتياجه سائر الأفراد فمن احتياجه الصورة **المادة**
 في الأجسام القابلة للانفكاك لا يلزم احتياجه سائر أفرادها كما هو مدار استدلال المفكر إذا كان يكون الصورة
 ماهية جنسية ويكون ذلك الاحتياج من فصلها فنت الحاجة لما أثبت كونها ماهية نوعية هذا ولا ينبغي
 عليك أنه ليس مدار الدليل على مجرد أنه يلزم من افتقار الصورة في الأجسام القابلة للانفكاك افتقارها
 في مطلق أفرادها حتى يقال أنها يلزم هذا إذا كان الصورة ماهية نوعية وأما إذا كانت جنسية فلا يلزم الدليل
 عليه مع ملاحظة عدم الوساطة بين الافتقار لذاته والافتقار لغيره لغير أداة غيرها بعد تسليم ذلك
 ثبت أن المقتضى لآلة نفس صورة الفرد منها وانقضاء طبيعة الصورة الافتقار سواء كانت جنسية
 أو نوعية يستلزم الافتقار في جميع أفرادها فالجواب ساقط والسؤال قد يجاب عن هذا السؤال
 أنه طبيعة الجنسية تقتضي شيئا بنفسها انقضاء ما لا يكونا يتحد في نفسها في العقل لا يتفق
 ثبت لو تحصلت بفصول وبدون اختلاف النوع إذ هو كونه متعللا يقتضي بنفسه شيئا انقضاء ما لا يكون
 أن انقضاء ماهية الجنسية نفسها شيئا ليس ما يرفضه العقل السليم والمذهب القوي وقد علمنا
 الكلام للامتناع البعض **النام** **قوله** دليل على النوعية في اختيار الدليل هو ما والعلية في دليله تنبيه
 على أن التحصيل والوجود دليل على النوعية على ملية كونه اختلافا بالخارجيات وبالجملة أي النوعية
 برهان على التحصيل والوجود وكذا اختلافا بالخارجيات والتحصيل والوجود أيضا برهان على كونه اختلافا
 بالخارجيات فجعل الشرح الاختلاف بالخارجيات دليلا للنوعية ليس على ما ينبغي أنت جيب بان الاختلاف
 بالخارجيات دليل على التحصيل والوجود وهو دليل على النوعية فثبت أنه كونه اختلافا بالخارجيات
 دليل على النوعية بمجوز أنه يكون مراد الشرح لما ظاهرا دليل على نوعيته لا بد من أن يكون مراد
 وبياضا وكونه موارا وبياضا لا بد أن يكون أيضا هذا السداد وهذا البياض العام بالجسم المخصوص بخلاف
 أن ما احتياجه الالهية وانت منقطع وبكأنه يقال لما كان ما ينضم النوع ليس داخل
 فيما يحصل تحت من أفرادها بل خارجا عنه عد النوع متصلا بخلاف الجنس **قوله** متصورا متفردا
 التمييز بين موصوفات الجوهر المتفردة متصورا متفردا كان التمييز بين الجواهر في نفس
 العام كذا في الماهيات الحقيقية قال صاحب المحاكمات أنا انقل العوارض الشخصية وانظم إليها الشئ
 فأنها ليست من كونه عقلية والخارجية متوقفة في عروضاها مع وجود الموصوفات وتخصف من قبل الشخص

هذا هو المطلوب في هذا المقام

هو المبدأ العام في هذه المسألة حيث أريد به هذا أن كانت صورة الجنسية دائمة بين الأفراد
 نوعية أو جنسية فقط والافلا **قوله** مشتركة بين الأجسام أريد بها الصورة الجنسية والاطلاق عليها عرفت
 غير مرة فلا أريد به بل هو وجوب حيز النفس على الجنس أو بصرف الحرية في جانب النفس الكلية
 في جانب الجنس قد منع هذا الوجه بمقتضى الوثوق ببناء على أن أجزاء الماهية لا تلزم أن تكون مجزأة وإنما هي
قوله إنما ندعى بالقبول ما امتدادات الجنسية قد عرفت أن المستدل ادعى نوعيته بالقبول إلى **قوله**
 بليغ يكون نوعها كيف يكون هذه الصورة الجنسية ماهية نوعية للأجسام وهي جزء منها أي أن
 الجزئية تكون مائة للنوعية الأتزان الإنسان جزء من زيد على القول بجزئية الشخص مع أنه نوعه لا الصورة
 ليست تمام جن مشترك بين الأجسام كالإنسان **قوله** على تقدير جنسيتها أي على تقدير قبول جنسيتها
 بالقبول ما امتدادات الجنسية دون الأجسام لا عرفت أريد أنه لا فصل جوهره في نفس الأمر والاطلاع
 في الفصول متصورا متفردا من غير العلم بنفسه - إذ هو كذا سابقا ردا صدر عنه بعض الأعيان أنه
 إنكار فيه أن يطبق وأرد على الدليل وهذا وأرد على التسمية وطبق وأرد على شارح المواقف وهو أورد
 على استدلال الشيخ فليس مما يلتفت إليه **قوله** مختلفة بالثبوتات أي مختلفة أفرادها بالثبوتات أو مختلفة
 بالاعتبار وإن قال الأول **قوله** أبدا من قابل وهو الوجود في أنه قابل للانفكاك هو الجوهري المتدلي عنه
 ليس متعللا ولا منفصلا ولعل لهذا قال سالم عن معظم تلك الأبحاث كونه عدم كون هذا البحث من العلم كمال
 لا يقال معظمه بغير كنهية **قوله** ما هو كونه دليل افتقار صورة كونه دليل افتقار كونه دليل علم
 به فتقاربه من علم بامتناع انفكاك وفيه قول عاشر حيث لم يتحمل من مأخذه انتحار أحسا
 حيث قال المقصدان متحدان في المال مع تعدد الفصل السابق أما اثبات البرهان كاهو عليه عنوان الفصل
 وأما اثبات تركيب الجسم من البيوت والصورة وشتان ما بين المقصدين كونه دليل المذكور يلزم منه
 العلم بالمقصد من السؤال به **قوله** أبدا **قوله** وقد يقال أي في دفع الاستدراك وقد يقال أيضا أن الافتقار
 على من التناهي والتشكيك معلوم هو الحلول فاستدل على الافتقار الفصل السابق بالحلول استدلالا
 في هذا الفصل بالتناهي والتشكيك استدلالا **قوله** والثالث الانفعال فتقريبه أن الجسم متعللا وانفعلا وهو
 وأل يكون شئ واحد فاعلا ومنفعلا في الجسم أمر أن يفعل بأحد ما وينفعل بالآخر فالأعراض العقلية تابعة
 للصورة والانفعالية تابعة للماهية فثبت أن الجسم أمر آخر وراد الصورة وهذا المادة وبسبب في الشرح
 هذه المنفصلة أي أنها المنفصلة بغير العلم هو بعد المنفصلة الحقيقية **قوله** ولما انفكت فأنما
 يكون منفكة متناهية أي فالانفكاك المطلق أي وجوده لا في الانفكاك في ثبوت اللزوم بين المقدم والتالي

ثم لا يخفى ان سببه فيه على ان المقدمة المنة للصراخ على الاطراف **قوله** ومن البراهين المشهورة على هذه
الدعوى برهان الماسة التي بالجمع لانه البراهين التي وصلت اليها على هذه الدعوى عشرين برهاناً ومنها ما
الثلاثة وتقريره انه لو كان البعد غير متناه امكن ان نعرض خطان متوازيان غير متناهيين فاذا فرضنا
وفرضنا تحت احد هاتين الخطين خطاً لا بد ان يتحقق نقطة او نقطة الا ان يتبين ان الخط او رديعه
يتم احكام التوازي بين خطين غير متناهيين وهو ليس بشئ **قوله** فتحررك في ذلك الخط المتناهي
مع ثبات طرفه الذي في المبدأ اجاب الخط الغير المتناهي **قوله** لو افترضنا ان الخط المتناهي على استقامة لا
اي لقاطع الخط المتناهي الخط الغير المتناهي **قوله** فلو فرضنا ذلك اي يكون حدوث الماسة او بالنبذة اليها
ذلك امة واحدة نقطة اخرى قبلها لا يفرض كون ذلك الخط غير المتناهي او يمكن فيه تقاطع غير
يمكن ان يكون كل مناهضة الماسة وتوضيح ان الخط المتناهي لما مال عن التوازي **قوله** وتحررك في
جانب الخط الغير المتناهي اشبه في انه يبقى في موضوعه خط موهوم فيحصل زاوية بين الخطين
المتحرك وبين الخط الموهوم القائم مقامه وقد بين في محله وسيجيء من المحنة ان الزاوية تقبل الانقسام
الما غير النهاية فلا جرم يمكن ان يخرج خطوط رفيق صغار غير متناهية من تلك الزاوية والظرف الاخر
لتلك الخطوط تنتهي في نقطة من الخط الغير المتناهي فيلزم ان يوجد في ذلك الخط نقاط غير متناهية
يمكن انتساب الماسة الى كل منها وتلك النقاط لما كانت غير متناهية يلزم ان يكون ان يوجد
اول الماسة فاذ هذا البيان وشكك في المنة ولا تلتفت لما يفر جزايات الاذهان **قوله** اذا انتقل
احدهما في التوازي الى الماسة مع ثبات احد طرفيه في التوازي ولا تغفل عن هذا القيد **قوله** او يوجد
ان حدوث الماسة لانك قد عرفت حصول الزاوية المنقسمة الى غير النهاية حين انتقال احد
الخطين من التوازي وذلك الانتقال الباعث للزاوية زفاني وهو ايضا يقبل الانقسام الى غير النهاية
فيتأتى من حصول الزاوية في الانتقال الزاوية انات غير متناهية يمكن اثبات الماسة
الكل من تلك الانات فيلزم ان لا يوجد اول ان حدوث الماسة وللمنع في الجواب كون الماسة
ان الحدوث اندفع هذا النقض ثم لا يخفى ان هذا البرهان على تقدير تمامه يثبت تنامي الابعاد من
جميع الوجوه بخلاف السلي كما سئل عليه **قوله** على معناها او استفادتها في بادي الرأي وهو
الصورة الجسمية **قوله** لكن اقرب من ذلك ان يحتمل ان يراد بالاجسام هنا الابعاد ومعناها
ويحتمل ان يراد ابعاد الاجسام بمثل المضاف فادارة الشب الابعاد من الاجسام ارادة مفعلة مجازة
من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له وهي شاع من ملاحظة المقدمة المطلوبة اذ هي شائعة

بين اشخاص والمصنفين لا لا يخفى وقد يقال يرد على توجيه المحنة **قوله** الشارح **قوله** جسام عند خالق
هو الجسم الحقيقي للصورة الجسمية ولا يلزم من تنامي الاجسام تنامي القوّة الجسمية بعد كونها
مجردة من الهيولى انتهى لا يدعي عليك ان هذا ناشئ من القفلة من قول بتقدير مقدمة **قوله**
تعليل هذه المقدمة والابعد لا معة تلك المقدمة كيف يرد عليه ما زعمتم ثم يقال يلزم استدراكه **قوله**
اذ يلزم التوفر لكون الابعاد متناهية وانت خبير بان تصدير المدعى في مشرع الدليل لا يعد مستنداً كالانزال
قوله ما هو مجرد عن المادة كما ذكرنا فلا طون ومن تابعة المكان وهو الرار بالخلاء عند **قوله** او مقدرة
لرأيه المادة كما هو مذنب المشايخ فانه ليس عندكم بعد مجرد موجود ولا موهوم فكل الابعاد متناهية
او غير متناهية مقدار لانه موجود مبداء عدم **قوله** خط **قوله** ان مجرد اى البعد مجرد الموهوم
فان التكليم وانفرد الجهر والحكمة في نفي عدم تنامي الابعاد مجردا او مقداراً للمادة على تقدير الوجود لكونها
في البعد مجرد الموهوم وهو الرار بالخلاء عندكم وجوزوا فوق العالم فضاء غير متناهية كما خالفهم حكماء
في الاولين كما عرفت انما وانت خبير بان عدم جريان البرهان السلي في اثبات تنامي البعد الموهوم للتكليم
خطيلاً وما عدم جريان الماسة فيه فغير متناهية **قوله** الاستدراك ثم ما رسل اذهان على احد نصيباً
في ميدان العرفان **قوله** وهو يدل على انها ليست غير متناهية اى الدليل يدل على ان جميع الابعاد ليست
غير متناهية وهو راجع الى ان كانت الماسة تقضي بقوله **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله
بما جازها غير متناهية على طريق السلب **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله
بليس ان لا يتيسر ان يقال والا لكان ان يخرج ان الامكان فاسد بجواز ان يكون البعد غير متناه
طراً فقط فوجب ان انا هذا نقض هذا القول **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله **قوله** ان كان الماسة تقضي بقوله
السلب الكلي حتى لا يند جريان الدليل في اول الامر **قوله** يرد عليه ما ذكره المحنة والسلب الكلي نقض
لايجاب الكلي ايضا اصطلاحاً لصدق تعريف النقيض عليه لانه الايجاب الكلي عكس الايجاب الكلي استقام
لصدق تعريف العكس عليه كما بينه سند المدققين قدس سره في حاشية مختصر اصوله في بيان اطراد الحدود
وعكس وتخصيصهم بالمادة الجزئية فيها ناشئ من اعتبار انهم شرائط مقتضية للكلية لاهو المكمل لاعتنائهم
هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام بعبارة الله الملك العالم **قوله** عند شئ طبيعي اى عند الاشياء واما عند الاشياء
فينبغي ان تعد من **قوله** الا **قوله** اذ هي كسلة الامور العامة لا تحتاج الى المادة وان كانت متناهية **قوله** **قوله** العلم
الاعمال مستندة الى تلك الصورة من اى يكون عند الفصل ايجام ان فعل ثالث لا يخرج من العلم
الا ان ذكرت هنا مستنداً **قوله** واعتبار كون الزاوية **قوله** في الشرح تفصيل هذا بعد وقتين فانظر

اوراجعه **قوله** فانه لا يلزم ذلك لو كانت متناهية سبجي في الشرح ان يلزم ذلك لو فرض خروج جميع الاقسام
 الى الفعل وهو الحق الحقيقي بالقبول فالاول ان يترك كلمة ايضا ويجعل المحذورين واحدا **قوله** لعدم انتقام
 المقدار بالفعل الا غير النهاية لما عرفت سابقا ان يلزم انتقام ما لا يتناهي بين الحاصرين لان الخط محصور
 بين طرفيه من التقطين ولما ذكره المحقق سابقا ايضا فلا تغفل **قوله** سبجاً خروج اي يرد عليه ايضا انما جاز
 ذلك لو كانت الابعاد غير متناهية من جميع الجهات اما لو كانت غير متناهية من جهة فقط فلا **قوله**
 فنرض خطا ينطبق على خط تحت تلك الخطوط وهو الخط العرضي القصير الذي جاز ان يتصلان **قوله**
 او نرض تحت ذلك الخط القصير بين الساقين الجانبين فوق الا غير النهاية منضمة كل مرتبة زيادة تلك
 المرتبة عليه صورته هكذا **قوله** محصورا بين حاصرين وهما الساقان **قوله** ان يكون بينهما اي
 اي بين الضلعين المفروضين انما يكون نسبة الانزياح الى الضلعين مثل نسبة متناه الى متناه
 بين يكون الانزياح مساويا للضلعين **قوله** سبجي ان يفرض فيه خطوط متساوية للضلعين المفروضين لا يخفى ان ذلك
 الضلعين المفروضين غير متناهيين فيكون فرض خط واحد مساويا لهما يقال اعتبر فرض الخطوط المتساوية
 في كل مرتبة الزايات لتقبل الفرق بينه وبين ما ذكره ثم وجه صحة فرض ذلك الخط ان الانزياح كان غير متناه
 ومن البين ان فرض الخط متناهي او غير متناه في الانزياح الغير المتناهي مساويا لخط متناه او غير متناه
 اخر امر يمكن فاذا لم يكن لنا فرض خط غير متناه مساويا لحد الضلعين في ذلك الانزياح الغير المتناهي **قوله** ولا يمكنها
 امر من الانزياح المساوي للضلعين ومن الانزياح المفروض فيه خط مساوي للضلعين مستلزم لتناهي الضلعين
 لان الانزياح والخط المفروض فيه متناهيان كونهما محصورين بين الحاصرين والمساوية المتناهية ايضا متناه
 لا يمكن متناهيان ما عطف **قوله** المفروضين المتناهيين هكذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ انما هو المتناهيان
 وهو الصواب المتوافق لقانون العربية **قوله** خمسة ازرع لا يذهب عليك ان اذا نظرنا الى ذلك ولم يلتفت الى الانزياح
 يكون سبعة ازرع والا يكون اربعة ازرع لانه يصدق ما يقال الثلث يشكّل مع الثاء وهو ثلث ازرع وزيادة وهو
 واحد يتم به الثالث وما الاول وزيادة انها مندرجان في الثاء فيحصل اربعة تدبر فانه لا يسلب شأن
 ولا تنظر معناها من شأنه **قوله** سالن السالبة الجزئية اه لا وراه يقال من جانب الباسط للثلاث
 ان قوله في زيادة من الزيادات الغير المتناهية في بعد موجبة كلية فان المجموع من حيث الكل ليس في بعد السالبة
 جزئية فاذا صدقنا كاحدة زعم السالبة يلزم جمع التقيض وهو بطلان فاذا صدق قولنا ان كل زيادة من الزيادات
 الغير المتناهية في بعد وجب ان يصدق قولنا ان كل زيادة من حيث الكل هي في بعد وهو البطلان لانه لا يبقا لان
 السالبة او محصورا ان قوله والمجموع ليس كذلك ليس نقيضا لتلك العجيبة الكلية فلا تغفل **قوله** نقيضها سلب

من الكل المجموع وفي بعض النسخ نقيضه السلب من الكل والمال الواحد وفي بعض النسخ يغض وهو ليس بمعول
 ان عدد الزيادات الحقيقية في بعده يقول في حقه ثبت العرش ثم انتقل **قوله** المماس للدائرة الدائرة تطلق
 المحاط وعلى المحيط اما الاشتراك بالحقبة في احداهما والمجازة الاخرى لا هو المشهور بينهم فانه لا يرد
 بالدائرة هنا المحاط يكون الزاوية داخل المحيط وان كان المراد بها المحيط يكون الزاوية خارج المحيط
 بينه وبين العمود ولقد عرضت على كثير من الفضلاء المعاصرين فالحال الثاني والثالث من الميل الاول
قوله احد الزوايا ان يكون زاوية اصغر منها الا ان يكون احد من جميع الزوايا فلا يتناهي هذا قوله مشترك
 على مثالها انما انما احد الزوايا ان يكون من تلك القائمة مرة مثل احد ثم مرة اخرى مستند ثم وثم الى غير النهاية
 لان الزاوية عنده وفيه تغيب الانتقام الا غير النهاية **قوله** بعد الانتقام باضعا فانه في بعض النسخ
 عند الانتقام وهو طرف ليقوا اضعا فانه انما بالاداء **قوله** ولا يخلو الا بالفتح فانه ذكر ان قيل سبجاً
 يقال افرق بين زاوية وزاوية في قبوله الانتقام فكيف يكون تلك الزاوية احد بل هي منقسمة ايضا وبان يقال
 ان انتقام الزاوية الا غير النهاية لكونها لا وكيفا بغية اي تقف عند حدود الوهم والفرض فلا يكاد يشتمل
 القائمة على امثال احد الزوايا الا غير النهاية بل فعل متناهي يكون ما لا يتناهي محصورا بين الحاصرين ما عطف **قوله**
 للمناسبة او لانه لا يقال عدم تناهيها يجوز ان يكون للمناسبة بشرط التبرؤ من المادة انتهى لا سبجي ومن النسخ
 ان هذا مشترك بينهما ايضا **قوله** كنصف الدائرة هي بقية المحاط والاصل واللام **قوله** كالمخرج هو الشكل السطح
 المتساوي الامتداد القائم الزوايا والمستطيل والمعين ونسبة المعين **قوله** وقيل في تعريف ما يحيط به
 فانه اقل من قال الناضل الرومي هذا يتحقق بل جسم التعليم والسطح وقد يطلق التشكيل بقية الشكل
 ولعل اقل من عرف ذلك انه **قوله** وهو المحدث من السطح الواقع عند تلاقي الخطيين يرد عليه ان السطح
 ينقسم الى جهتين والزاوية في جهة واحدة فافان وجه الضلعين طورا عرضا لقد عرفت هذا على الامثلة
 فاقى يجوز ان لم يشكها قليلا ثم وجدت في بعض النسخ **قوله** انها من الاضداد وهي نسبة بين الشئيين
 وهي ما بين خطين لا تغفل عنه **قوله** انما الوضع وهو ان يكون الحاصل من نسبة الامور الخارجية كذا
 نقلت **قوله** انها عدمي ان انتهاء السطح عند نقطة مشتركة بين الخطيين المحيطين بها كذا قال قدس سره
قوله انما هو من التقيض ان من وية تعديم بالتصغير ولما كانت تلك الحاصلات تغلب في زياد
 الكم ابداء ويجوز تعميمه باذكرنا ايضا **قوله** ان القائمة تنطبق بالتصغير مرة واحدة ان اذا انفتحت الى
 قائمة اخرى لا يتبقى هناك زاوية اصلا **قوله** بالتصغير مرتبة ان اذا انفتحت الى قائمة اخرى لم يكن هناك زاوية قطعا بخلاف ما اذا كانت المادة اصفوا كذا

من نصف القائمة اذ يبقى هناك زاوية اخرى في تلك الجهة اخرى كالاختصاص في بقى تصنيفها
زاوية حادة هي ثلثا قائمة اذ يجوز ان يكون الكلام مبنيا على ان يكون النوجة قائمة وثلاث قائمة يعني غير مبني
على ان يكون النوجة قائمة ونصف قائمة حتى يكون ما بقى من جانب اخر قائمة فلا يرد عليه ما يقال بل الظ
ان يبقى منه قائمة من جانب اخر ان الكلام مبني على ان الحادة نصف قائمة فلا يكون النوجة قائمة ونصف
قائمة فتصنيفها يبقى قائمة في جانب اخر انتهى اذ بناء الكلام عليه ليس من الواجب ثم اعلم ان الشريفة العلامة
قدس سره قال ولوايد التخصيف بالزيادة يشمل بطلان الزوايا كلها لان الزاوية زيد عليها ما يجعلها مساوية
للقائمة لم يبق هناك قائمة زاوية اصلا وكذا الوعم البطلان كمالا لو يضاف يشمل بطلان النوجة ايضا
ويلقى الاستدلال ايضا دون كانت الزاوية كما لم يبق صلاحة خنفسا **قوله** لا حذر لكونها تعرض لبرهنة
معروفة الذي هو الكمال لان قبولها للانقسام بواسطة الكمال القائمة به فان قلت يلزم في انتظام الزاوية في الجهتين
بمعرفة يقبل فلنا يلزم ذلك ان لو كانت الهيئة تعرض لسطح وانما في الملتقي سارية في امتدادها
والعرض معا وليس كذلك بل كانت عارضة لم سارية في امتدادها الطول فقط لاحقق الشريفة العلامة في بعض
قوله يصدق على هيئة المحيط ايضا ان صفة الموصول مقدرة لا يجوز تقديرها للمحاط بجوهر تقديرها
للمحيط والمحاط معا وليس احد التقديرين اوليا واظهر حتى يرد عليه ان الكلام الشومني على هذا التفسير التوفيق
لا ينبغي وقد يقال اطلاق الشكل على هيئة المحيط يجوز ان يكون مجازا فلا يضر ضرورها من التوفيق ولم يلتفت
اليه المحقق لكونه بعيدا **قوله** يلزم على هذا التعريف ان يقال ما عذير التوفيقين **قوله** هذه النقطة مشتركة
اولا وهذا ان النقص مشترك لا يعني عليك ان يكون الحد والحد وربع النهاية غاية القادر وديم كون
المكان وكذا الملك نهاية للملك والمادة مثالا في غاية الوضوح فنقص التوفيق بامثال هذا غاية السقوط
قوله واما الكمال والملك ليس كذلك نقل عنه ان المكان وما يحصل به الملك قائمان معا حادة لانها جسام ايضا
انتهى القول بكون المكان قائما معا حدة مع كونه جساما صلا بل زاوية اذ في مكان المشايين انتقاما معا
وفي مكان الاشراقيين انتهى الثاني اللهم الا يا اول **قوله** ان التناهي مطلقا من لواحق المادة لا التوفيقين
ان تناهي الهيئة والانصال والانعكاس والانعكاس **قوله** ان لواحق المادة فان قيام معنى التناهي
مطلقا من لواحق المادة فانه كونه معناه به التناهي مطلقا يجب ان يكون حاديا المادة كاحوالها
للسوق فيولس كذلك بديهة لان الجسم والهيوة ايضا متشايان وليسا حاله المادة قلت معناه ان
في التناهي يجب ان يكون مادة او حاديا منها ومن بديهة ان الصورة المجردة ليست
مادة ولا مركبا فثبت كونها حالها حاديا فثبت ان كل تها من لواحق المادة اذ هذه المقدمة

بشر

ليست بديهة ولم يبق عليها رها وانما ان هذا دليل اخر لتحقيق المادة دون الدليل مثبت بالشكل ولان
ان لم يدع ان اثبات الذي توقف على اثبات التناهي في جميع الجهات حتى يمنع دعواه هذه **قوله**
واينما تقطين كبره ازيد ما يبره حصره بعض الاكابر على ان يكون بعد غير متناه امكنه نقط غير متناهية
في خط مفروض غير متناه وبين نقطه المبدأ وكل نقطة من النقط الغير المتناهية بعد فيتحقق بعد اول
ثم بعد طول منه بقدر معين وحده فيتحقق زيارت غير متناهية بعد ابعاد الغير المتناهية مع
كونه محصورا بين حاصرين ثم قال بعد نقل عذير البرهان من بعض الافاضل غرض هذا الفاضل ان يكون
اجراء اصل البرهان في خط واحد لا ان لا يتوجه عليه اقل من الشئ حيث قال ذلك الفاضل في مكان التخرج
عذير البرهان من البرهان السلي كالتقوية اثبات تناهي الابعاد منها انتهى ولعلك تعلم من هذا ان
من جزئات الازهار **قوله** فاما ان يتناهي السطح كهيئة الكرة او سطحي كهيئة المخروط او سطوح
كهيئة الثلث كذا نقل عن لا يخفى عليك ان تحقق المقدار في الصورة المجردة في حين المنع كاعتبرت انقالا
يكون هذا الكلام اثباتا لبطلان التناهي **قوله** مثلك ان مثل التردد الذي يجرى في الهيئة لا في الشكل حتى يكون
ستد كما يلقون **قوله** وبين ما ذكره من ان زوايا الشئ في الهيئة وما ذكره في الشكل **قوله** هو بديهة يقين
اختلاف الاشكاله قد يقال هذا من اللانته وتصوره واضح اذ ان منع لبطان التناهي بطلان شكل
جميع الاجسام بشكل واحد في نفسها ثم وانما لم يشك لان الصورة الجسمية كانت مانعة عنه ولك
ان نقول ان تشكلات احوال الاجسام لو كانت من الصورة النوعية لكان مقدارها ايضا منها اذ الشكل
هيئة اضطرارية عارضة للمقدار وامتضا تلك الهيئة الاضطرارية في الحقيقة انما يكون باقتضاها موقفا
وهو كانه اذ مقدار كل جسم تابع لجسميته دون نوعيته فلا تنقل فيه **قوله** يلزم على هذا تساوي الخوا
وهو الصورة الجسمية والتغير هو زيون الركيب في الصورة الجسمية في الشكل اذ لا يغير عن انصوة
النوعية وانما تاتي هذه الانواع او المراد بالجزء الجزء التحليلي ام يلزم في تساوي الجزء التحليلي والكل في
الشكل في كل نوع من الاجسام او المراد بالجزء الفرد وبالكل نوع الاجسام وهو كونه من الوجودات الخارجية
كل لا كلي **قوله** فلان الشكل تابع له المقدار وعارض له وتساوي التناهي العارض مستلزم لتساوي العوض
قوله بناء على انها طبيعة نوعية هذا بخلاف لا يقبل لتصوره وذكرنا بقوله **قوله** هذا يلزم نوعيتهما
الاخرى ان كل لازم الانشاء ليس نوعا افواده كالمشتق بالغة للانسان وكذا الاعراض اللازمة الداخل
قوله ويستحفظ تلك الشكل بتعاقب العوارض اذ ليس ما لا بد منه ان يكون علمه البقاء غيره على الابد
قوله هو افواده هذا التردد جعل يقول الاتحاد **قوله** فيكون لازما فيلزم عليه ما يلزم على التردد الثاني

مع كونه خلاف الغرض **قوله** وان كان زوال كل منها من النوع وفرد ما من الصورة المقارنة جائزا ان لا
يجوز ان يكون لزوم الشيء متغيرا بالحد ومحصله من النوع والغرض يجوز ان يكونا ازمين للصورة المجردة
ويمتنع انفكاكها عنها ويستحفظ الشكل بشرط التجرد ما دامات الصورة مجردة واما حين المقارنة
فيستحفظ شكل بتعاقبه مع ان يلزم شكل الاجسام بشكل واحد وهو حفظنا صفة **قوله** بيد ان
اي تبدل العارض الغير الحافظ للشكل الاول **قوله** وايضا يجوز ان يكون ذلك الشكلا كما يجوز ان يكون عدم
التناهي والهيئة المخصوصة لازما للجسمية بشرط التجرد كما اشار اليه فيما مر وان شك ان هذا اعترض
ثالث فلا يتبع الوهم **قوله** علة للصورة بان يكون الصورة والشكل معلولا علة واحدة هي العارض **قوله**
لا يحتاج الموروث وهو الصورة الى علة ومن البين ان علة كونها عارضا محتاجة الى الموروث فذا مر
وايضا يلزم تقدم وجود العارض على نفسه بمرتبتين ويقال مثل هذا عارض حادث لا يخلو فلا يكون
علة للقديم وايضا يكون **قوله** اذنا وملزوما لعارض **قوله** او معلولا لعلتها اذ علة الصورة بان يكون الصورة
والعارض معلولا علة واحدة ولم يتعرض لكون العارض معلولا للصورة وعلة للشكل لكونه حال معلوما
ذكر اللزوم كونه لازما لعارض اذ التريد للبتكيت مع كون هذا اللزوم مشتركا بينه وبين ما تنوع واما
كون العارض والشكل معلولا علة واحدة فلما اصاغ **قوله** عندهم مجرد وهو المبدأ الاعلى وهو
ابدى لا يقبل الزوال فلا يكون علة للعارض حتى يقال بزوال الصورة عند زوال العارض انت ضير بان
التأثير واليجاد والتفصيل انما هو شان العلة الفاعلية لا التامة فلا يلزم ايدية العلة الفاعلية للصورة
عدم كونها معلولا علة واحدة وعدم قبولها الزوال لجواز زوالها بجزء العلة التامة فزوال العلة
يدل على زوال علة ولو جبر منها وزوال علة مستلزم لزوال الصورة فلم يتبق مشكلة **قوله**
اذ يتبدل الموجود بتبدل الوجود ظاهره ماثل الى ان المعلول والاشارة الصادر من العلة وجود المعلول
والمختار هو ان الاشارة هو انصاف ذات المعلول بالوجود فاذا كان وجود الشكل معلولا للعارض انخفض
هو هذا الوجود الخاص وجب ان يزول ذلك الموجود عند زوال علة وان يزول الشكل عند زوال
وجوده فكيف يستحفظ الشكل بتعاقب العوارض بعد زوال وجوده لكن زوال الوجود عند زوال علة
ليس امر ابدى بل يكاد يعد اول المسئلة اذ السؤال دائر على منعه بناء على ان العلة البقية غير
العلة المحدثه ومن جواز هذا منع ذلك الا ان يقال ان هذا الجواب مبني على بطلان هذا الذنب
وهو لا يرتفع **قوله** وهذا قد يقال انهم لم يستدلوا بغير وجود المقدار ومغايرة الجسمية بان قالوا
الجسم الواحد الشبهة فلا يتوارى عليه مقادير مختلفة عند اختلاف شكله مع بقاء جسيمته

بجمله

بجسمها اذ لم يطرأ عليها انفصال فثبت ان في الجسم امر او راء الجسمية يتبدل مع بقاءها بعينها
والباقي غير الزائل اذ عرفت هذا فنقول لو كان يتبدل الاشكال في الجسم لخلوس اتصال وانفصال
لم يصح استدلالهم المذكور لانه مبني على بقاء الجسمية عند تبدل الاشكال ولو لم يكن تبدل الاشكال
الا بالاتصال والانفصال لم يكن الجسمية باقية بعينها انتهى انت ضير بان القائل لم يلتزم صريح هذا
الاستدلال فقدم تمامه لا يضره وان افعل بالبداهة ان تبدل الاشكال الشبهة ليس كبتدل هيئة زيد
شرقا وجنوبا وان هذا لا يوجد ان الانفصال والاتصال في الاول دون الثاني **قوله** ولا ينافي في
لشارة الاجواب ما اورد به بعض الكابر من ان الشبهة المقدرات ليس لها جزء بالفعل فلم يصح
قوله وان سلم انه ينبغي لانهم ادعاهم جزء مستندا بما مر من كلام بعض الاجلة ومن مذهب النظام
قوله لو كانت الجسمية بلا مادة لم يختلف اصلا لكنها مختلفة لما ذكر من التريد فثبت ان الجسمية
كانت بالمادة وبعبارة اخرى لو كانت الصورة مجردة لكان فيها انفصال لما ذكر ولو كان فيها انفصال
لقارنت المادة لان الانفصال من لواحق المادة فثبت ان لو كانت مجردة لقارنت المادة ههنا
ومن هذا عرفت انه تريد المتن يحتاج اليه اثبات الاختلاف والانفعال والاستدراك
في اخذ الانفصال والاتصال وقد اجاب عن بعض العلماء بان هذا من باب تعيين الطريق ليس
بدأ **قوله** فهو من لاه الفعل والانفعال لتجرد الانفصال من لوازم الوجود الخارجي والمادية
ليست منه بالاستقلال وهذا التريد يبيح **قوله** الانفصال الجسمية ان اراد يستند
الانفعال الجسمية فقط لا يتجاوز منها الا غيره فكما مر لاه الانفصال هذا الحال يستلزم
انفعال المحل وان اراد يستند الى الاول ولو تجاوز الى غيره فثبت ان الانفصال تابع
للمادة ولو انتهت والقول بان المادة اعم من الصورة الجسمية مما لا يلتفت اليه **قوله**
والاولا ان يقال رد السلام الخسب هذا فيه **قوله** انقول له ان مقتضى العلم ان الجسمية على ما
منه الشر قوله الخشية المراد منه بيان ان هذه الاحتمالات لا تخل بالمقصود وهو
مقارنة الصورة بالهيئة فاعلم انتهى امره بالعلم تنبيه على ان المصرا انما تنوع باللائم **قوله**
لكونه مشترك مع **قوله** ان الشق الاول لا يمكن ان يكون مستندا **قوله** ان غير الصورة سواء كان
ذلك الغير لازما او عارضا او مباينا مستغزا او مركبا فتكون هي في حد ذاتها قابلة للانفعال
ان الانفصال عند **قوله** لم يكن استدلال مجردة فاعلم الانفصال او الانفصال بدونه ان يعرفه بالفعل
مقارنة الصورة للمادة **قوله** والمستند **قوله** او نقول صدوره محتاج الى رابطه او

نعم نقول ذلك لو كان الامكان متساويا طنا وهو ممتنع ويجوز ان يكون امكن المعلوم
 الاول وهو العقل الاول كافي في صدور ممتنع بلا رابطة لا يكون كافي بل مقتضا الصدور في
 اول مراتب من العقول كائن على الامام والقول بان هذا مقتضى التشكل وان اتصاف
 المعلوم الاول بالاولية بالنظر الى باب العقول فلا يضره تقدم الروابط ليس بقول **قوله** يكون قبل
 والقول بان يجوز ان يكون ممتنع قول بعدم الاحتياج الى الرابطة ويصدر ان اثنين من واحد **قوله**
 مع ان نقل الكلام اليها بان نقول هذه الرابطة متوقفة ايضا على رابطة وتلك على اخرى وهكذا
 اما لا يتناهي كذا نقل **قوله** او لا عارضها او لا مبين اعلم ان لازم الشئ قد يكون داخل فيه
 وقد يكون والثاني قد يكون وصفا قائما به كالحواضر اللازمة وقد يكون كالعلة وكالجزء الاخير
 من العلة بالنسبة الى المعلوم والمراد باللائمة هنا ما يكون وصفا قائما به خارجا عنه وكذا
 بالعارض ما هو وصف قائم غير لازم فلا يرد عليه ان المبين ان فرض ممتنع الانفكاك عنها فهو
 داخل في اللازم والافتراد داخل في العارض **قوله** وكل ذلك اما بالافتراد او مع الغير وجملة الاحتمالات
 عشرون في سبعة احتمالات يلزم تشكل الاجسام بشكل واحد وفي البوابة يلزم الانفصال هذا
 اذا كان المبين ممتنع الزوال والرابطة واحدة بالشخص فتعك **قوله** والرابطة اما نفسها
 او نفس الصورة كما يقال ان فيضان الكمال الثاني على حسب استعداد الحمل فيجوز ان يكون
 نفس الصورة رابطة لفيضان الشكل عليهما من المبين ولا يجري هذا التردد في المبين بان
 يكون الرابطة نفس المبين او لا لا يخفى وان توع ممتنع **قوله** او لا يلزم فيلزم فيه وفي الاول شكل
 الاجسام بشكل واحد **قوله** او مبين له او مبين اخر لها ثم ان كان المبين ممتنع الزوال فكذلك
 واللازم والافتراد **قوله** كيف ان يقال على ذلك ان تقديره ان يكون العلة هي المبين مع الرابطة
 مطلقا **قوله** ينقل التردد الى الرابطة من الاحتمالات الثلاثة المذكورة انفا **قوله** فلا حاجة الى
 التردد بل يكفي ان يقال لو كان الشكل المبين مع الرابطة فقط او مع المعاود ينقل التردد
 الى الرابطة بالاحتمالات المذكورة **قوله** هذا الشئ او الشئ الثاني وهو كونه ممكن الزوال لكن بقي
 الكلام في التردد الاول **قوله** يتم الكلام بسهولة ان يلزم في الانفصال بالتردد بالنظر الى الشكل
 اثنين الاستناد الى الجسم ولازمها والاستناد الى المبين ولازمه **قوله** او بالنظر الى
 اما انفس الجسم ولازمها **قوله** يتم ان يكون المعاود اي فقط والمبين اي فقط وفيه تنبيه ما ورد
 في الشئ الثاني من التردد الاول كونه قد مررت جوابه فقد **قوله** ولا يمكن ان يقال عنهما ان ليس في الصورة

عارضها

أخذ

ان يكون المبين الحادث والزوال متحد في النوع حتى يكون نوع المبين لازما فلا تنقل الى الماسقط
 هنا **قوله** لم يثبت ابدية كل مجرد يعني اننا نختار ان المبين الغرض ملة الصورة والشكل مجرد ولازم
 كونه ابدية لا يتقبل اذ لا يبرهان على ابدية كل مجرد ولو سلم ابدية فلان ابدية تأثير **قوله** لم يجوز
 ان يزول تأثيره مع بقاء بان يكون تأثير متوقفا **قوله** هذا الكلام مبني على ما هو التحقيق عندهم
 لا يخفى عليك ان الكلام المنقول في الشرح من جانب القائل انطباقه على المذهب المشهور منهم بوجه
 من الانصاف **قوله** فيه ان المتبادر من الوضع ما هو بالذات و لم يدخل النقطة في القضية الكلية
 اذ ليس لها وضع بالذات ثم لا يذهب عليك ان لا تعرض هنا القضاء الفصل السابق هذا الفصل
 وقد قال بعض الناس ورده بعض الاكابر بان الدليل السابق لا يجري هنا لان البيوت المجردة ليست
 شفاهية ولا غير شفاهية لعدم كونها ذات وضع وما اوضح لم يجوز ان يقال انه متناه او غير
 متناه لا يخفى عليك انه لو تم هذا الرد لكاه التردد هنا قبيحا بل فيه شئ اخر فلا تغفل **قوله**
 فاذا لم يثبت هذا ان كونها محلا للصورة لم يثبت تلك الجزئية للجسم فبقى المحلية تنفي هذا الدليل ايضا
 والشئ لم يتفطن حيث نفاه بغير هذا الوجه او لم يثبت ذات البيوت يعني ان العالم ليس بوجوده
 فالكون بها باعتبار كونها محلا للصورة فاذا لم يثبت كونها محلا للصورة على ما قد - الشئ لم يثبت
 ذات البيوت فالدليل الثاني وكذا رد الشئ لجواز كونها عرضا لا جدي كذا نفع **قوله** ويتم الاختصار
 بان يقال البيوت هي مجرد اما ان يكون ذات وضع بالذات او لا يكون كذلك والاول بطشقيه
 وكذا الثاني لانها ان كانت غير ذات وضع بالذات فلا شبهة في حصول وضع لا افتتان الصورة
 سواء كان لها وضع في الجملة قبل الافتتان او لا فاما ان يحصل في جميع الاضياء او لا فنعم ان يقول
 بحدان يكون ذلك الوضع في الجملة الذي هو قبل الافتتان هو مرجح الحصول في بعض الاضياء بعد
 الافتتان **قوله** يوجب ارادة الوضع بالذات لعل هذا من بعض الظن اذ الوضع العارض للشيء
 بعد افتتان الصورة لا يمكن الا بالعرض وكيف يتوهم الشئ ان ذلك يكون وضعيا بالذات
 بل الباعث للشئ ما هو ما علم ما سمعت انما من جانب الخصم **قوله** يجب حله على الجوهر الممتد
 القابل له وهذا الجوهر الممتد في ان الصورة الجسمية والجسم المركب و لا يلزم لما سبق وان
 يتصور التركيب ويثبت في هذا الجوهر الممتد باعتبار احد فردية ما هذا انت خبير بان
 لانفاة في هذا الحمل صلا ولا يثبت الملازمة بهذا المقارن اذ البيوت المجردة المنقسمة في ثلث
 جهات لا تكون الا صورة جسمية ولا يتصور التركيب فيها في هذه الحالة سواء حصل الجسم

بل فيه شئ اخر

الجسمية او على الجوهر المتد كما لا يخفى فهذا تعصب منه وحق ان يقال فله يصلح العطار ايضا
 الدهر **قوله** ابدان يكون بين السطحين اه قد يقال يجوز ان يكون المحيط سطح واحد من الابدان
 كما ان محيط الجسم الاسطوانى كذلك انتهى كون محيط الجسم الاسطوانى سطح واحد هو ظاهر
 ان محيط ثلثة سطوح بل مع خطين كان محيط المخروط سطحان مع نقطة لكن هذا يحل
 المحصر كما يكون القول بان يجوز ان يقع بين خطين جوهرين يخله الا ان يقال انه بطل **قوله**
 في كل واحد منها اى من السطحين خط عرض وقع ناسها اى ناس السطحين لاه الخط الجوى
 بسبب اى بسبب ذلك الخط العرضى **قوله** العبارة الحسنة ان الصفة الجارية عما غير من
 لا تطابق الموصوف في التثنية والجمع والتأنيث **قوله** لانه يبطل مع القيد مطلق الخط او الخط
 ولو منحني ابدان يتحمل طرقة السطحين في الجملة فيكون هذا جريان الدليل كما يكون الغرض
قوله هذا النوع مكابرة في التحيز بالذات اه هذا مأخوذ من تحقيق ورد في نكرة الحكماء في اثبات
 الهيولى وتركيب الجسم منها ومن الصورة بحصول انهم قالوا مما ينبغي بالبداية وجود جوهر متعين
 لا ينقسم اصلا كالجوهر الفرد او لا ينقسم في الجهتين كالخط الجوى او لا ينقسم في جهة فقط
 كالسطح الجوى بل كل جوهر متعين فله جهات ست وينقسم في ثلث جهات قطعا وتفصيل
 المقام ان القائل قاس الخط الجوى بالخط العرضى ونسج وجود العظم في جهة العرض وحكم
 الحشوة اه هذا المنع في الجوهر المتعين بالذات مكابرة فاسد بناء على ما سمعت لكن بقي المنع في
 استحالة التداخل في الدليل ان الخطان العاقبان في الطرفين عرضيان والاستحالة في تداخل
 الخط الجوى في العرضى كاسبق من الحشوة في بحث الجوهر الفرد منع استحالة تداخل الجوهر في
 نقطة عرضية والسورة بقاء ذلك المنع ان المص لم يدع البداية في بطلان التداخل وجود
 ذلك الخط بل استدلاله بطلان بالمتدله فورد عليه ذلك **قوله** وهذا حاصل نظر الشر
 فاه قوله ان تداخل تلك الاجزاء في نفسها سوله تركيب الجسم منها ولا ينبغي وجود
 العظم في كل جهة للتحيز بذاته ودليل على انتفاء جوهر متعين بذاته غير منقسم **قوله** هذا
 ان هذا القول حسن **قوله** بناء قيد حسن **قوله** يجب ان يكون من المتأديرا ذلك الجوهر
 متعين بالذات فله عظم من كل جهة وماله عظم كذلك فله مقدار في كل جوهر متعين بذاته
 فله مقدار فانتفاء التداخل فيه انما هو لمقداريت التحيز لكن هذا لا ينفع القائل ان الجوهر
 عنده قسمان قسم متعين ذو مقدار فانتفاء التداخل فيه لمقداريت وقسم متغير لا مقدار

فانتفاء

فانتفاء التداخل فيه من حيث تركيب الجسم منه فاحفظ **قوله** قد يتوهم تمام الدليل الى الحق
 لاثبات عدم تجرد الهيولى عن الصورة كذا نقلت **قوله** يرد عليه منعها انها لا يستلزم
 كونها من الجبروتات امران عدم امكان اقتران الصورة بها وعدم كونها ذات وضع فاذا احدث
 الامر به في المقدم لا يفيد اذ لم يتم اللزوم ولو اخذنا معا لا يفيد للتوهم ايضا اذ في ترتيب
 المص وتفصيله لاثبات كونها ذات وضع **قوله** اذ يجوز كونها ذات وضع فلم يكن من الجبروتات
 التي لا وضع لها تحقيقا والقول بان كونها ذات وضع مستلزم امكان اقتران الصورة مع محتاج
 الى دليل **قوله** وفي هذا المقام نظراء تفصيله اه الهيولى لا يمكن ان يكون قابلة للصورة على كل تقدير
 ونسج ويجعل ان يكون قابلة لها على كل تقدير وان تكون قابلة لها في بعض التقادير ويكون هذا في
 الامتياز عن الجبروتات فيكون لا تكون قابلة لها حين عدم حقوق الصورة لانه وبعد زوال المانع
 يجوز قبولها هذا لا يذهب عليك اه هذا يستلزم امكان بالغير فانه الهيولى حين التجرد لم يكن لها
 امكان قابلية الصورة بالنظر لما ذاتها على ما هو مفاد الشق الاول ان القابلية في بعض الاستعداد
 وبعد تحقق المقارنة بالصورة يزوال المانع حصل لها ذلك الامكان بسبب الغير وهو بطل **قوله**
 واما اذا لم يتحقق الصورة فيها لانه كالصورة النوعية مثلا فانه يجوز ان يكون للهيولى حين التجرد
 صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية وبعد زوال تلك الصورة النوعية يتقبل الهيولى
 الصورة الجسمية **قوله** يجوز ان يستلزم المقارنة قال في الحاشية فلا فرق بين استلزام الهيولى
 المانع وبين اقتضاء عدم القتل الاول الى ان انتهى اه الهيولى يمكن ذاتها المقارنة بالنظر لما ذاتها وذات
 الهيولى ممكنة غير مستلزمة للحال واما بالنظر الى طلبها المكان محال ومستلزم للمحل ولا ضرورية
 محصورة ان جواب لا يقال يتمسح عينا ايضا **قوله** وهذا واقع في الصورة المذكورة لان عدم
 الواجب اللازم ممكن التحقق بالنظر الى عدم القتل الاول وممتنع بالذات بالنظر الى ذاته قال الدواني
 في حاشيته شرح التجريد ولا يتوهم ان هذا قوله بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير بحيث يستوي
 نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكان بالقياس الى الغير لا مكانه بسبب الغير وشأن
 ما بينهما انتهى وقد اجاب عنه مولا في راجان بوجه اخر ان اردت فارجه الاصلية المتعلقة
 لاثبات الواجب جل ذكره **قوله** لا يفيد دفع السؤال المذكور لان حاصل السؤال ان المتعنى بالغير
 ممكن في نفسه والحال انه مستلزم للمتنوع بالذات نقول الجيب المكمل لا يلزم منه في عبارة
 وحاصل الجواب ان في ذلك المكمل جهتين امكان في نفسه وامتناع بالغير وبسبب استلزام الحال

جهة الثانية فبما تسليم استلزام المحال مع ايضاً سببه **قوله** فبقوله واما بالنظر الى ان هذا القول
 يشعر بكون الهيئة للتعريف وان المعلوم بعدم التعريف بالاستماع لكنه فاسد لا يعمل اذا **قوله**
 ليس نفس العدم بل الاستماع المذكور دخل فيه الصواب ان يقال ليس العدم بل الاستماع المذكور **قوله**
قوله مراعاة لذاته في شأنا اما ان المحال يستلزام المحال لذاته واما استلزامه المحال بالغير فلا وقد
 يشبه في كونه من المواضع **قوله** كان يكون المحال معلولاً او معلولاً للعلل المحال ولا يشبه عليك
 ان الاستلزام في تحقق من الطرفين فلما يجوز ان مكان المعلوم واستماع اللازم يجوز استماع المعلوم
 وامكان اللازم في يرد عليه نظير ما سبق ان لو كان المعلوم متعدياً لذاته واللازم مكاناً يلزم جواز
 تحقق اللازم وانما يدونه تحقق المعلوم اصلاً **قوله** لا يمكن ان يلزم منه في ذاته اي ان ينشأ من ذاته
 في لذاته الظاهر المحال لا يكون من شأنه لذاته لانما وانا نقصا ورح ينشأ قوله ان ذلك الاستلزام
 وقد بشرنا الى **قوله** يتخيل ان يقتضيه امرى اقتضاء تاماً او ناقصاً وان خصص بالتام اتى المناقاة
 المذكورة كذا لم يكن الكلام تاماً **قوله** ان صيوات الاجسام لم تكن مجردة قط يعني ان الجيب حصل للق
 عما ان صيوات الاجسام لم تكن مجردة في اصل القطرة بل هي مقارنة للصورة في مبدأ القطرة فاذا
 اثبت الدليل هذا فقد حصل المقى وجواز التجرد وعدم جواز بعد تلك المقارنة ما يتعلق بها
 في هذا كونه الحق هنا مختصراً في هذا القدر محل بحث بل الراجح من ظ المقام ان يكون علم التجرد
 عاماً لجميع الازمنة **قوله** مستلزم للتأمل ان وجدت البيوت او لا ثم حدثت الصورة بعد زمان
قوله او تجرد الصورة ان وجدت تاماً **قوله** اذا كان ان ينفى السطح الباطن وتفصيله ان يرد
 عليه ان لا يتم استحالة عدم كون البيوت في حين من الاحياء حين مقارنتها بالصورة لجواز ان يكون
 كالفلك الاعظم حيث لا مكان له اصلاً ويدفع بان المراد بالجزء هو المفعول الاعلى من المكان وهو محال
 وجود الجسم **قوله** على تقدير تقدم الافلاك الكثر هم ذهبوا الى تقدم الافلاك بمرادها وصورها
 الجسمية والنوعية وكذا العناصر قديمة بمرادها وصورها الجسمية وصورها النوعية
 اما بجنسها او بنوعها فان تم هذا يتم استحالة الفناء والا كما ذهب اليه افلاطون وتوقف
 فيه جالينوس فلا اذ يرد عليه ان لا يتم بداهة استحالة حصولها في جميع الاحياء لجواز ان
 يكون صيوات الكل مجردة ثم اقتدرت بها صور الباطن دفعة فيتحيز في جميع الاحياء
 ثم اعلم ان هذا منسوب الى الفاضل الروي **قوله** الحق ان الفناء له جواب منه الفاعل الروي
 وكذا قول وقد دفع النعم ولاهما المذكوران في بعض مدائح الهداية وقد دفع ايضا بان مراد المص

المحصل

المحصول في كل واحد من الاحياء بالنظام والاختلاف بداهة استحالة **قوله** لا يقتضيه بداهة
 استحالة ما يستلزمها لجواز ان يكون استحالة المعلوم الخارجى واستلزامه كذلك اللازم نظراً لاختلاف
 اما الاثبات والاصح التعرض لهما **قوله** فبعدم وذلك الفرد يقتضيه وضفاً معيناً للشيء **قوله**
 في اقتضائه الفرد ذلك الوضع المعين **قوله** فمقارنتها لبعض دون بعض ترجيحاً لا مرجحاً واذا
 كانت مقارنة البيوت لبعض الصورة النوعية ترجيحاً لا مرجحاً لم يتيسر كون الصورة
 النوعية من جملة بعض الاحياء وسيجيء نظير هذا مع جوابه في الشرح **قوله** تساوى
 نسبة غيره اليه تساوى نسبة ذلك الامر وغيره اليه اما ما يوجب مكاناً كلياً
 وبالعكس والما اجزاء المكان الكلي واللازم للسبق تساوى نسبة غيره اليه ولا غير وسيجيء نظير
 هذا في الشرح ايضا قد يقال هذا الايراد دماغ الخشية السابقة لا يقال لانه لا يملك
 مبنى على الحق الصورة باى وجه كان **قوله** لجواز تقاها بحالات غير متناهية وهذا
 لا يجري في الصورة اذ البيوت المجردة لا تقارن الصورة الغير المتناهية الشخصية وهو
 بخلاف ما يبيى في الصورة النوعية **قوله** واللازم مجردة اي ان كانت المقارنة بحال شخص
 بوضع لم تكن البيوت مجردة بل مقارنة للصورة وانما اذا الوضع يستلزم الصورة وفيه شيء
قوله متحققة في نفس الامر كما سمعت في تطبيق فتذكر **قوله** يلزم ان يتمتع انصاف بعض
 الجسم بصفة خارجية لان الصفة الخارجية تقتضيه وجود الموضوع في الخارج وقد
 فرض معدراً مطلقاً **قوله** اطلق اسم العارضة على التقصير هكذا صدر عن سيد المحققين
 ببيان وجه الاطلاق بوجهين **قوله** بل يجوز ان ينقل قاسراً انما يفسر الشارح ان

لو ادعى المحصر المريج ولم يشتم من ارجاء كلامه

تمت الخشية الثمانية بعبارة

اسم وكره

